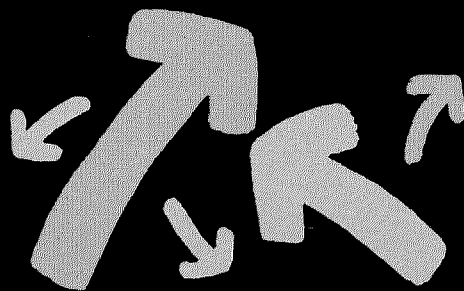


أمين هويدي



التحوّلات الإستراتيجية الخطيرة

البيروسترويك وَحَرْبُ الْخَلِيجِ الْأَوَّلِ

دار الشروق

التحولات الإستراتيجية الخطيرة

البيروسترويكا وَحَرْبُ الْخَلِيجِ الْأَوَّلِ

الطبعة الأولى
١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

دار الشروق
أسسها محمد المصطفى عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيويه المصري - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص.ب : ٣٣ البانوراما - تلفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣
فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

أَمِينٌ هُوَيْدَى

التحوّلات الإستراتيجيّة الخطيرة

البيروسسترويكَا

وَحَرْبُ الْخَلِيجِ الْأَوَّلِ

دار الشروق —

إهداء
إلى زوجتي وإبني وبنتي
وأحفادي .

مقدمة

لم يبق على نهاية القرن العشرين إلا سنوات أربع ، ينتقل العالم بعدها إلى قرن آخر، نتمنى أن يكون أحسن حظا وأكثر استقرارا بالنسبة لسكان الكوكب الذى نعيش فيه . . وسوف يستمر الإنسان في محاولاته الأبدية لإيجاد إطار يتعايش داخله مع خلافاته وتناقضاته ، محاولا التغلب عليها واحتواءها بكل الوسائل عدا استخدام القوات المسلحة التى يدعو استخدامها كوسيلة وحيدة لحل النزاعات إلى سباق تسلح رهيب ينتقص من الإمكانات المتاحة لرفع مستوى المعيشة للأفراد ، ودفعهم إلى طريق السعادة والرخاء .

هذا أمل نرجو تحقيقه لأن دروس التاريخ تقول لنا : إن الإنسان وهو يسعى إلى ذلك تتغلب عليه أطماعه وأنايته ، فيجد نفسه في صراع مستمر ترتفع درجته حتى يصل إلى حد الصدام المباشر باستخدام القوات المسلحة ، لدرجة أن السلام أصبح مجرد فترة هدنة بين حربين ، كدليل على فشل محاولات الإنسان في الاهتمام إلى المعادلة الحكيمة التى توازن بين مطالبه وأغراضه ومطالب وأغراض الآخرين . وحينئذ ينصرف إلى اختراع أسلحة التدمير التى ربما تهدد بقاءه ويقف حائرا أمامها عاجزا عن التعامل معها ، حتى يهتدى إلى حل الموقف المعقد عن طريق اختراع عائلات أخرى من الأسلحة أشد قدرة على التدمير حتى يصل إلى موقف الرعب المتبادل ليفرض استقرارا أساسه توازن القوى وليس توازن المصالح ، وهذا استقرار قلق .

وتدور عجلة التاريخ الذى لا ينتهى ليجد الإنسان نفسه أمام تجارب متجددة ، يحاول أن يستوعبها ويدرسها وينظم تفاعلاتها عبر دروب مختلفة ، وسط متغيرات شديدة تجعل من النظام العالمى الذى يحاول بناء نظاما قلقلًا مراوفا غير محدد المعالم تتعدد فيه الاجتهادات والرؤى بين محاولات للهيمنة تقوم بها إحدى القوى العظمى . أما الأمن العالمى الجماعى الذى يتفق العالم فى إطراره على غرض واحد لتنفيذه بوحدة القوى التى يتوحد فيها الجميع ضد المخطئ ، أما توازن القوى بين كتل تتفق مصالحها مع بعضها البعض ضد كتل أخرى تتناقض معها فى الأهداف والمصالح ، مما يجعل الشرعية الدولية فى حيرة كاملة وهى تطبق

بطريقة اختيارية في مواقع الأزمات التي تنتشر في ساحة الكوكب الذى نعيش فيه ، بل في الكواكب الأخرى التي يتنافس عليها الإنسان عن طريق حرب التكنولوجيا .

وسوف تبقى القوة عاملاً رئيسياً في ممارسة السياسة ، سواء بواسطة الدول الصناعية الكبرى أو الدول النامية ، ولكن تبعاً لمبادئ مختلفة تتحكم فيها ، فبينما استخدمها في الحالة الأولى كعنصر فعال لحل الخلافات بينها ، أصبح في حكم المستحيل للربع النووى المتبادل الذى سوف يظل متحكماً طالما ظلت المخازن مليئة بالرؤوس النووية ، فإن استخداماً في القتال بين الدول النامية سيظل قائماً ويمكننا لفترة طويلة قادمة . وتبعاً لذلك فلا يتظر أن يتراجع حجم إنتاج السلاح في الدول الرئيسية المركزية التي تصدره إلى الدول الهامشية المستهلكة تبعاً لقوانين مختلفة عما كان عليه الحال أيام العالم ثنائى القطبية قبل سقوط الاتحاد السوفيتى في أوائل التسعينيات ، إذ ستصبح أسواق السلاح العالمية تجارة أكثر منها سياسة ، وهذا تغيير خطير سوف يؤثر على اتساع الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب ، خاصة في ظل ارتفاع أسعار الأسلحة المنتجة وصيانتها ، وفي ظل الطريقة الانتقائية التي يدير بها أصحاب القرار الأزمات التي تنشأ بينهم ، والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى اللجوء إلى القوة مما يزيد من تعقيد الأمور ، ويزيد من حساسية عامل القوة تأثيرها المؤكد في فرض الاستقرار الإقليمى ، ففى منطقنا فإن أى محاولة لفرضه في غياب تعادل موازين القوى سوف يصبح مجرد وهم لأن توازن القوى هو الذى يحقق توازن المصالح ، وهو القاعدة الوطيدة التي يبنى عليها الاستقرار ، وليس أخطر على الحفاظ عليه من وجود دولة قوية جداً - مثل إسرائيل - لديها التفوق التقليدى وفوق التقليدى علاوة على الاحتكار النووى وسط دول ضعيفة ، لأن الشعور بالقوة حافز على التوسع والهيمنة والعدوان ، فللقوة صفة الانتشار فهي تطلق من مخازنها ، أو أماكن حشدتها إذا لم تكن هناك قوة رادعة تمنعها من ذلك وتتصدى لها وتوقف انتشارها وتجبرها على أن تعود من حيث انطلقت ، فالسلام لا يمكن أن يستمر إلا في ظل قوة متوازنة قادرة تحصنه ضد نيات العدوان ، مع ملاحظة أن القدرة - وليس مجرد القوة - هى العامل الحاسم في تحقيق التوازن . والقدرة هى مجموع قوى الدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والروحية ، الأمر الذى يحتم تحقيق التوازن الكامل بين نفقات الدفاع ، ونفقات التنمية ، علماً بأنه كلما تنافست دول العائلة الإقليمية في حجم نفقات التنمية وليس في حجم نفقات الدفاع - كلما أصبح تحقيق الاستقرار ممكناً وفي متناول اليد . وعلينا ألا ننسى دروس التاريخ في حالة سقوط الاتحاد السوفيتى كدولة والشيوعية كعقيدة في ظل وجود أكبر ترسانة نووية

وتقليدية . إذ بينما كان في استطاعة الصواريخ السوفيتية الوصول إلى أى مكان في كوكبنا ، بل في الكواكب الأخرى عجزت السلعة السوفيتية من الوصول إلى أى سوق من أسواق العالم بل وعجزت عن سد الاحتياجات الرئيسية للشعب من غذاء وكساء .

وكان غموض النظام العالمى الذى نعيش في ظله ، وعدم انضباط استخدام القوة في الصراعات القائمة لايفيان ، فإن تفكك الهيئات الدولية كهيئة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية كالجامعة العربية يزيد من سوء الأوضاع ، بل نجد أن محاولات البناء هنا وهناك يعترضها صعاب ثقيلة ، فالبيت الأوروبى في حالة فوضى وإن ظهر الحال بخلاف ذلك . فالناتو يحاول أن يحدد عدوا يواجهه فلا يجد إلا التطرف الإسلامى بديلا عن الشيوعية ، وبعض الدول الأوربية يتجه إلى الاتحاد الأوروبى الغربى ، والبعض الآخر يتجه إلى الشرق وإلى دول جنوب البحر المتوسط ، والولايات المتحدة الغارقة في مشاكلها الداخلية تحاول أن تنظم حركة المرور للفوضى العالمية دون جدوى ، فقد فقدت السيطرة على ما يجرى ، والبيت العربى ليس أفضل حالا فهو في حالة تشرذم كامل ، وقد فقد إرادته فيتطلع إلى أنظمة تخطط له خارج حدوده دون أن يقوى على رسم المشروع المضاد ، فهناك إسرائيل والولايات المتحدة تريان أن النظم القومية غير صالحة لترتيب البيت في المنطقة ، ولابد أن تستبدل بها نظم إقليمية تضم الدول في المنطقة وتريان في نفس الوقت أن المدخل لتنظيم هذا البيت هو المدخل الاقتصادى والسوق الشرق أوسطية ، وللأسف الشديد فإن بعض النظم العربية تتفق وهذا المنطق ، سواء بالاعتناع الذاتى أو بالإقناع خوفا من ضغوط الغير .

وفي هذا المناخ المملوء بالضباب أصبح فن إدارة الأزمات في مأزق حقيقى ، خاصة بعد البيروسترويكاجلاسنسوست في الاتحاد السوفيتى الذى كان ، فقد كانت إدارة الأزمات حيثئذ أكثر سهولة من إدارتها في ظل النظام الحالى المنفلت إذ كان القطبان العظميان قادرين على التحكم في حركة الأحداث وتصرفات اللاعبين كل في فريقه أو مع زبائنه وكانت إدارة الأزمات وفقا لذلك ناجحة لأن الغرض من إدارة الأزمة هو منع استخدام القتال في حل أسبابها ، فلم تقم أى مواجهة مباشرة بين القوى العظمى ، وكان الردع وليس القتال هو الأسلوب الناجح لذلك وحتى في حالة فشل إدارة الأزمة على المستوى الإقليمى وتطورها إلى قتال بين أطرافها كان من الممكن تطوير المواجهة والتحكم فيها عن طريق عملية نقل السلاح والتكنولوجيا بعمليات محسوبة تصيغ توازن قوى دقيقا يحول دون الحسم السريع ، ولنا أن نتصور كيف كان لعملية « عاصفة الصحراء » أن تتطور في ظل وجود القطبين العظميين بمصالحهما المتضاربة ، وهل كان من الممكن حشد كل القوات المشاركة

دون تدخل أو اعتراضات؟ لاشك أن الحسابات كانت ستختلف اختلافا جذريا سواء في المحافل الدولية أو على مسرح العمليات .

وسوف نتوقف في التقديم عند هذا الحد حتى لانقتحم الموقف الذى استجد بعد عاصفة الصحراء فجأة ودون تقديم، وإلا نكون قد قفزنا إلى مجال كتابنا التالى عن التحولات الإستراتيجية الخطيرة على المستوى الإقليمى، لأن أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات شهدت تحولين إستراتيجيين خطيرين غيرا من النظام العالمى، وكذلك النظام الإقليمى . فالتفجير الذى حدث فى موسكو بواسطة بيروسترويك ميخائيل جورباتشوف هز كيان الاتحاد السوفيتى كدولة وقضى على الشيوعية كعقيدة، وتحول العالم إلى نظام مراوغ قلق يتأرجح بين نظام الهيمنة ونظام تعدد الأقطاب، وكذلك الحال مع حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران بعد أن سيطر نظام آيات الله على الحكم فى طهران والتى أدت إلى تغير خطير فى منطقة الخليج انعكس على تحول كامل فى النظام الإقليمى، وسقطت معه كثير من المحرمات، وربما كان هذا الحدث الخطير آخر الأحداث التى تمت فى ظل النظام العالمى ثنائى القطبية .

ووسط هذا الاضطراب الخطير على المستوى العالمى الذى تسبب فيه الانفجار الذى حدث فى موسكو قامت الحرب بين نظامين ثوريين فى كل من بغداد وطهران وهى حرب الخليج الثانية، إذ قام النظام العراقى - وللأسف الشديد - بغزو الكويت فجأة فى حركة لم يتوقعها أحد أحدثت تحولا خطيرا على المستويين العالمى والإقليمى .

والتحولات الخطيرة حدثت فى الماضى، وتحدث فى الحاضر وسوف تحدث فى المستقبل، فالتاريخ لا ينتهى كما يقول البعض لأن صانعه هو الإنسان، والإنسان باق على الأرض حتى تقوم الساعة .

ويسعدنى حقيقة أن تتولى دار « الشروق » العريقة طبع ونشر كتابى هذا وقد سبق أن مررت معها بتجربة أخرى حينما نشرت لى كتابى « العسكرية والأمن فى الشرق الأوسط وتأثيرهما على التنمية والديمقراطية » وكذلك كتابى « أزمة الأمن القومى العربى - أزمة الخليج - لمن تدق الأجراس » . كما عملت رئيسا للقسم الإستراتيجى لموسوعة دار الشروق ومستشارا لها حينما وضع لبيتها الأولى الأخ والصدىق المرحوم الأستاذ محمد المعلم رحمه الله رحمة واسعة .

أمين هويدى

مصر الجديدة ١/٩/١٩٩٦

الباب الأول - النظام العالمى

* الفصل الأول : النظام العالمى القلق .

* الفصل الثانى : سيناريوهات ثلاثة لتطور النظام العالمى القلق .

الفصل الأول

النظام العالمى القلق

تملكتنى الحيرة وأنا أحدد العنوان الذى أريد أن أصور به النظام الذى نعيش فى إطاره . . .
فلو أننا قلدنا البعض وهم يتحدثون عن النظام العالمى الجديد ، فإننا نكون قد أسقطنا
عامل الدقة فى تحديد ماهية النظام بالضبط ، فمن جانب ليس هناك نظام محدد يعيش فيه
العالم بعد انتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين ، وبالتالى فإنه ليس جديداً بأى حال
من الأحوال أو هكذا أظن . . . فما زالت الشرعية الدولية تطبق بطريقة انتقائية كعهدنا الدائم
بها ، وما زالت القوة هى التى تفرض الأمر الواقع أو تغيره ، وما زالت موازين القوى - وليس
موازين المصالح - هى التى تفرض الاتفاقيات الرديئة التى لاتتعامل مع الحقوق التاريخية
بقدر تعاملها مع الواقع الجغرافى ، ومازلنا فى الشرق الأوسط نقطن فى حى الفقراء الضعفاء
فى المدينة العالمية التى يكون فيها الأغنياء الأقوياء طبقة السادة ، وهنا أحسست بأن
التحدث عن النظام الجديد سوف يكون نوعاً من الأمل والوهم يبعثنا عن واقع الحال ،
وهذا أمر غير مرغوب فيه ، وتذكرت أزمة مماثلة حدثت من أجل تسمية الخليج أيام أن كان
الشاه يحكم إيران . فقد كان الرجل يصصر على تسميته بالخليج « الفارسى » وبعض العرب
كانوا يصرون على تسميته بالخليج « العربى » مما كان يثير غضبه وحساسيته وتفادياً للمأزق
فكر بعض حكمانا بأن يكتفوا بتسميته « بالخليج » دون إضافة « الفارسى أو العربى » وكفى
الله المؤمنين شر القتال . . . فماذا لو حددنا العنوان « بالنظام العالمى » تشبهاً بالحكام الذين
سبقونا حتى يظهر الجديد الذى نتمناه ؟ ولكن هذا الحل لن يكون تعبيراً دقيقاً أيضاً لأنه لا
يمكن أن ننكر بأن تغييرات هائلة تحدث أمامنا فى سرعة كبيرة تغير المفاهيم وتهز الثوابت
وتعدل من طبيعة العلاقات بطريقة لاتثبت على حال فيها سيولة ولزوجة من جانب وتثير
الرغبة والخوف من جانب آخر ، إذ يبدو كأن « الجن » قد انطلق من القمم ،
فالإمبراطوريات الكبرى تتساقط وتنهار ، والنعرات القومية كتلك التى حدثت فى القرن ١٩
تلتهب ويشتد أجيجها وتشتعل نيرانها ، حتى يخيل لنا أننا نعيش فى عالم مجنون قلق يتكون

من الأحلاف الكبرى دون عدو تواجهه ، وتتساقط الدول وتتفكك وتبقى قواتها المسلحة متماسكة على الأقل حتى الآن ، ويهيم علماء الذرة والصناعات الإلكترونية على وجوههم لينضموا إلى طواير البطالة الطويلة التى أصبحت تسود الغرب والشرق والجنوب وتشكو فيه أقوى دولة من الناحية العسكرية من الديون والتضخم وسوء الأحوال الاقتصادية . . فالقلق يسود العالم ، فنحن نعيش وبحق في فترة عصبية في عالم قلق ، وبذلك تحدد العنوان .

هذا القلق أوجد أزمة حقيقية في الفكر المعاصر، خاصة في الفكر الغربي ، فما إن تحدث «فرانسيس فوكوياما» وهو كاتب ياباني عن « نهاية التاريخ » . . حتى تلقف البعض هذا الحديث الذى لا معنى له في الواقع ، ليقوموا عليه بتصورات خيالية ونظريات مضطربة ، فليس معنى سقوط الشيوعية نهاية التاريخ ، ولا يعنى في الوقت نفسه انتصار الرأسمالية بصفتها التجربة الوحيدة الباقية ، فليس معنى بقائها حتى الآن أنها هي النظام الوحيد الذى فيه الشفاء لمشاكل العالم المتعددة لأسباب كثيرة لا داعي للوقوف عنده. والشئ الذى يستحق وقفة جادة حقيقية هو تكرار هذه المواقف من بعض مفكرينا الذين ما إن برز شعار النظام العالمى الجديد The new international order حتى أخذوا في حماس ظاهر يبشرون بالعدالة التى سوف تسود بالاعتماد المتبادل بين جميع أعضاء الأسرة الدولية وعودة الحقوق المهضومة إلى أصحابها ، ثم عادوا ليتحدثوا عن « نهاية التاريخ » و« نهاية العالم » لمجرد أن أحد الكتاب المغموين قد رد ذلك في أحد مقالاته . . علما بأن انهيار الاتحاد السوفيتى وتفككه وسقوط الشيوعية تحت ركامه ما هو إلا بداية لحقبة تاريخية جديدة ، وليس في هذا غرابة لأن الذى يكتب ويصوغ التاريخ هو الإنسان ، ولذلك سوف يبقى التاريخ حتى ينتهى الإنسان ، أى حتى نهاية العالم ، فالتاريخ منذ بدايته تتعاقب فيه «الحقبة» كلما حدثت فرقعات تهر الشوايت السائدة وتحطم ركائزها فتبدأ دورة جديدة بمفاهيم جديدة تأخذ مداها حتى تتفاعل الظروف والعوامل لينتهى النظام الموجود ليقوم على أنقاضه نظام آخر يشارك في بنائه أصحاب الفكرة ويبقى الآخرون على الهامش «لايهشون ولاينشون» كما يقال .

« فاسلاف هافيل » الرئيس الحالى لشيكوسلوفاكيا - باعتبار ما كان - والشاعر والكاتب والمفكر المرموق ، تحدث في ندوة عن الاقتصاد العالمى في مدينة دافوس بسويسرا رافضا ما قيل عن « نهاية التاريخ » بسقوط الشيوعية « فالعالم بدأ في واقع الحال تجربة جديدة عليه أن يدرسها ويستوعبها كما يفعل دائما ، وهو يستعرض الحلقات التاريخية المتعاقبة ، خاصة أن مشاكل العالم قد اختلفت بعد سقوط الشيوعية ، فهناك الإرهاب النووى المترتب على

ضعف السيطرة على الأسلحة النووية التكتيكية في بعض الجمهوريات التي تشكل منها الكومنولث الجديد، ثم انتشار المعرفة التكنولوجية وتجارة « العقول النووية » لكبار العلماء الذين أصبحوا في يوم وليلة لا يجدون عملا ولا رزقا ، فأخذوا يعرضون أنفسهم في السوق لمن يدفع أكثر. وكذلك انتشار « الإيدز » والمجاعة ، واتساع ثقب الأوزون ، إلى جانب تمدد الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، ثم الانفجار السكاني وانتشار الإرهاب الدولي والإرهاب الفردي . . » وهذا كلام معقول لمفكر يبتعد عن مجرد ترديد ما يقوله الآخرون ، ويحاول عن طريق تأمل ما يحدث خلق الواقع المعقول الذي يمكن التعامل معه . . وبالسير على نفس الدرب يمكننا أن نحدد بعض خواص « الظاهرة » كمحاولة للخروج من حالة « القلق الفكرية » التي فرضها سقوط الشيوعية .

« فقد سقطت الشيوعية دون الاستخدام « الديناميكي » للقوة العسكرية ، ولكن بفعل الاستخدام « الاستاتيكي » لها عن طريق استنزاف الموارد في سباق تسلح . فالقول بأن الشيوعية سقطت دون استخدام القوة فيه تعميم وتبسيط ، فالسباق للحصول على الرادع الأقوى هو الذى يشكل العامل الرئيسى في انهيار الاتحاد في نهاية الأمر ، ومعنى ذلك أن الانهيار لم يتم « بالضربة القاضية » ولكنه تم « بالنقط » في جولات متعاقبة .

« انهار النظام الشيوعى من داخله وبفعل الإنسان ، وهذا يثبت أن قدرة الفرد على المقاومة أقوى من أى نظام يفرض نفسه بالقوة ، وهذا يجعلنا نحترم قدرة الفرد على الرفض والمقاومة ونضعها في الاعتبار .

« انتهت الحرب الباردة بين النظامين الشيوعى والرأسمالى دون استخدام الحرب الساخنة ، كما لم يعقب توقف الحرب الباردة حرب ساخنة ، بل وبما يثير الدهشة انتهت الحرب الباردة إلى مرحلة تعاون وصدقة .

« لا تكفى الشعارات لبناء الدولة فالغرض النهائى من هذا البناء هو سعادة الإنسان وتلبية رغباته لأن إرادة الفرد لا يمكن قمعها فالإرادة لا تفنى . . قد تتوقع أو تحتفى تحت عامل القهر والخوف ، ولكن الخوف ظاهرة مؤقتة يمكن أن تزول ، وحينئذ تنطلق الإرادة لتكتسح من أمامها كل شىء ، وفي تقديرى فإن التحدى الحقيقى للفكر العربى في هذا العالم القلق هو إيجاد الثوب الذى يتلاءم ومشاكلنا دون استعانة من الخارج ، فالخطأ الذى نقع فيه دائما هو محاولة تعميم الحلول بطريقة آلية في ظروف متغيرة فمفهوم القطاع الخاص مثلا في الولايات المتحدة ليس كمفهومه في بلادنا للفرق الشاسع في تراكم رأس المال وفي القدرة التقنية والإدارية ، والديمقراطية بمفهومها الإنجليزى مثلا لا يمكن أن تصلح في دولة

إفريقية فالحياة لها طرقها المتعددة والطريق الواحد لا يصلح إلا للشعب واحد، فمحاولة تطبيق النظرية الشيوعية على شعوب مختلفة الطبائع والأديان والمعتقدات والمشاعر أدى إلى أن الثوب أصبح فضفاضا بالنسبة للبعض، وأصبح ضيقا بالنسبة للبعض الآخر في الوقت نفسه « فروشة الدواء » لاتصلح لكافة الأمراض .

وقلن النظام العالمى مشكلة عالمية واجهت السياسة قديما وتواجه السياسة حاليا، وسوف تواجههم مستقبلا . فغرض السياسة الكبار هو تحقيق الاستقرار العالمى ، ولكنهم يختلفون بعد ذلك فى كيف يتحقق الاستقرار ؟ ولصالح من يكون الاستقرار؟ وبمن يكون الاستقرار؟ بل وعلى معنى الاستقرار؟ وهذه هى المشكلة الكبرى التى تؤدى إلى الصراع الدائم فى العلاقات الدولية . . فاختلاف المصالح شئ طبيعى ليس على مستوى العالم فحسب ، بل على مستوى الأسرة أيضا . ولكن كيف يمكن حل هذا الخلاف ؟ هل باستخدام القوة مما يؤدى إلى سباق التسلح ؟ هل باستخدام التكنولوجيا للوصول إلى السلاح الأعظم مثل القوة النووية التدميرية أو أشعة الليزر ؟ هل باستخدام القوة الاقتصادية مما يؤدى إلى الحرب الجمركية للحماية والمنافسة على الأسواق والحصول على المواد الخام واستعباد العمالة ؟ هل بالنظريات العقائدية التى تفتح مجال الصراع بين مقدار تدخل الدولة وحجم التخطيط المركزى والمبارزة بين القطاع العام والقطاع الخاص والاختلاف على مدى حرية السوق ؟ أم يكون الحل عن طريق التوفيق بين المصالح على أساس الإرادات الناقصة التى تقبل الحلول على أساس الأغراض الناقصة ؟ فتحقيق الأمن الكامل لطرف من الأطراف يعتبر « لا أمن » أو تهديدا لأمن الآخرين . . فالهيمنة العالمية أو الإقليمية لايمكن أن تؤدى إلى الاستقرار العالمى أو الإقليمى المنشود .

كانت هناك محاولة لفرض الاستقرار والسلام أيام الحرب النابليونية فى أوائل القرن ١٩ إذ كان هناك صدام دموى بين القوة الثورية الصاعدة لنابليون بونابرت وبين القوى المحافظة فى أوروبا ، وهى روسيا وإنجلترا وألمانيا والنمسا ، فتطلع ميترنىخ مستشار النمسا مع الفيكونت كاستليرى Meternich, Castlereagh وزير خارجية إنجلترا بعد هزيمة نابليون فى روسيا إلى إيجاد نظام يحفظ الاستقرار لأطول فترة ممكنة فى أوروبا ، واستطاعا عقد مؤتمر فيينا (سبتمبر ١٨١٤ - يونيو ١٨١٥) وحضره كل ملوك وأباطرة وأمراء أوروبا لإعلان دفن الثورة الفرنسية بكل ما حملته من شعارات ومبادئ ولإعادة بناء وتقسيم أوروبا بين الأسر الحاكمة القديمة . ونجح المؤتمر فى إقامة ما يعرف بسلام المائة عام على أسس يجب فهمها تماما ونحن نحاول أن نفهم عالمنا القلق الذى نعيش فيه :

* الحيلولة دون أن تتعرض دولة لإغراء استخدام القوة في فرض سياستها .

* هذا لايتأتى إلا بإقامة توازن يهم الجميع المحافظة على بقائه لأنه يبنى على تبادل المصالح .

* معارضة أى محاولة من باقى دول المؤتمر لتدمير فرنسا وإضعافها عقابا لها على ما فعلته ، فاتفق على معاملة فرنسا حتى بعد هزيمتها معاملة كريمة سخية .

* الإبقاء على ألمانيا مقسمة إلى دويلات حتى لا يختل التوازن الأوروبى ، وبقيت كذلك حتى تم توحيدها أيام البرنس « أوتوبسارك » بعد ذلك .

* إعادة الشرعية الفرنسية متمثلة في الملك لويس ١٨ مرة أخرى إلى عرشه بعد أن هزم نابليون في ووترلو ونفى إلى سانت هيلانة بعد فراره من جزيرة البا التي كان قد نفى إليها بعد هزيمته على أيدي ولينجتون وبلوخر وعقد معاهدة « فونتنبلو Fentainbleau » .

إذن استخدم العالم لإعادة الاستقرار إلى أوروبا القلقة الحرب والسياسة . . الحرب ضد نابليون لإجباره على التخلي عن استخدام القوة العسكرية في تحقيق أغراض السياسة بعقد مؤتمر فيينا للوصول إلى السلام المبني على توازن القوى وتوازن المصالح . . ولكن تركت الأبواب مفتوحة لخلق الصراع من جديد ، فكان التوازن المحقق في صالح الدول المحافظة ثم كانت المحاولة مقتصرة على أوروبا فقط ، وتركت البلاد في الجنوب لتصبح مجالا واسعا للاستعمار ، وخلق التنافس للاستيلاء على مساحات أكبر « خيرة » للانفجار الذى تم عام ١٩١٤ معلنا بداية الحرب العالمية الأولى .

ولم يذكر أحد من عاصروا تلك الفترة شيئا عن « نهاية التاريخ » أو « نهاية العالم » رغما عن التغييرات المذهلة التى حدثت أثناء وبعد الحرب بالرغم من سقوط ألمانيا الجبارة وخضوعها للشروط القاسية التى فرضت عليها في معاهدة شامبين Compiègne عام ١٩١٨ ورغما عن ظهور الثورة الشيوعية في روسيا ورغما عن اختلال التوازن الأوروبى وتأرجح الولايات المتحدة بين سياسة العزلة وسياسة الانفتاح . وحاول العالم أن يجد نظاما للاستقرار متجاهلا دروس الماضي متناسيا كيف أمكن لساسة القرن التاسع عشر أن يحققوا التوازن الذى رغبت كل الأطراف في الحفاظ عليه لفترة سلام استمرت مائة عام رغما عن أنه لم يكن اتفاقا مثاليا . إلا أن الدول العظمى انصرفت إلى تقسيم الغنائم لتكوين إمبراطوريات جديدة ، واكتفت بتكوين عصبة الأمم بميثاق سلبها الإرادة ، فإذا كان السلام معناه استقرار القوى داخل إطار نظام معين وفقط ، لكان الأمر بسيطا وسهلا ، ولكن يشترط أن يحقق الإطار المتفق عليه الشرعية وحسن المعاملة وفرض القانون إذ لا يصح

النظام العالمى شرعيا إلا إذا تضمن قواعد سلوك محترمة من كل القوى التى تشارك فيه ، ولكن وللأسف تناسى العالم فى مؤتمر باريس كل ذلك تحت الشعور « بغرور القوة » مما أدى إلى رفض ألمانيا الشرعية المفروضة ، وظهرت مبادئ المجال الحيوى فى ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشستية ، وعاد العالم إلى حالة القلق التى اعتادها وإلى سباق التسلح استعدادا لجولة قادمة تعيد إلى العلاقات توازنها . . . وهكذا البشر لاتكاد ملامح الاستقرار تبزغ حتى يسعى إلى أن يدمر نفسه ، وتبلور الفشل فى إقامة نظام عالمى مستقر إلى نتيجة طبيعية ، وهى قيام الحرب العالمية الثانية ، التى يمكن أن نعدّها الحرب العالمية الأولى بمعناها الدقيق فى التاريخ . .

وانتهت الحرب الثانية بتغييرات كبرى فى التوازنات العالمية : فقد برز إلى الوجود قوتان عالميتان بنظامين عقائدين مختلفين كان الصراع بينهما مسألة حياة أو موت ، وانتقلت أوروبا من القيام بدورها التاريخى كمركز للسياسة العالمية الفعالة إلى أن تصبح ميدانا للمنافسة بين قوتين تعلمان على حد قول « زيجيو بيتريجنيسكى » إن السيطرة على أوروبا معناها السيطرة على أوراسيا ، والسيطرة على أوراسيا معناها تحقيق السيطرة العالمية . وأصبحت أوروبا بذلك الغرض المرجو ، وليس الموضوع محل المناقشة "Europe became the object' iustead' of being the subject" ونجحت الولايات المتحدة فى تطوير الاتحاد السوفيتى أولا ثم ردعه للقضاء على محاولته السيطرة على أوراسيا ثانيا ، ثم نزعته الثقة فى أيديولوجيته ثالثا ثم إجهاد اقتصادياته وإضعاف قدراته على تصحيح أخطائه وسلبياته الداخلية وعلى السيطرة على الدول التابعة فى شرق أوروبا رابعا وانهار الاتحاد السوفيتى كدولة وكعقيدة وكانت الوسائل المستخدمة فى الحرب الباردة عسكرية وسياسية .

* فمن الناحية العسكرية كان الردع هو العامود الفقرى لإدارة الصراع ، والردع معناه استخدام وسائل القتال لمنع القتال . هذا على المستوى العالمى إذ إن التدمير الشامل المتبادل نتيجة الردع النووى المتبادل كان بمثابة صمام الأمان لمنع نشوب حرب نووية . أما على الصعيد الإقليمى فإن القتال كان مسموحا به بالوكالة لأن الحروب الإقليمية كانت حروبا إقليمية عالمية .

* أما عن الوسيلة السياسية فكانت الاستقطاب مع الحد من دور هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتفادى أغلبية دول العالم الثالث والكتلة الشرقية ثم إثارة النزاعات الإقليمية كمشاكل الأراضى والحدود لإتمام السيطرة ، وفى ظل السلاح النووى والصواريخ بعيدة المدى والأسلحة شديدة التدمير التى أسميها فى كتاباتى الأسلحة فوق التقليدية Gonv

entional Plus لم يتحدث أحد أبدا عن « نهاية التاريخ ، أو نهاية العالم » بل تفرغ الجميع إلى سباق تسلح رهيب لم يتحمل نتائجه الاتحاد السوفيتى ، فانهار وتحلل وسقط ولم تتحمله الدول الفقيرة ، فازدادت فقرا وتجنبت ألمانيا فقويت واتحدت ، وعزفت عنه اليابان فأصبحت قوة اقتصادية مؤثرة تهدد الاقتصاد الأمريكى نفسه .

وفى ظل وجود أكبر ترسانة نووية عرفها العالم وأضخم قوة عسكرية تقليدية منتشرة من أوروبا الشرقية إلى الأورال ثم إلى الحدود الصينية السوفيتية ، انتهت الحرب الباردة التى استمرت ٤٥ عاما بالتمام والكمال ، بل وسقط الاتحاد السوفيتى وانهارت الشيوعية وبقيت الترسانة النووية والتقليدية متماسكة حتى الآن على الأقل ، وبالرغم من ذلك فقد ظل العالم يعيش فى حالة الغموض والقلق المعتادة مع وجود نتائج خطيرة على الصعيدين الجيوبوليتيكي والعقائدى : فمن الناحية الجيوبوليتيكية تحقق الأمن لأوراسيا التى كان السباق يجرى للسيطرة عليها وتقهقرت القوات السوفيتية إلى حدود عام ١٩٤٠ ، بل أصبحت التهديدات تهددها من داخل حدودها الأصلية وانهار النظام السوفيتى وانتهت الشيوعية ، وعلاوة على ذلك قامت ألمانيا الموحدة من جديد بعد انضمام ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الغربية وإلى حلف «الناتو» بالتبعية مع انهيار حلف وارسو ، بل وأصبحت دوله تسعى للانضمام إلى البيت الأوروبى متمثلا فى الجماعة الأوربية وإلى الجيش الأوروبى متمثلا فى حلف الناتو ، ومن الناحية العقائدية انفرد النظام الرأسمالى بالعالم ليرتفع فوق عرشه مطالبا كل الدول باتباع اقتصاد السوق وإسقاط نظم الدعم والتخطيط المركزى .

وكان دواعى وأسباب القلق التى يعانى منها العالم لم تكن كافية ، وتبقى فى إناء المتاعب فراغ صغير يتسع لحرب قصيرة فى الخليج ، فكانت عملية « درع الصحراء » ، ثم عاصفة الصحراء فى الخليج ووقف الرئيس جورج بوش يوم ١٦ / ١ / ١٩٩١ ليرسل رسالة إلى العالم ، وهو يوجه ضربة الحلفاء إلى العراق فقال : «إننا نبنى نظاما عالميا جديدا يتحكم فيه القانون فى سلوك الدول ، وحيث تقوم هيئة الأمم المتحدة القادرة بواجبها فى حفظ السلام محققة آمال منشئها الأوائل» وأخذ بعض الكتاب والمفكرين يهللون للنظام الجديد قبل أن يولد وللعادلة المرجوة وهى تراق بين مدريد وواشنطن وإلى الشرعية الدولية ، وهى تستخدم بطريقة انتقائية تعطى فيها الجزر للبعض ويضرب البعض الآخر بالعصا . . ولم يتوقف هؤلاء لحظة واحدة ليتساءلوا ، جديد فى ماذا هذا النظام ؟ وجديد لمن هذا النظام ؟ ولكن هنرى كيسنجر فى مقال له بالوشنطن بوست يوم ٢٦ / ٢ / ١٩٩٢ علق على ذلك بأنها «أحلام زائفة لنظام عالمى جديد» !!

ولكن أى الطرق سيسير فيها العالم الذى تتقاذفه المتاعب والقلال ١٩٠٠٠

الفصل الثانى

سيناريوهات ثلاثة لتطور النظام العالمى القلق

سقط النظام العالمى الذى تحكمت قوانينه طوال الحرب الباردة ، والتى اعتمدت على توازن القوى بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ، وبين الاتحاد السوفيتى والدول التى دارت فى فلكه ، وعلى نظريات الردع الشامل والردع المتدرج وسيناريوهات الحريين ونصف والحرب ونصف .

والمعنى الواضح لانهاء الحرب الباردة بالطريقة التى انتهت بها هو هزيمة الاتحاد السوفيتى كدولة ، وسقوط الشيوعية كعقيدة وهذا حدث أخطر ولاشك من غيره من الأحداث العالمية الكثيرة التى مضت وولت . والنتيجة الطبيعية لقيام مثل هذه الأحداث أو اختفائها أن العالم يجد نفسه أمام حالة شك وغموض ، وهو يحاول أن يرسم طريقه وسط الظروف المتغيرة .

وقد اعتمد الصراع فى الحرب الباردة على المهارة فى استخدام القوة لمنع المواجهة المباشرة بين القوتين العظميين فيما يسمى بالردع Deterrence أى كما سبق أن قلنا استخدام القوة وهى فى حالة ثبات ، وعلينا أن نعرف أن المباشرة فى الردع ، أو معارك الردع المتبادل هى التى أطلقت الحرب الباردة بعد انتهاء الحرب الساخنة ، وهى الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وهى التى أنهتها دون حرب ساخنة أى أن الردع نجح فى إطلاق حرب كما نجح فى الوقت نفسه فى إنهاؤها ، وهذا يثبت مانرده دائما بأن للقوة نفس التأثير ، سواء استخدمت فى حالة الثبات أى الردع أو فى حالة الحركة أى القتال .

وإذا كانت القوة على هذا القدر الكبير من الأهمية فى إقامة النظام الدولى ، فعلينا أن نضع دورها بعد انتهاء الحرب الباردة فى مقدمة العوامل التى ستشكل النظام العالمى الذى نعيش تحت مظلته .

فما هو التغيير فى دور القوة فى ممارسة الدبلوماسية ؟ مادور القوة فى الصراعات العالمية

والإقليمية . ؟ آخذين في الاعتبار أن الصراع ليس هو القتال ، فوسائل الصراع متعددة وتشمل كل إمكانيات الدولة وهو مانسميه القدرة Power أو Capabilities أما القتال فوسيلة القوة العسكرية Force .

ولابد أن نحدد شكل الحقبة التي سوف نعيشها لعدة أجيال قادمة ، فالإنسان سوف يعيش في حالة سلام واقعي Real Peace وليس في حالة سلام كامل Perfect Peace والسلام الكامل هو اختفاء الصراعات كلية بين العائلة الدولية ، وهذا وهم ومستحيل والسلام الواقعي هو الذي يعترف بوجود التناقضات بين الدول مع محاولة حلها باستخدام كافة الوسائل عدا القوات المسلحة أو باستخدامها في نطاق ضيق مسيطر عليه لأن للدول مصالح مختلفة ، وهى متناقضة بالضرورة ، ومن الواجب حلها دون استخدام القوة كشرط أساسى لإدارة الصراعات ولتحقيق ذلك يجب التحرك بالإرادات الناقصة للحصول على الأغراض الناقصة ، أى أن الدول تتنازل عن جزء من إرادتها وأغراضها لصالح الاستقرار .

ومعنى ذلك أن العقود القادمة ستهتم أكثر بفن إدارة الأزمات crises Management وليس بالاستراتيجى ، علينا أن نعرف أن الغرض من إدارة أى أزمة هو عدم المواجهة المباشرة ، باستخدام القوة لأن بداية القتال معناها الفشل في إدارة الأزمة وعلى أى حال فهذا موضوع آخر سوف نتعرض له في فصل لاحق .

وبعد هذه المقدمة ، علينا أن نتخيل أن هناك طرقا ثلاثة يمكن أن يختار العالم إحداها لبناء نظامه الجديد وذلك بناء على دروس التاريخ .

● الطريق الأول وهو الأمن العالمى الجماعى International Collective Security .

● الطريق الثانى وهو الهيمنة Domination .

● الطريق الثالث وهو توازن القوى Balance of Power .

ولاشك أن الولايات المتحدة ستقوم بدور خطير وفاصل في تحديد الطريق ، فبالرغم من مشاكلها الداخلية والكبيرة فهى دولة متياسكة على صعيد الجبهة الداخلية واقتصادياتها رغما عن تراجعها الحالى أقل تعرضا من اقتصاديات كثير من الدول الصناعية ، علاوة على أنها تتمتع الآن - ولأجيال قادمة - بتفوق عسكرى وتكنولوجى لاينازعها فيه طرف آخر .

إلا أن الولايات المتحدة ليست مطلقة الحرية تماما في اختيار الطريق ، إذ يتوقف هذا أيضا على عوامل كثيرة نختار أربعة منها وهى الأكثر أهمية من وجهة نظرنا .

فكيف ستحدد أوروبا طريقها في الأعوام القليلة القادمة ؟
وكيف سيتم التحول في الكومونولث الروسى ؟
وكيف ستتشكل منطقة الباسيفيكي في ظل عملاقين هما اليابان والصين ؟
وأخيرا كيف ستتهى إليه الأمور في منطقة الشرق الأوسط ، وخاصة النزاع العربى
الإسرائيلى ؟

١ - الطريق الأول - الأمن العالمى الجماعى :

جرب العالم هذا « السيناريو » في عملية « عاصفة الصحراء » حيث أمكن للرئيس جورج بوش أن يجمع - بعد الغزو العراقى للكويت في ٢ / ٨ / ١٩٩٠ - عددا كبيرا من الجيوش الغربية والعربية والإسلامية في عملية دقيقة هى عملية « درع الجزيرة » علاوة على نجاحه الكامل في إيجاد تحالف سياسى يشمل الغرب والشرق على حد سواء . نجح في رد الغزو من حيث أتى .

وكان معنى ما تم هو تنفيذ عمل جماعى عالمى لمواجهة المعتدى ، وقد سبق للرئيس « وودر ويلسون أن نادى بذلك » بعد نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ فقال « لايعتمد السلام على موازين القوى Balance of Power فحسب ، ولكنه يعتمد على وحدة القوى أيضا Community of Power وعلى الأمم أن تتعلم أن هناك إجماعا واحدا هو إجماع الكل ضد المخطئ . . ولكن وبعد حوالى ٢٠ عاما من هذا الحديث قامت الحرب العالمية الثانية بطريقة وحشية غير مسبوقة !!!

إذن كان ويلسون يريد نقل النظام العالمى من مرحلة توازن القوى إلى مرحلة جديدة هى مرحلة « وحدة القوى أو جماعيتها » يعنى أن يتفق العالم على غرض واحد Common Purpose لتنفيذه بوحدة القوى . ولكن هذه المثالية التى نادى بها وودر ويلسون في أوائل القرن الحالى لم تتحقق لا في ظل عصبة الأمم ولا في ظل هيئة الأمم لأن هيئة الأمم لم تقم في الحقيقة بعملية « درع الصحراء » فالذى نفذها هو الرئيس جورج بوش بتمهيد كامل بجهود السعودية ومصر لأنه لولا وقوفهما مع الحق من أول لحظة ما أمكن حشد القوات الهائلة في السعودية تمهيدا لطرد العراق من الكويت ثم ضرب العراق بعد ذلك ضربة قوية ستؤثر عليه وعلىنا حتى بعد بداية القرن القادم بوقت ليس بالقصير.

ونظرية الأمن العالمى الجماعى معناها أن تنظر دول العالم نظرة واحدة إلى التهديدات التى

تهز الاستقرار العالمى بمعنى أن المصالح العالمية سوف تكون واحدة متطابقة ، وهذا أمر مستحيل أقرب إلى الخيال منه إلى الواقع ، فما تم من إنشاء هذا التحالف الضخم في عملية درع الصحراء يستحيل تكراره فلن يجد العالم مرة أخرى رئيسا كالرئيس صدام حسين لديه القدرة على استفزازه بأفعال غير مسبوقه ولا حماقات غريبة لاتقوم على أى حسابات عاقلة ثم لن يتوفر هذا الإجماع مرة أخرى ، إزاء أى عمل عدوانى فى المستقبل علاوة على أنه من الصعب تقبل الرأى العام العالمى تكرار مثل هذا الإجراء ، علاوة على صعوبات تكاليف الإنفاق الباهظة التى تتطلبها عملية التحضير لاستخدام القوة ثم تجميعها ثم استخدامها . ولكن ربما يصبح هذا الأمل ممكنا لو توفرت بعض الإجراءات التى قد تساعد على ذلك عن طريق .

- نجاح الأسرة الدولية في إعطاء هيئة الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن القدرة على المحافظة على السلام حتى يكون اتخاذ القرار جماعيا لمواجهة أى تهديدات للسلام العالمى .
- تخصيص قوة حفظ السلام من الدول المختلفة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن .
- الانتقال بهيئة الأمم من مجرد العمل على حفظ السلام إلى واجب بناء السلام بمعالجة كافة المشاكل العالمية التى تهدد الاستقرار العالمى .

وهذا موضوع يلعب فيه عامل الوقت دورا رئيسيا ، فالزمن ربما يصل بنا إلى حل في إطار هذه الأمانى ، والزمن أيضا ربما يعقد الأمور لأن حدوث الأزمات شئ طبيعى في ظل تضارب المصالح ، وفي ظل تطبيق المبادئ بطريقة انتقائية وفي ظل غرور القوة لأن الشعور بالقوة له تأثيره الحاسم في اتخاذ القرارات ، وهى - أى القوة - عامل محايد ، ولكن إذا ما شعرت بتعاضدها وتمدها انطلقت من عقالها لأن لها صفة الانتشار ولا تتوقف إلا إذا واجهتها قوة أخرى أقدر منها لتوقفها عن الانتشار أولا ثم لتجبرها على الارتداد من حيث انطلقت ثانيا . فهل ينجح العالم في إيجاد قوة عالمية توقف النيات العدوانية سواء عن طريق الردع أو عن طريق القتال ؟ مجرد أمل يحلم به الإنسان في الوقت الذى يشمر فيه عن ساعديه ، ويعصر فيه بنات أفكاره لاختراع آلات التدمير والفناء . وهذه هى المأساة الحقيقية التى تعيشها الإنسانية منذ بداية الخليقة إذ يتوفر لها القدرة الخارقة للبناء والقوة المخيفة للتدمير .

٢ - الطريق الثانى - الهيمنة

وهناك سيناريو آخر يمكن أن يناقش ونحن نحاول أن نتلمس شكل النظام العالمى

المنتظر، فهل يمكن للولايات المتحدة - تحت الشعور بالغرور لامتلاكها أكبر قوة عسكرية في العالم دون منازع - أن تفكر في أن تهيمن على هذا العالم قاطبة وتحقق ما يسمى بالسلام الأمريكي. PAX American. بمعنى أن ياتمر العالم بأمرها وينفذ رغباتها بحيث تسعى الأنظمة لكي تغير من نفسها لتصبح في شكل النظام الأمريكي من ناحية تنظيمها السياسي وأسلوبها الاقتصادي ، بل واتجاهاتها العقائدية أو أقرب ما يكون إلى ذلك . . ؟!

الوثيقة الأمريكية ودرجة سريتها « سرى جدا » والتي نشرتها « النيويورك تايمز » الأمريكية ، والتي تسربت من البتاجون تتحدث عن الدور الأوحد للولايات المتحدة لحماية الأمن العالمى ، ولذلك فإنها يجب أن تضمن بقاءها كقوة عظمى وحيدة بلامنازع في العالم وعلى المنافسين المحتملين ألا يتطلعوا إلى دورا كبير، أو اتخاذ موقف فيه قدر من المغامرة لحماية مصالحهم المشروعة ، ويدرس البتاجون حاليا شكل عالم « تسوده الهيمنة الخيرة لقوة عظمى واحدة » وفيما نخصنا نحن في الشرق الأوسط من هذا التصور يشرحه الرئيس بوش في إحدى خطبه الانتخابية بأن « الهدف العام للإستراتيجية الجديدة هو بقاء القوات الأمريكية في مواقعها المتقدمة ، وفي قدرة أمريكا والدول الغربية على الوصول إلى مصادر البترول في الخليج مع القدرة على ردع أى محاولة لتهديد هذه المصادر من الداخل أو الخارج وحماية مصالح أمريكا ورعاياها وممتلكاتها وضمان وصولها إلى الممرات المائية والأجواء الدولية وتأكيد أن غزو العراق للكويت قد دفع أمريكا إلى منع أى تحالف للنظم الفوضوية الغوغائية من السيطرة على الخليج ويشمل بالتحديد الجزيرة العربية .

وهناك ملاحظة عابرة عن تكرار تسرب الوثائق « سرى جدا » من البتاجون فقبل أيام من تسرب الوثيقة الأخيرة التى تحدثنا عنها تسربت وثيقة أخرى من البتاجون ونشرتها النيويورك تايمز أيضا تتحدث عن ٧ سيناريوهات لاحتمالات التهديدات التى تؤثر على مصالح الولايات المتحدة والتى قد تدفعها إلى حرب ، وذلك على مدى العشر سنوات القادمة ويوحى تكرار تسرب الوثائق التى على هذه الدرجة العالية من السرية ومن البتاجون بالذات إلى أمرين لا ثالث لهما : فإما إن البتاجون أصبح مكانا « مشاعا » لسرقة الوثائق ونشرها ، وإن الحراس فى إجازة ، وإما إن نشر هذه الوثائق متعمد ويطلق كبالونات اختبار . .

وأعتقد أن الافتراض الثانى هو الأكثر احتمالا.

ولكن إذا كانت هذه رغبة حقيقية للولايات المتحدة فهل لديها القدرة على ذلك؟

في مقاله فى إحدى نشرات المعهد الاستراتيجى بلندن « أبعاد جديدة فى الأمن العالمى »

كتب وولتر سلوكومب Walter B. Slocombe الباحث المعروف عن انقسام الرأى العام الأمريكى بين الانعزالية الجديدة Neo - isolation التى ترى انسحاب الولايات المتحدة من السياسة الدولية لتركز على مشاكلها الداخلية ، خاصة وأن المنافسة الاقتصادية حلت محل الأحلاف العسكرية ، وتذهب إلى درجة إحلال اليابان كمنافس بديل للاتحاد السوفيتى وبين الانفتاحية المتطرفة التى ترى أنه بعد انتهاء الحرب الباردة على الولايات المتحدة أن تزيد من دورها العالمى لحماية مصالحها العالمية ، وأصبح من واجبها إقامة نظام سلام عالمى تبنى تحت ظلاله الأنظمة الحرة والأسواق الحرة .

هذا الخلاف على البعد العالمى المتوقع للولايات المتحدة هو إحدى النقاط التى دار حولها الخطاب السياسى أثناء فترة الانتخابات الرئاسية بين كل من جورج بوش وبل كلينتون لأن فشل الرئيس جورج بوش فى معالجة المشاكل الداخلية جعله هدفاً لسهام المنافسين يساعد على ذلك صعوبة الوضع الداخلى فى الولايات المتحدة فالادخار محدود ، والمدن الأمريكية قذرة ، انتشار الجريمة والمخدرات ، الإنتاجية الصناعية متدهورة ، الاضطرابات العنصرية تنتشر: الفقر ، البنية الأساسية متآكلة ، أمراض البيئة ، الرعاية الصحية قليلة ، وتكاليف العلاج باهظة ، وأخيراً تدهور التعليم .

والولايات المتحدة - التى تحاسب الدول المدينة حساب الملكين عن طريق ناكر ونكير وهما البنك الدولى وصندوق النقد الدولى على التوالى - هى أكثر الدول مديونية ، كما أن لديها مشاكل اجتماعية وعرقية كبيرة تؤدى إلى خلل التوازن فى المجتمع الأمريكى ، ومن المتوقع أن يكون السود وأبناء أمريكا اللاتينية هم الأغلبية فى مطلع القرن ٢١ كما يقول البروفيسور دومينيك شوفاليه أستاذ تاريخ العالمين العربى والإسلامى المعاصر بجامعة السوربون ثم الأقطاب الصناعية العملاقة الصاعدة سوف تكون منافساً قوياً لهذه الهيمنة التى ترضاها . ما نؤكد باختصار هو أن الفجوة بين الرغبة فى الهيمنة والقدرة على تحقيقها كبيرة بحق .

٣- الطريق الثالث : توازن القوى

وهو الطريق التقليدى الذى سار عليه العالم منذ بداية الخليقة ، ولكن مع اختلاف كبير فى مفهوم هذا التوازن قبل وبعد انتهاء الحرب الباردة .

فمن هو العدو ؟ ومن هو الصديق ؟ كان التهديد الرئيسى قبل نهاية الحرب الباردة يهب من الاتحاد السوفيتى كنظام وكعقيدة ومازال التهديد وارداً بعد نهاية الحرب الباردة من

الكومنولث الذى نشأ بعد تخلل الاتحاد السوفيتى ، والشىء الغريب أن قوة الاتحاد السوفيتى شكلت تهديدا والضعف النسبى للكومنولث الحالى يشكل تهديدا ، فالإتحاد تهديد والتفكك تهديد ، وهذا أكبر دليل على قوة الضعف وضعف القوة . -The Power of im-
 Potence and the impotence of Power
 مشاعر القوميات وتحلل القوة المركزية وتفككها ووجود قوة عسكرية متلاحمة على الأقل حتى الآن فى ظل تفكك القيادة السياسية التى كانت تأتمر بأوامرها والخوف من الانتشار النووى عن طريق انتشار الأسلحة النووية التكتيكية وتفكك السيطرة على الأسلحة الاستراتيجية ثم الخوف من انتشار التكنولوجيا النووية عن طريق احتمال عرض الوقود النووى فى الأسواق كسلعة وتسرب الأدمغة النووية لمن يدفع أكثر . . . كل ذلك يشير إلى خطر يوشك على الانفجار، خاصة وأن روسيا مازالت ضخمة متماسكة وتحت يدها نفس الترسانة النووية التى كانت موجودة أيام الاتحاد السوفيتى .

والتهديد الآخر تهديد اقتصادى ناجم عن التكتلات الاقتصادية الكبيرة فى الشمال فلدينا الكتلة الأوروبية ونواتها ألمانيا الموحدة ، ولدينا الكتلة الآسيوية ونواتها الصين واليابان ثم الكتلة النامية التى لا تشترك إلا فى الفقر وتدنى مستوى المعيشة ، ولكنها تحتوى على مصادر الطاقة والمواد الخام مما يحفز على التسابق وهذا يحتاج إلى تنافس والتنافس يحتاج إلى القوة .

فهل هذا هو الطريق الذى سيختاره العالم ؟ إن تم ذلك فسوف يكون عودا على بدء . .

الباب الثانى - مفهوم استخدام القوة

- * الفصل الثالث : مفهوم استخدام القوة فى ظل النظام العالمى
المراوغ
- * الفصل الرابع : سوق السلاح تجارة أم سياسة ؟!
- * الفصل الخامس : مبادرة بوش للحد من انتشار الأسلحة فى منطقة الشرق الأوسط .

الفصل الثالث

مفهوم استخدام القوة

بدأت ملامح اتجاه العالم إلى بناء نظامه الحالى فى منتصف الثمانينات بالتحويلات الهائلة فى الاتحاد السوفيتى والتي يطلق عليها الذين مازالوا شيوعيين « الثورة المضادة » للاشتراكية والنظام الشيوعى فى مجموعة الكتلة الاشتراكية والتي أدت فى النهاية إلى سقوط الشيوعية كعقيدة والاتحاد السوفيتى كدولة ، ونحن على وشك الانتهاء من القرن العشرين .

ولكن بعد معركة « عاصفة الصحراء » التى خاضتها « قوات التحالف » ضد النظام العراقى برئاسة الرئيس صدام حسين إثر غزوه الكويت فى عملية لم تشهدها المنطقة من قبل ، تحددت ملامح هذا النظام العالمى بطريقة أكثر وضوحاً ، وقد سبق لنا فى الباب الأول شرح بعض هذه الملامح ، ولكن يمكننا أن نضيف أن من أهم هذه الملامح مفهوم دور القوة فى هذا النظام وتشكيله مما يحتاج إلى رصد مستمر ، خاصة فى الصراعات الإقليمية ومن بينها منطقة الشرق الأوسط ، والتى تعتبر بؤرة قلق غير مستقرة تتفجر فيها الأزمات بمعدلات سريعة غير متوقعة .

السلام والقوة :

فى كتابه « عام ١٩٩٩ نصر بلا حرب Victory without war - ١٩٩٩ » حدثنا الرئيس « ريتشارد نكسون » عن مفهوم السلام حديثاً لابد أن نعيه ونضعه فى الحسبان ، فقد ألغت الأسلحة النووية الحروب على المستوى العالمى كوسيلة لحل النزاعات ، ولكن ليس معنى ذلك وصول العالم إلى ما يسمى بالسلام الكامل - Perfect peace الذى تنتهى فيه المنازعات والتناقضات بين الدول فهذا مجرد وهم . ولكن يعيش العالم فى ظل السلام الحقيقى - Real Peace ومعناه تعايش الدول مع تناقضاتها وخلافاتها ، ومحاولة حلها دون اللجوء إلى

استخدام القوة، ولذلك فكل من القوتين العظميين تعيش مع بعضها البعض تحت ما يسمى بحرب السلام . . الأسلحة المستخدمة فيها هي: الدعاية والدبلوماسية، والمفاوضات والمساعدات الخارجية، والمناورات السياسية والعمليات السرية، أو الحروب بالوكالة على المستوى الإقليمي (*) .

في فترة حرب السلام هذه، وتحت مظلة الرعب النووي أصبح القتال وخوض الحرب لحل النزاع بين القوتين العظميين مستحيلين فكان عليهما التعايش كما يتعايش عقربان في أنبوب واحد إذا لدغ أحدهما الآخر فإن هذا الآخر سيلدغه قبل أن يموت، ولم يكن هذا يعني اقتناعاً بعدم إمكانية اللجوء إلى استخدام القوة على الإطلاق، طالما أصبح القتال مستحيلاً، ولذلك ظل التسابق على التسلح قائماً على قدم وساق والجهود ملء المخازن بالأسلحة المتطورة مستمرة ليل نهار لتحقيق الانتصار في معركة الردع أى استخدام أدوات الحرب ووسائلها لمنع القتال، وذلك باستخدام القوة وهي في حالة السكون Static ولكن إذا تحركت القوة لخوض المعركة فشل الردع، ومعنى ذلك أن القوتين العظميين كانتا تخوضان حرب السلام باستخدام الردع، مما يدل على أن السلام لا يمكن أن يستقر إلا بتوفر القوة التي تسانده لردع العدو والصديق عن إقدامهما على العدوان .

ولكن لم يكن معنى الاستقرار، واستحالة القتال بين القوى العالمية استحالة على المستويات الإقليمية، بل لم يكن معنى الاستقرار على المستوى العالمى انتهاء الصراع على هذا المستوى، ولكن كان يعنى استمراره بكل وسائل الصراع عدا المواجهة المباشرة باستخدام القوة ونقل ذلك إلى المستويات الإقليمية على كل مساحة الكوكب الذى نعيش فيه، بل فى الكواكب الأخرى بما فى ذلك مجال الفضاء، وأصبح الصراع «كواكبياً» وليس «كوكبياً» فشمل الكواكب الأخرى غير مكتف بالكوكب الذى نعيش فيه .

ونتيجة لاستحالة القتال بين القوتين العظميين فى ظل الرعب النووي، فقد كان لزاماً إيجاد مخرج لاستخدام القوة فى الصراعات الإقليمية تحقيقاً لما نادى به كارل فون كلاويز وريتز فى كتابه «فى الحرب - On War» من أن «الحرب هى استمرار للسياسة بطريقة أخرى» وإلا حدث انفجار من عدم استخدام القوة فى ظل القوانين التى كانت تنظم الصراع وقتئذ فاتبعت وسائل متعددة لنقل الصراع إلى المستويات الإقليمية كمتنفس لانفجار قد يحدث على المستوى العالمى مثل :

(*) R. chard Nixon, 1999 victory without war, Sidgwick & Jackson London, 1988.

● استقطاب الدول الإقليمية Polarization .

● السماح باستخدام القوات المسلحة في الصراعات الإقليمية في ظل تفاهم متبادل على أن ذلك لا يؤثر في استمرار الاستقرار على المستوى العالمي . وهنا تتقاتل الدول الإقليمية مع بعضها بطريقة مباشرة ، وتشترك القوى العظمى فيما يدور بطريقة غير مباشرة من وراء ستار فأصبحت الحروب الإقليمية حروباً إقليمية عالمية أو حروباً بالوكالة Proxy .

● نقل السلاح والتكنولوجيا من الدول المركزية Central إلى الدول الهامشية Perepherial بما يسمى سباق التسلح للتأثير في توازنات القوى الإقليمية .

● إدارة الأزمات Crises Management وليس حلها حتى لو أدى ذلك إلى تكاثر النقاط الساخنة وانتشار أوقاس الأزمات كما حدث في الشرق الأوسط .

كان استخدام القوة يتم في صورتين مختلفتين : على المستوى العالمي يتم استخدامها في حالة السكون أى بالردع . . لاستحالة المواجهات المباشرة في ظل التدمير المؤكد المتبادل الناتج عن الرعب النووي المتبادل . وعلى المستوى الإقليمي يتم باستخدام القوة في حالة السكون أى الردع ، وأيضاً في حالة تحركها أى القتال ولكن بسيطرة القوى المركزية لأنها هي المنبع الرئيسى لنقل السلاح والتكنولوجيا وكانت القوى العظمى تحصل على الانتصارات والهزائم « بالنقط » وليس « بالضربة القاضية » . . . نصر هنا وهزيمة هناك في خطوات محسوبة بدقة حتى لا تحدث المواجهة المباشرة التي تتفادها القوى المتصارعة (*) .

وفي المرات القليلة التي اضطرت فيها القوى العظمى التدخل تدخلاً مباشراً في أزمات إقليمية (ليبيا - جرينادا - أفغانستان - تشيكوسلوفاكيا) كانت هناك قواعد تحكم في السيطرة على اللعبة الدائرة لمنع المواجهة المباشرة . فالقوة العظمى « خارج الملعب » تحترم تماماً القوة العظمى الأخرى « داخل الملعب » بأن تظل في الخارج تجنباً للاصطدام ولكنها تحاول زيادة « توريط » القوة المتدخلة بإثارة المتاعب أمامها في المجال الدبلوماسي والإمداد بالسلاح ، وربما بفتح جبهات جديدة في نقط ساخنة قابلة للانفجار . ويتم اللعب هنا على المكشوف فلا يجوز نخبة أى أوراق تحت المائدة .

البيروسترويكيا والانقلاب في مفهوم القوة .

في كتابه « الحرية هي المستقبل » (**) كتب إدوارد شيفرنادزة وزير الخارجية السوفيتي

(*) أمين هويدى - كسينجر وإدارة الصراع الدولي - دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت ١٩٧٩ ودار الموقف العربى القاهرة عام ١٩٨٧ .

(**) ترجمة جريدة صوت الكويت - العدد ٣٢٥ في ٢١/٩/١٩٩١ .

الأسبق « يعمل مبدأ التعايش السلمى حاليا بطريقة جديدة تماما ، فبعد أن تخطى الزمن مرحلة المواجهة بين الشرق والغرب وانتهاء الحرب الباردة وفيما نحن نعمل على بناء أوروبا الجديدة يبدو أن هذا التعبير أصبح لايفى بالحاجة ، وأصبح مبدأ المشاركة الكونية والتعاون والتفاهم المتبادل والعمل المشترك هو الذى يتصدر المواجهة الآن . كل الناس أيا كانت اختلافاتهم معنيون بالسلام والرخاء والتقدم وبصحة المجتمع والإنسان وبحماية الحضارة . . لقد تخلينا عن المواجهة كقاعدة أساسية فى سياستنا الخارجية وإلى تجاوز الشعارات الأيديولوجية بتجريد العلاقات الدولية من الأيديولوجيا وإلى البحث عن نقاط التلاقى » ثم يقص حكاية تناقلها الناس عنه بأنه فى اجتماع هلسنكى وضع خنجره (صناعة جورجيا) أمام وزير الخارجية الأمريكى الذى يجلس قبالة قائلا « لقد نزعت سلاحي والآن جاء دورك » ويقول « للأسف لم يحدث شئ من ذلك إذ إن ماحدث خلال لقائى الثانى فى نيويورك فى سبتمبر/ أيلول ١٩٨٥ مع جورج شولتز قلت له : إن أمورا كثيرة فى العالم أصبحت تربط بين بلدنا وإننى أنتوى أن أكون شريكا شريفا وموثوقا به وصديقا إذا كنت ترغب فى ذلك . فاندفع شولتز ليصافحنى ويشد على يدي » .

وكان ميخائيل جورباتشوف قد كتب قبل ذلك يقول (*) « إن الحروب النووية لا يمكن أن تكون وسيلة الحصول على أهداف سياسية أو اقتصادية أو أيديولوجية أو أى أهداف أخرى . وهذا الاستنتاج يستبعد الأفكار التقليدية للحرب والسلام فلن يكون هناك منتصرون أو منهزمون فى الحرب النووية إذ إنها فناء وانتحار للحضارة العالمية . . وبالمثل فقد تطورت التكنولوجيا العسكرية لتجعل من الحرب غير النووية أقرب ما تكون إلى الحرب النووية . وبذلك ظهر وضع مختلف تماما عما كان عليه الحال من قبل فى طريقة التفكير والسلوك التى تستند إلى استخدام القوة فى السياسة العالمية . وقد انقضى القول المأثور لكلاوزفيتز بأن الحرب استمرار للسياسة ولكن بوسائل أخرى . فقد كان هذا القول كلاسيكيا فى زمانه وأصبح الآن محفوظا فى المكتبات ، ولأول مرة فى التاريخ يتحتم وضع السياسة الدولية على أساس معايير معنوية وأخلاقية مشتركة لكل البشرية ، وكذا إضفاء الطابع الإنسانى على العلاقات الدولية ، وأصبح من المؤكد استحالة الحل العسكرى للخلافات الدولية ولم يعد من الممكن ضمان الأمن بالوسائل العسكرية باستخدام الأسلحة أو الردع أو بمواصلة إتقان استخدام السيف والدرع ، فسباق التسلح لايجول موارد ضخمة بعيدا عن أولويات أخرى

(*) ميخائيل جور باتشوف - البيروسترويك - تفكير جديد لبلادنا والعالم - ترجمة حمدى عبد الجواد .

فقط ، ولكنه يخفض من مستوى الأمن أيضا ويضعفه ، فهو في حد ذاته عدو السلام وأصبح الطريق الوحيد إلى الأمن هو من خلال القرارات السياسية ونزع السلاح .

وفي إطار هذه المفاهيم حدث الزلزال في دول الكتلة الشرقية ، وانسحب الجيش السوفيتي من بعض مواقعه التقليدية هناك ، كما انسحب من أفغانستان وأنجولا والحبشة وكان قد انسحب قبل ذلك من الصومال ، ثم عقدت اتفاقيات الحد من الأسلحة النووية التي كان من المستحيل التوقيع عليها قبل هذه النظرية الجديدة . وقيل الطرفان - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - مبدأ التفتيش على الترسانات العسكرية ، وتدمير المتفق بينهما على تخفيضه .

وبدأ سوق السلاح يهتز بدلا من « الرتابة » التي كان يعيش في ظلها وبدأ الاتحاد السوفيتي يضعف قبضته على حلف وارسو حتى تم حلّه ، كما بدأ يركز على الإصلاحات الداخلية ويخفف من تدخله في الصراعات الإقليمية .

وبين إقدام الاتحاد السوفيتي على تنفيذ نظريته الجديدة ، إعادة البناء على أسس هذه النظرة الجديدة ، وتشكك الولايات المتحدة في حقيقة نيات الاتحاد السوفيتي وإبقائها على حلف الاطلنطي ومساندتها لحلفائها الإقليميين لم يقرأ بعض قادة دول العالم الصورة الجديدة على المسرح العالمي وفاتهم مقارنة استخدام القوة قبل البيروسترويك وبعدها ، وكان أكبر مثل على ذلك هو الرئيس صدام حسين التكريتي . . . فاته أن يقرأ ويتعلم ويتخيل الأوضاع الجديدة والدروس التي تعطيها . . . وقع الرجل تحت شعور ما يسمى « بغرور القوة » في وقت تغيرت فيه معانيها ووزنها في ممارسة السياسة . . . لم يتنبه إلى أن امتلاك القوة شيء والخطأ في حسابات استخدامها شيء آخر . . . لم يعرف الرجل القيود الحقيقية التي بدأ العالم بوضعها على قوانين انتشار القوة وتدخلها لحسم الصراعات الإقليمية ، والسبب في ذلك في تقديري هو الولايات المتحدة الأمريكية .

● فهي التي استمرت في مضاعفة صادراتها من الأسلحة إلى الأسواق العالمية .

● وهي التي شجعت إسرائيل على ممارسة استخدام القوة في السيطرة على أرض الغير .

● وهي التي - حتى تلك الفترة - كانت تسعى إلى تفتيت المنظمات الدولية ونزع إرادتها عنها بشكل أهدر القانون الدولي وهز مفاهيم السيادة وخط من قدر العدالة والشرعية .

واستمر الوضع هكذا حتى عملية « عاصفة الصحراء » . . . فكما ترددت الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واحتكارها حينئذ القوة النووية - إذ لم يكن الاتحاد السوفيتي

قد وصل إلى حالة التعادل معها في هذا المجال - في صياغة نظام عالمي جديد يبنى على توازن المصالح كما حدث في اتفاقية فيينا عام ١٨١٤ والتي أعقبها «سلام المائة عام» فإنها عادت وترددت مرة أخرى حينها بدأ الاتحاد السوفيتي يرسل الرسالة تلو الرسالة بمفاهيمه الجديدة في البيروسترويك. لم تحاول هذه المرة أيضا أن تفهم حقيقة الأوضاع وتكلمت كثيرا عن «العالم الذي يراد بناؤه - A World Restored» ولكنها لم تفعل شيئا لبناء النظام العالمي الجديد. رفعت الشعارات وترددت في تحمل مسؤوليتها في عالم جديد وظنت أن الأفكار التي ترددت عن ذلك ما هي إلا نوع من «اليوتوبيا». بعد الحرب العالمية الثانية لم تفهم خطورة السلاح النووي الذي تحتكره وعاملته على أنه سلاح جديد أشد تدميرا وتجاهلت قوته في صياغة سياسة العالم. وفي آخر الثمانينات لم تفهم خطورة البيروسترويك وما يمكن أن تحدثه في تغيير المفاهيم السائدة.

عاصفة الصحراء ثورة على المفاهيم التقليدية لاستخدام القوة (*).

وضعت «عاصفة الصحراء» المفاهيم الإستراتيجية في مأزق حقيقي، خاصة في مفهوم استخدام القوة لابد من دراستها. فاستخدام القوة وسيلة من وسائل الصراعين العالمي والإقليمي. ولا بد أن نفرق بين الصراع والقتال لأن الأخير إحدى وسائل الأول وعلينا أن نفهم القيود الثقيلة التي تنظم استخدام القوة والتي يجب أن يعيها ويتفهمها أصحاب القرار، ويتعاملوا معها بكل احتراس واحترام.

فليس هناك أي قيود عالمية وإقليمية على من يريد إطلاق الطلقة الأولى حتى بعد عملية عاصفة الصحراء، فيمكن لأي دولة أن تبدأ القتال في المكان الذي تريده، وفي الوقت الذي تريده، وبالطريقة التي تختارها، ولكن بعد إطلاقها الطلقة الأولى تفقد الدولة حريتها في إنهاء القتال في المكان الذي تريده، وفي الوقت الذي تختاره، وبالطريقة التي تحلو لها ليس فقط لتحكم الدول المصدرة، للسلاح في تصديره ولكن لاحتمال تدخل الشرعية الدولية لحسم الموقف بالشكل الذي تريده أيضا.

وتعمل الشرعية الدولية المعاصرة في عالم أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وعلاوة على ذلك فهي شرعية انتقائية تكيل بأكثر من مكبال لتحكم واشنطن في مجلس الأمن بعد غياب الفيتو السوفيتي الأمر الذي فتح الباب أمام إصدار قرارات التدخل

(*) أمين هويدي - مفهوم القوة بعد عاصفة الصحراء - جريدة الأمل في ١٩٩١/٩/٢٥.

في النقاط المثبتة أو عدم التدخل فيها وفقا لمصالحها . . . فما هو مفهومنا لاستخدام القوة في ظل هذه الظروف؟ كيف نواجه العدوان الحالي والمستقبلي الذي يقع علينا من هنا وهناك في ظل هذه الشرعية الدولية التي تغير لونها كالحرباء؟ ثم ماهو مفهومنا لاستخدام القوة في ظل مبادئ الرئيس جورج بوش لتنظيم نقل السلاح والتكنولوجيا إلى المنطقة والتي وافق عليها مؤتمر لندن للدول المصدرة للصواريخ؟ المبادرة تمزج بين تحريم إنتاج واستخدام الصواريخ والأسلحة فوق التقليدية - وهي التي أطلقها في كتاباتي على الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والحارقة - وتقييد تصدير السلاح التقليدي، وليس تجريمه بدعوى تلبية الحاجة المشروعة لكل دولة للدفاع عن نفسها ضد أي عدوان . . . ولكن من الذي يحدد هذه التهديدات؟ من الذي يحدد حجم ونوع السلاح اللازم؟ مفهوم المبادرة يشير إلى أن واشنطن سوف تتولى هذه المسؤولية لتشكيل العالم في إطار مفهومها لشكله الجديد الذي تتخيله عن طريق تشكيل توازنات القوى، فالسلاح هو الأداة الحاسمة لتشكيل السياسات وفرضها إذ يتم نقله من دول المركز إلى الدول الهامشية تبعا لقوانين من وضع الدول المركزية.

وإذا كنا نسعى إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي فإن محاولتنا سوف تبقى مجرد وهم illusion في غياب تعادل Parity موازين القوى بين دول المنطقة لأنه هو الذي يحقق توازن المصالح والذي يشكل القاعدة الوطيدة التي يبنى عليها الاستقرار، وليس أخطر على الاستقرار من وجود دولة قوية وسط دول ضعيفة لأن ذلك يخلق مايسمى « بغرور القوة » فالقوة لها صفة الانتشار في غياب قوة أخرى تتصدى لها . . . كيف نحقق الاستقرار العادل في ظل السيطرة الأمريكية على سوق السلاح وتحيزها لإسرائيل؟ كيف نتعامل مع استيراد السلاح من دول المركز وقد أصبحت قواعد ذلك سياسية وتجارية بعد أن كانت سياسية فقط في الماضي؟ هل أصبح السلاح في يد بائعه أم في يد مستخدمه؟ وفي ظل هذه التطورات ما مفهومنا للقوة كأحد عوامل إدارة الصراع؟ كيف نستخدم القوة في ظل الخلل في موازين القوى وفي ظل شرعية دولية تتلون حسب الظروف والمصالح؟

وأخيرا ما مفهوم المفكرين العرب للقوة في ظل عالم بلا تناقضات عقائدية وبلاحروب ويتجه تدريجيا إلى تعميم التعاون المتبادل في ظل رايات السلام؟ والسلام الذي نعيشه هو السلام الواقعي الذي يعترف بوجود الصراعات والتناقضات مع العمل على حلها دون استخدام القوة، وليس السلام الكامل الخالي من التناقضات والصراعات؟ كيف ندير أزماتنا في عالم بلاحروب قد يسمح بامتلاك القوة بأحجام وأنواع معينة ويحرم استخدامها إلا إذا رأى غير ذلك، وفي ظل غياب العدالة وتجاهل الحقوق التاريخية؟ كيف نحصل على قوة

الفصل الرابع

سوق السلاح تجارة .. أم سياسة ؟

(قبل البيروسترويك)

لم تعد تجارة الأسلحة مجرد تجارة تنشر الحروب والدمار، ولكنها تجارة تفرض سياسات معنية وتشكلها . فإن كان الاستقطاب هو غرض رئيسي في الاستراتيجية العالمية فإن تجارة السلاح أو على الأصح نقل السلاح Arms Transfer هو أداتها الأساسية الحاسمة ولكي نبين الحجم الحقيقي للسلع المتداولة في هذه السوق الغربية التي ينفق فيها أكثر من ٥٠٠ مليار دولار في العام أى بمعدل مليون دولار في الدقيقة ، فإننا سوف نستند إلى دراسة قام بها «بول رانك» رئيس الوفد الأمريكى لتحديد الأسلحة والتي يقول فيها : (*) .

- من بين كل ٦ دولارات تحصلها الضرائب ، ينفق دولار على التسليح .
- الضرائب التي تدفعها العائلات على التسليح تفوق ما تدفعه لتعليم أولادها .
- لدى الدول النامية جندى من كل ٢٥٠ من السكان ، وطبيب واحد لكل ٣٧٠٠ من الأفراد .

● تجعل التكنولوجيا الحديثة من الممكن نقل قذيفة حول العالم في دقائق معدودة ، والنساء في بلاد آسيا وأفريقيا يسرن يوما كاملا للحصول على الماء .

● تدفع الدول النامية في التسليح ٥ أمثال ما تدفعه في الإنتاج الزراعى من حصة العملة الصعبة . وفى نفس الوقت الذى تتصاعد فيه النقود المتداولة في هذا السوق ، نجد أن الحالتين الاجتماعية والاقتصادية للدول في أزمة حقيقية . ففى تقرير للأمم المتحدة في ١٥ / ١ / ١٩٨٢ نجد فيه الحقائق الآتية :

(*) للأمانة العلمية علينا أن نتحفظ على هذه الأرقام لأنها في تغير مستمر .

-ازداد عدد الأفراد الذين يعانون من سوء التغذية إلى ٥٧٠ مليوناً ، وعدد الأميين إلى ٨٠٠ مليون ومن تنقصهم الرعاية الصحية إلى ١٥٠٠ مليون . . وكان هذا قبل حالة الجفاف والجوع التي تمر بها دول وسط افريقيا الآن .

-انخفض معدل نمو الاقتصاد العالمى من ٥ / إلى ٤ ، ٣٪ وفى الوقت نفسه ارتفعت صناعة الأسلحة لتبلغ ٥٠٠ مليار دولار سنوياً كما سبق القول .

-بالرغم من أن متوسط دخل الفرد من العالم الثالث لا يزيد عن $\frac{1}{12}$ من متوسط دخل الفرد فى الدول الصناعية ، فإن العالم الثالث اشترى ٧٥٪ من كل صادرات الدول الصناعية من الأسلحة خلال السبعينيات بمتوسط إنفاق ١٩,٥ بليون دولار سنوياً .

نتائج إيجابية :

من جانب آخر فإن تأثير صناعة السلاح ونقله وتصديره له نتائج إيجابية على الدول المنتجة : إذ يعمل فى هذه الصناعة ٥٠ مليون عامل ، و ٢٠٪ من مجموعة المهندسين والعلماء ، ويقدر البعض عدد العلماء والباحثين الذين يعملون فى هذا المجال بنصف مليون باحث ، كما يخصص ٣٥ مليار دولار للأبحاث الحربية .

وبذلك أصبحت الصناعات الحربية صناعة رئيسية يعتمد عليها النظام الاقتصادى العالمى ، إذ إنها تحتاج إلى المواد الخام من الدول النامية ، مثل الألمنيوم والنحاس والنيكل والبلوتونيوم واليورانيوم . وفى الوقت نفسه فهى تسعى لإيجاد أسواق للتوزيع لتغطية نفقات الإنتاج ولموازنة ميزان المدفوعات ، وبذلك زادت معدلات الإنتاج من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٠ كالآتى :

الولايات المتحدة ٤٥٠٪ .

الاتحاد السوفيتى ٢٥١٪ .

بريطانيا ٦٥٠٪ .

ألمانيا الغربية ٦٧٨٪ . إيطاليا ١٠٢٣٪ .

وبالتالى يمكن تحديد نسبة تصدير المصدرين الكبار فى الأسلحة التقليدية عام ٦٥ كالآتى :

الولايات المتحدة ٣٩٪ والاتحاد السوفيتى ٣٤٪ وألمانيا الغربية وبريطانيا وفرنسا كل منها ٣٪ أما فى عام ١٩٧٤ فنسبة الولايات المتحدة ٤٥٪ والاتحاد السوفيتى ٣١٪ وفرنسا ٦٪ وبريطانيا ٥٪ والصين ٣٪ .

وكان التوزيع الإقليمى لاستيراد الأسلحة التقليدية عام ١٩٦٥ كالاتى :
شرق آسيا ٥٥٪ والشرق الأوسط ١٣٪ وجنوب آسيا ١١٪ وأمريكا اللاتينية ٤٪ وإفريقيا ٩٪ .

أما فى عام ١٩٧٤ فكان التوزيع الإقليمى كالاتى : الشرق الأوسط ٤٥٪ وشرق آسيا ٣٠٪ وجنوب آسيا ٤٪ وأمريكا اللاتينية ٦٪ وإفريقيا ٦٪ .

وحتى نتصور الحجم الهائل من الأسلحة الذى يصب فى منطقتنا ، علينا أن نتذكر أنه كان لدى البلاد العربية فى حرب ١٩٧٣ حوالى ٤٦٠٠ دبابة وهى $\frac{2}{3}$ ما لدى دول الناتو إذ لديها ٧٠٠٠ دبابة — وكان لدى العرب ١٢٢٥ طائرة قتال أى $\frac{2}{3}$ ما لدى الناتو إذ لديه ٢٠٥٠ طائرة . وقد قفزت هذه الأرقام فنجد أن عدد الدبابات التى لدى البلدان العربية عام ١٩٨٠ هو ١١,٠٠٩ فى مقابل ٣٠٥٠ لإسرائيل . وعدد المصفحات الأخرى وصل إلى ٨٨٢٢ فى مقابل ٤٧٠٠ لإسرائيل ، والطائرات ١٩٤٣ للعرب فى مقابل ٦٧٩ لإسرائيل عام ١٩٨٠ .

ولعلنا لاحظنا أن سوق السلاح يعتمد على حركة السلعة من المنبع ، وهى الدول المصنعة ، إلى المصب وهى الدول المستخدمة . والمنبع يطلق عليه « الدول المركزية أو القوى المركزية (Central Powers) » والمصب تمثل ما يعرف بالدول الهامشية (Perepherial) وكثير من كتابنا يغضب من لفظ « الهامشية » . ولكنه لفظ علمى متعارف عليه لا يعنى التقليل من الشأن بقدر ما يعنى تعبيرا عن واقعها .

والحركة فى ظاهرها كما نرى أمر طبيعى فى كافة السلع بما فى ذلك السلع المتعلقة بشؤون الدفاع كما يظن البعض . ولكن الواقع غير ذلك تماما . فالتحرك فى مجال السياسة العالمية أصبح محكوما بعدة عوامل أهمها مصلحة الدول العظمى لتحقيق التفوق الإقليمى فى توازن القوى بما يخدم مصلحتها . وعلى الدول النامية — ونحن منها — أن نتحرك فى ظل هذه الحقيقة . والحركة فى المجال العسكرى تحتاج إلى طاقة . والطاقة الذاتية تجعل الحركة ممكنة إلى مسافة محدودة . ذلك لأن الطاقة المتاحة هى التى تحدد المدى الذى يمكن للحركة أن تصل إليه . وإذا كان المرغوب فيه أن يتجاوز المدى الطاقة المتيسرة أصبح لزاما تعويض هذا

النقص من المصادر الخارجية ومن أهمها الدول المنتجة للأسلحة .

ولكن الحصول على الطاقة في سوق السلاح ليس مطلقا سهلا كما يتخيل البعض ، أى إضافة شحنات من غير حساب ، وفتح المخازن على مصاريحها لإعطاء السلاح أيا كان نوعه أو كيفه أو حجمه ، طالما توفرت قيمة شرائه . هذه العملية التجارية في ظاهرها لها قوانين تتدخل وتتحكم فيها .

القوانين المتحكمة في سوق السلاح :

أول هذه القوانين هى مصلحة الدول المنتجة في العطاء . وهذه المصلحة هى التى تحدد طبيعة القرار بالموافقة أو الرفض .

والقانون الثانى هو الحجم المحقق لمصلحة الدول المنتجة من وراء ذلك في إطار سياستها العالمية . وهذا يوضح ويحدد حجم الشحنة المعطاة ونوعها ، ولو وضع الحجم المحقق لمصلحة الدولة المنتجة وحجم الشحنة المبعة أو الممنوحة في كفتى ميزان ما رجحت إحداهما الأخرى . فالولايات المتحدة مثلا ترى أن إسرائيل تحقق لها مصلحتها « كعصا غليظة » تنسق بها خطوات السير في المنطقة ، إذن فلتكن إسرائيل دولة إقليمية عظمى . . . بإعطائها نوعا وحجما من السلع الحربية يمكنها من ذلك .

القانون الثالث هو عدم تجاوز الشحنة المعطاة لدولة من الدول الحد الذى يسمح لها بتجاوز الخط الحرج ، وهو الخط الذى يهدد بتصادم القوى العظمى المنتجة لصعوبة التحكم في مدى التحرك حيثئذ بما يتفق والإطار المرسوم .

وهذه العوامل مجتمعة تحدد : نوع السلاح وحجمه ومداه .

والقانون الرابع في التعامل هو أن يتم التنفيذ بحيث يضمن الإبقاء على العلاقة المستمرة بين الدولة التى تعطى والدولة التى تأخذ ، وذلك بتحديد حجم الذخيرة المنقولة وحجم قطع الغيار ، وكمية أعمال الإصلاح التى يسمح بعملها خارج الدولة المنبع ، وكذلك فترات التوريد .

والقانون الخامس الذى ينظم هذا النوع العجيب من التعامل هو ضمان عدم كشف ما في الترسانات من وسائل الدمار . وعلى ذلك فإن الدولة المنبع التى تعطى حريصة كل الحرص ألا تعطى أو تباع إلا من الأصناف التى تتجاوزتها ابتكارات تقنية أخرى أصبحت في

خطوط الإنتاج . لأنه من يدري؟ فقد يقع السلاح المعطى بطريقة أو بأخرى في يد الجانب الآخر بطريق مباشر أو غير مباشر، فيكشف شيئا كان من الضروري أن يبقى في طى الكتمان فيخسر جولة في الحرب التكنولوجية الدائرة .

من الأفراد إلى الحكومات :

في ظل هذه القوانين يتم التعامل بعمليات حسابية دقيقة تجرى فيها موازنات شاملة، بين ما يجب وبين ما ينبغي أن يكون . ويخطيء من يظن أنه قادر على إلغاء هذه القوانين، فمن يريد أن يأخذ أكثر عليه أن يدفع أكثر، والدفع ليس بالضرورة عملة نقدية، ولكن هناك وسائل أخرى كثيرة ومتعددة يتم بها تغطية الحساب، كالقواعد والتسهيلات والاستقطاب والوفاق الإستراتيجى .

والتعامل مع الشركات يخضع لنفس القوانين ، وكذلك مع الأفراد علما بأن تطورا خطيرا حدث في أيامنا هذه ، فقد بدأت تجارة السلاح أول ما بدأت بواسطة الأفراد، وكان الأمر سهلا إذ كان على طريقة ادفع واستلم « ومبروك عليك . . » وتعقدت الأمور أكثر حينها أصبح الأمر في يد « الشركات الضخمة » واقتصر دور الأفراد على القيام بأعمال السمسرة . أما الآن فهو من صميم أعمال الحكومات فهي التى تبيع أو تسمح بالبيع .

والمسألة في غاية التعقيد . ولكى نتصور مدى ذلك نضرب مثلا واحدا من الولايات المتحدة . هناك شركات عملاقة لإنتاج الأسلحة وبيعها مثل شركة روكويل العالمية، ولوكهيد، ماكدونالد دوجلاس، وصناعات ليتون، وهوجز للطائرات، وبوشيل، وكلها شركات يسيطر عليها بنك أمريكا The Bank of America . وبهذا الوضع يصبح هذا البنك قوة ضاغطة حتى على القرار فى البيت الأبيض أكثر من بنك روكفلر وميلون ودى بونت، ولكنه وفى الوقت نفسه لا يمكنه التصرف لا هو ولا أحد من شركاته دون قرار من هناك . وأصبحت الأمور متشابكة بين جهات التمويل وأصحاب القرار، وبذلك فإن البنوك وليس الشركات هى التاجر الرئيسى فى سوق السلاح .

ويزداد الأمر تعقيدا حينا نبحث الموضوع فى ضوء تضخم نفوذ الشركات ، لتصبح متعددة الجنسيات مكونة علاقاتها مع شركات وراء البحار . فشركة لوكهيد الأمريكية لها علاقة مع شركة مسر شميدت الألمانية Messer shmidt وهذه الشركة بدورها لها علاقة مع شركة الفضاء البريطانية British Aerospace وكذلك شركة الطيران الإيطالية Aliitalia

وهما الشركتان اللتان تشتركان مع شركة داسو Da ssault الفرنسية في إنتاج الطائرة التورنادو.

وبهذا التعقيد أصبحت الدبلوماسية هي فن الإمداد بالأسلحة .

التمويل والعملية :

وجانب معقد آخر يمكن أن نقف عنده لنتحدث عنه في عجالة ، وهو الجانب المتعلق بالتمويل . إذ إن العامل الحاسم في أى سوق هو « العملة » وهى التى يتحقق عن طريقها البيع والشراء . والعملية في سوق السلاح لا تكون بالضرورة عملة نقدية ، ولكن هناك أنواعا أخرى من العملات تسدد بها فواتير الحساب . ولكن سيقصر حديثنا في هذه الفقرة على « العملة النقدية » مركزين على « المنبع الأمريكى » وهو المصدر الأساسى لأغلب البلدان العربية .

فمن يطلع على الخطوط العامة لبرنامج المساعدات الأمنية الأمريكية والذي تقدمه الإدارة الأمريكية للكونجرس لمناقشته والتصديق عليه ، فإننا نرى أن المساعدة تتوزع على النحو الآتى :

١ - برامج تمويل المبيعات العسكرية الأجنبية .

٢ - صندوق العون الاقتصادى .

٣ - برنامج المساعدات العسكرية .

٤ - عملية حفظ السلام .

ومن يقرأ هذه الخطة يجد أن أرقامها تترجم حرفيا السياسة الخارجية الأمريكية وليس السياسة الإسرائيلية أو العربية . فالولايات المتحدة الأمريكية لا تنفذ إلا سياستها ، ودافع الضرائب الأمريكى لا يدفع ضرائبه لتنفيذ أى سياسة أخرى غير سياسة بلاده التى اقترح عليها أثناء عملية الانتخابات . وبناء على ذلك نجد أن أى بند من بنود الخطة تم اختياره بدقة كى لا يخرج عن إطار تحقيق الهدف الذى وضع ، وهو تمكين الإدارة الأمريكية من تنفيذ سياستها في الشرق الأوسط مرتكزة على إسرائيل كأداة أساسية .

سياسة « العصا والجزرة » :

ويلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تتبع في تعاملها في هذا البرنامج سياسة « العصا

والجزرة» ففي الوقت الذى تعطى تسهيلات حقيقية، لإسرائيل تقوم بوضع القيود التى لا يستطيع العميل أيا كان الفكك منها. ولنأخذ إسرائيل مثلا على ما نقول :

يتسم التعامل بين الولايات المتحدة وإسرائيل بالمرونة الكاملة :

١ - فتمتتع إسرائيل بما يسمى بالتدفق النقدى (Cash - Flow Method) وفى هذه الطريقة يحدد الشارى عند التعاقد تواريخ التوريد، وجداول الدفع التى يوزع فيها المبلغ المطلوب الحصول عليه من البرنامج على أكبر عدد ممكن من السنين. وبموجب هذا الاستثناء تجنب إسرائيل القسط الأول فقط المطلوب بموجب العقد، وتستخدم باقى المبلغ المخصص فى تعاقدات جديدة. فاذا كان القرض على سبيل المثال بمبلغ ١٠٠ مليون دولار، واتفق فى التعاقد على أن يكون الدفع على أساس ٥ أقساط سنوية كل منها ٢٠ مليون دولار، فإسرائيل تجنب ٢٠ مليون دولار فقط قيمة القسط الأول، وتتعاهد تعاقدات جديدة بالباقى وقدره ٨٠ مليون دولار علما بأن القانون الأمريكى يحتم تجنيب كل مبلغ القرض حتى ضمان السداد.

وفى حالة مصر مثلا كانت المعونة توجه إلى مشروعات محددة منذ بداية المعونة عام ١٩٧٥، وقد أدى ذلك إلى تراكم قسم كبير من هذه المعونة فى الفترة من ٧٥-١٩٨٣ دون أن تستخدمه مصر بسبب اختلاف وجهات النظر بين الحكومة المصرية وبين وكالة التنمية الدولية التابعة للحكومة الأمريكية حول أهمية وجدوى وأولويات المشروعات التى تريد الوكالة توجيه المعونة إليها. وقد بلغت هذه المعونات غير المستخدمة ما يقرب من ٢,٧ بليون دولار كان يفترض حسب القانون الأمريكى أن تعود إلى الخزانة الأمريكية، ولكن اتفق الطرفان على أن تبقى معلقة أى ما يطلق عليه «أموال فى الأنبوب» حتى يتم الاتفاق على استخدامها. وقد حمل هذا الموقف مصر أن تطالب بتغيير هذا النظام من توجيه المعونة إلى مشروعات محددة ليكون توجيه المعونة إلى «قطاعات محددة» وفعلا منذ عام ١٩٨٤ بدأت المعونة تسير على أساس مزج الطريقتين، وتطالب مصر الآن بمعاملتها بالمثل على طريقة «التدفق النقدى» كإسرائيل أو على الأقل مزيجا بين طريقة التوجيه إلى قطاعات وطريقة التدفق النقدى.

٢ - تقوم الولايات المتحدة بكثير من التنازلات عن أقساط القروض. وفى ميزانية عام ١٩٨٣ تنازلت عن ٧٥٠ مليون دولار من أقساط القروض من المبيعات الحربية الأجنبية.

٣ - تلتزم الشركات الأمريكية عند شراء إسرائيل للمبيعات الحربية الأمريكية بشراء حصة

من السلع أو الخدمات الإسرائيلية، الأمر الذى يعتبر شيئا طبيعيا فى حالة المبيعات التجارية العادية، ولكنه أمر ممنوع فى حالة برنامج المبيعات الحرة الأجنبية، إذ يحرمها القانون الأمريكى .

٤ - القروض طويلة الأجل وبفترة سماح طويلة وبفوائد بسيطة مع إجراءات استثنائية تقفز من فوق قيود القانون .

٥ - التفاوض عن المخالفات التى ترتكبها إسرائيل فى ظل القانون الأمريكى الذى ينص على استخدام الأسلحة للدفاع عن النفس، والحفاظ على الأمن الداخلى، وتفسير الدفاع عن النفس مطاط لحدوده .

زيادة التحكم :

هذا من ناحية « الجزيرة » أما من ناحية « العصا » فتتمثل فى الفيتو الأمريكى على مبيعات إسرائيل لمنتجات إسرائيلية بها أجزاء أمريكية لطرف ثالث . النص على قيام إسرائيل باستيراد سلع أمريكية تساوى حجم المساعدة الاقتصادية التى تخصص لها، وأن يتمتع المصدرون الأمريكيون بنفس الحقوق التى تتمتع بها إسرائيل حينما يصدرون إلى الأسواق الإسرائيلية، وأن يتم نقل ٥٠٪ من كافة البضائع المستوردة بوسائل نقل أمريكية .

ونلاحظ هنا أن « ميكانيزم » التبادل يهدف أولا وآخر إلى زيادة التحكم فى الدولة الهامشية حتى لو كانت هذه الدولة هى إسرائيل .

هذا من ناحية الجانب الإسرائيلى، أما من ناحية الجانب العربى فتعصر السياسة الأمريكية على :

- أن يكون التوازن دائما فى صالح إسرائيل فى كل الظروف والأوقات .
 - الإبقاء على « فجوة تكنولوجية » بين البلاد العربية وإسرائيل تعوض التفوق العربى العدى والكمى .
 - لا بد أن يتغلب السلاح الأمريكى على ماعده من أسلحة فى أى تصادم .
 - التصدير على آجال طويلة .
 - فوائد عالية للقروض العسكرية بحيث تستهلك الجزء الأكبر من المعونة الاقتصادية .
- وبخصوص النقطة الأخيرة نضرب مثلا بمصر التى بلغت المعونة الاقتصادية التى تلقتها من الولايات المتحدة عام ١٩٨٣ حوالى ٧٥٠٠ مليون دولار، بينما كانت أقساط « خدمة

الديون العسكرية» ٤٠٠ مليون دولار سوف ترتفع إلى ٧٠٠ مليون دولار حينما تنتهى فترة السماح، ويحل موعد تسديد الأقساط . وقد بلغت الديون العسكرية لمصر ٤ بلايين دولار بفائدة مركبة تبلغ ١٣,٥ ٪ سنويا، أى تقارب الفوائد السنوية ٦٠٠ مليون دولار دون المساس بأصل الدين . وقد بدأت مصر فى التخلف عن سداد الأقساط ربع السنوية من العام الماضى، وبعد زيارة وزير التخطيط أخيرا قدمت الحكومة الأمريكية مشروع موازنتها للكونجرس وتطلب فيه ٨٥٠ مليون دولار معونة اقتصادية لمصر، أى بزيادة ٦٥ مليون دولار فقط عن معونة العام الماضى، وهى زيادة وصفها أحد المسئولين المصريين بأنها بالكاد تعادل نسبة التضخم النقدى فى الولايات المتحدة . وقد تم إسقاط الديون العسكرية بعد اشتراك مصر فى عملية عاصفة الصحراء والحمد لله .

ومن ذلك نرى أن السوق الدولية للسلاح سوق مختلفة تماما عن باقى الأسواق العالمية، إذ إن السلع المتداولة فيها وطريقة التعامل بين البائع والمشتري بكل وسائل تسديد «الفواتير» للبضائع التى يتفق عليها . . كلها تتم بطريقة مختلفة تؤيد ما سبق أن ذكرناه من أن الدبلوماسية أصبحت فن الإمداد بالأسلحة .

ويبقى السؤال الهام الذى يجب أن نفكر فيه ليل نهار، وهو كيف يمكننا - نحن العرب - أن نجعل التعامل فى هذه السوق العجيبة الغريبة بالنسبة لنا أقرب إلى التجارة منه إلى السياسة؟

ومن حسن الحظ فبعد التحول من عالم ثنائى القطبية إلى عالم أحادى القطبية، بعد تحلل الاتحاد السوفيتى تراجعت القيود المفروضة على احتكارات بيع السلاح، وبذلك أصبح نقل السلاح أقرب إلى عملية تجارية منه إلى عملية سياسية لدرجة أننا رأينا فى السنوات الأخيرة مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة ووزراء دفاع الدول الغربية والشرقية يزورون منطقة الخليج لتسويق السلاح كسبا للمال وتصحيحا لميزان المدفوعات ومواجهة مشكلة البطالة، بل وجدنا فى معارض السلاح التى تقام فى العواصم المختلفة مثل معرض «فارينبورو» القريب من لندن أن هناك شركات بريطانية وأمريكية تتنافس لتسويق أسلحة روسية رغم ما فى ذلك من تنافس بين الأسلحة الشرقية والغربية، والتنافس بين الشركات على أشده فقد رأينا فى معرض الخليج للأسلحة كيف كانت شركة جنرال دانيامكس الأمريكية المنتجة للدبابة إبرايمز إم-١ - ٢ تتنافس مع شركة فيكرز البريطانية التى تنتج الدبابة تشالنجر لبيع ١٠٠٠ دبابة منها ٢٠٠ - ٢٥٠ دبابة للكويت، ٥٠٠ للسعودية والباقي للإمارات .

بقى أن ينسق العرب بين أسواق الشراء تبع خطة مرسومة لبناء قواتهم المسلحة علماً بأن الحصول على السلاح بأى كمية لا يحقق وحده التفوق لأن حجم السلاح وقدرته تقاسان بالرجل الذى يقف وراءه ، فكفاءة الإنسان هى التى تحصل من الآلة على أسرار قوتها وتفوقها فإذا كان النظام الدولى قد رفع قيوداً كثيرة للحصول على السلعة فواجب على النظام العربى أن يعمل على استخدامها بكفاءة وهذا أمر فى يدنا بكل تأكيد .

الفصل الخامس

مبادرة بوش للحد من انتشار الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط

أعلن الرئيس جورج بوش مبادرته للحد من انتشار الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية والنووية في منطقة الشرق الأوسط ، وكأنه يريد أن يضرب على الحديد وهو ساخن بعد نهاية عملية عاصفة الصحراء مباشرة .

وكان تاريخ المبادرة ٣٠ مايو / أيار ١٩٩١ .

ومكان الإعلان عنها في أكاديمية سلاح الطيران في كلورادو سبرينجز.

ولست أدري هل أخطأ الرئيس بوش ترتيب أوراق اللعبة حسب أسبقياتها المنطقية فوضع العربية أمام الحصان ، وخلط بين الأغراض والوسائل ، أو بين الأغراض الرئيسية والأهداف الثانوية ، أو بين الواقع والمؤثرات ، أم إنه يرى الأوضاع الإقليمية بمنظار آخر خلاف المنظار الذي ينظر به اللاعبون الإقليميون ، فجاءت أسبقية المواضيع التي يرى الاقتراب منها في وضعها الصحيح داخل الإطار الذي رسمه وحدده ؟ « فأخطار انتشار الأسلحة هي أكثر إلحاحا في الشرق الأوسط » وهذا نص ما افتتح به خطابه في كلورادو سبرينجز ، والذي يؤكد هذه النظرة الاحتفالات التي قامت في واشنطن وقيام الرئيس بوش باستعراض للقوات الأمريكية التي اشتركت في عملية « عاصفة الصحراء » وهي تمر أمام المنصة التي يجلس فيها ، وحوله قادة الولايات المتحدة العسكريون والمدنيون رافعة علم أمريكا وأعلام الدول العربية التي شاركت في الحرب إيذانا ببداية عملية « هدوء الصحراء » . ومن الخطأ الجسيم أن ننظر إلى منطقتنا الملتهبة المتفجرة نظرة إلى السطح الهادئ إذ من ينظر إلى الأعماق يجد أن الأغوار عاصفة بحق ، فما يحدث تحت السطح ، يتناقض تماما مع ما يحدث فوق السطح ، فصحارينا الواسعة الممتدة ليست هادئة أو ساكنة ، لأن

أزماتها مازالت موجودة دون حل ، فأصحاب القرار الفاعلون في المنطقة سواء من خارجها أو داخلها مازالوا - رغم دروس الأزمة الخليجية الأخيرة - يديرون الأزمات ويلعبون بها بدلا من حلها بإزالة أسبابها ونزع الفتائل عنها .

والمشكلة في تبين وجهات النظر عند تحديد أسبقيات الأزمات الملحة هي في الفجوات الموجودة دائما عند النظر إليها على المستوى العالمي أو المستوى الإقليمي ، وحل هذا التناقض لا يمكن أن يتم إلا إذا أخذت وجهة نظر الدول الإقليمية في الاعتبار ، لأن الشرق الأوسط يعيش باستمرار في اضطراب وعدم استقرار تخترق فيه الحدود السياسية رأسيا وأفقيا ، وتمتدح فيه الحدود السياسية بالحدود الأمنية ، وتطبق فيه القوانين الدولية بطريقة انتقائية ، والسبب في كل ذلك أولا وأخيرا هو إسرائيل التي مارست السياسة العدوانية من ضم الأراضي العربية وطرد العرب من بلادهم دون رادع إقليمي أو دولي .

ودون علاج ومواجهة السبب الرئيسي ستبقى كل الخطوات أو الإجراءات أو القرارات مجرد وهم . وكنت أتمنى لو أن الرئيس بوش كان قد افتتح خطابه في كلورادو سبرينجز بأن «أخطار النزاع العربي الإسرائيلي هي أكثر إلحاحا في الشرق الأوسط» لأن معالجة أسباب النزاع عن طريق توازن المصالح يقضى بصفة أكيدة على استمرار سباق التسلح للحصول على توازن القوى .

ملامح أساسية :

مقدمة كان لابد منها قبل أن نتعامل مع « مبادرة بوش لتنظيم أو ضبط التسلح في المنطقة » وأهم نقاط المبادرة ما يأتي :

* تبدد الاستقطاب والنزاع بين القوتين العظميين ، وأصبح من المحتم التركيز أكثر على الأنظمة حيث الأوضاع قابلة للانفجار ، وهي الأنظمة المليئة بالأسلحة الحديثة والأطباع القديمة ، ولذلك فإن المبادرة تشمل كل دول المنطقة بما في ذلك إسرائيل .

* هناك خطر مائل يتمثل في أنه بنهاية هذا القرن سوف يصبح في قدرة عشرين دولة أن تمتلك صواريخ بعيدة المدى ، والكثير من هذه الدول لديه برامج أسلحة نووية وكيمياوية وبيولوجية ، وأخطار انتشار الأسلحة في الشرق الأوسط أكثر إلحاحا منها في مناطق أخرى ، وإننا ملتزمون بوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل .

* الغرض من المبادرة ضبط صادرات الأسلحة التقليدية ووضع قيود على الصادرات

التي تساهم في إنتاج أسلحة الدمار الشامل والتجميد الفوري ثم الحظر النهائي لاحقا على الصواريخ أرض - أرض في المنطقة ، وأخيرا الحظر على إنتاج مواد الأسلحة النووية مع مراعاة دعم الحاجة المشروعة لكل دولة في الدفاع عن نفسها .

* دعوة الدول الخمس الرئيسية المزودة Suppliers للأسلحة التقليدية إلى عقد اجتماع على مستوى عال في المستقبل القريب ، لوضع الخطوط العريضة لفرض قيود على عمليات تزويد الأسلحة التقليدية وأنظمة أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيا المتصلة بها ، على أن تسمح هذه القواعد لدول المنطقة بالحصول على القدرات التقليدية التي تحتاج إليها للدفاع عن نفسها ولردع أى عدوان عليها (وافقت فرنسا على استضافة الاجتماع الأول لممثلي هذه الدول) .

* يتم توسيع إطار هذه المحادثات لتشمل مزودين آخرين لضمان أكبر تعاون ممكن .
* يهدف الاتفاق بين الدول المزودة للأسلحة إلى مراعاة مبادئ خاصة يتفق عليها لتحاشي نقل الأسلحة المشيعة لعدم الاستقرار ، وإنشاء ضوابط تصدير محلية فعالة تسرى على استخدام الدول المستقبلية للسلاح .

* يقوم المزودون بإشعار بعضهم بعضا مقدما بمبيعات أسلحة معينة ، والاجتماع بصفة منتظمة للتشاور حول تزويد الأسلحة أو اجتماعات طارئة إذا اعتقد أحد المزودين بخرق القواعدالموضوعة مع إعداد تقرير سنوى عن أعمال التزويد .

* تجميد بيع واختبار وإنتاج الصواريخ أرض - أرض من قبل دول المنطقة بقصد استبعادها من ترساناتها آخر الأمر ، على أن ينسق المزودون تراخيص التصدير اللازمة للمعدات والتكنولوجيا والخدمات التي يمكن أن تستخدم في إنتاج صواريخ أرض - أرض ، ولن تقدم التراخيص إلا للاستخدام السلمى لمن تنتهى إليه الأسلحة .

* تنضم دول المنطقة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية N.P.T Non - Prolo firation treaty إن لم تكن قد قامت بذلك فعلا ، مع وضع جميع المنشآت النووية في المنطقة تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومواصلة تأييد إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في نهاية الأمر .

* تنضم دول المنطقة إلى مبادرة الرئيس بوش الأخيرة لإنجاز ميثاق عالمى خاص بالأسلحة الكيماوية وتطبق نفس المبادئ على الأسلحة البيولوجية .

أسئلة دون إجابة :

من ذلك نرى أن أهم اتجاهات مبادرة الرئيس جورج بوش هي تماشيا مع المحاولات التي تتم في مجال الحد من التسليح على المستوى العالمي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، ولأنها مبادرة إقليمية تركز على منطقة الشرق الأوسط في المراحل الأولى لتتبعها باقى مناطق العالم في مراحل تالية ، ولا شك أن هذا عمل إيجابى نرحب به تمام الترحيب ، وإن كنا نرى أن الرئيس بوش بمبادرته تلك يجيد عن الغرض الأساسى الذى تعهد به أثناء استيعار أزمة الخليج بأن يعطى الأسبقية الكاملة لحل النزاع العربى - الإسرائيلى ، والنزاع الإسرائيلى - الفلسطينى ، لأن التركيز على هذا الموضوع هو الذى يحسم مشكلة سباق التسليح ، لتركز الدول الإقليمية على التنمية ورفع مستوى المعيشة بعد التخفف من نفقات الدفاع ، فالوصول إلى حل للمشاكل والنزاعات القائمة هو الذى يعزز الثقة بين الدول من جانب ، ويؤمنها ضد التهديدات الخارجية من جانب آخر .

وهناك اتجاه آخر لهذه المبادرة وهو المزج بين التحريم والتقييد ، فبينما تتجه المبادرة إلى تجميد إنتاج الصواريخ مثلا تمهيدا لتدميرها تماما في مراحل تالية ، وكذلك تحريم استخدام الأسلحة فوق التقليدية والنووية ، فإنها تتجه إلى تقييد تصدير السلاح التقليدى وليس تحريمه بدعوى تلبية الحاجة المشروعة لكل دولة في الدفاع عن نفسها ، ولكن من الذى يحدد هذه التهديدات التى تحتاج إلى الإمداد بالسلاح ؟ ومن الذى يحدد حجمه ؟ أو نوعه ؟ وماهى الأعمال العدوانية التى تتطلب ذلك ؟ وماهى حدود الحق الشرعى للدفاع ؟ كلها أسئلة لا إجابة عنها في المبادرة ، إلا أنه يمكننا أن نستنتج تبعا للتطورات الخطيرة التى حدثت في النظام العالمى الحالى ، واتجاهه إلى النظام أحادى القطبية بأن الولايات المتحدة هى التى سيكون بيدها ضبط الإمداد بالسلاح لتحقيق التوازن الذى يكفل لها مصالحها ، وهى تفرض السلام الأمريكى Pax Americana في العالم أجمع ، فالسلاح هو الأداة الحاسمة لتشكيل السياسات وفرضها لأن انتقاله من دول المركز إلى الدول الهامشية يتم عن طريق قوانين محددة تفرضها الدولة المصدرة على الدول المستوردة .

ضوابط التغيير :

وعلىنا أن ننظر إلى ماتنتويه الولايات المتحدة من تقييد تصدير السلاح إلى المنطقة في ضوء التوجيهات الرئاسية التى تحدد السياسة الأمريكية الثابتة بخصوص نقل السلاح ، والتى تلتخص في الآتى :

* لا يمكن للولايات المتحدة أن تدافع بمفردها عن مصالح العالم الحر ، وأصبح من التى

المحتم عليها ألا تقوى نفسها فحسب ، بل عليها أن تساعد أصدقاءها وحلفاءها لتقوية أنفسهم أيضا ومساعدتهم في تحقيق أمنهم .

* تنظر الولايات المتحدة إلى الإمداد بالأسلحة التقليدية ومعدات الدفاع الأخرى كعنصر رئيسية في دفاعها العالمى ، وعنصر مهم في سياستها الخارجية ، فالإمداد بالأسلحة يردع النيات العدوانية ويزيد من قدرتنا الدفاعية ويظهر عزمنا على تحقيق أمن أصدقائنا وحلفائنا ويحقق الاستقرار الداخلى والاستقرار الإقليمى مما يشجع على حل الخلافات سلميا ويزيد من كفاءة إنتاجنا الدفاعى .

* يتطلب تحقيق هذه الأهداف قيام الحكومة الأمريكية بالسيطرة على الإمداد بالأسلحة وتوجيهه بحيث تتحقق المصالح المتبادلة للولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها ، وسوف تقيم الولايات المتحدة الطلبات المقدمة لها على أساس تحقيق الردع في الدفاع مع إعطاء أسبقية خاصة للطلبات التى تخص حلفاءها الذين تربطهم بها علاقات أمنية .

* عند اتخاذ القرارات ستراعى العوامل الآتية :

- درجة توافق الإمداد بالأسلحة مع الأخطار التى تواجه الدول الصديقة .

- مدى مواجهة الإمداد للأخطار الخارجية .

- مدى ملاءمة الإمداد لتحقيق الاستقرار فى المنطقة .

- لا يشكل الإمداد حملا زائدا على إمداد القوات الأمريكية بالأسلحة ، ولا يشكل عبئا ماليا مغالى فيه .

- تعالج كل حالة إمداد على حدة ، مع إعطاء عناية خاصة لطلبات الإنتاج المشترك أو المعدات ذات القيمة التكنولوجية الحساسة ، واحتمال انتقالها إلى طرف ثالث مع حماية قدرتنا التكنولوجية والحربية .

* على ممثلى الولايات المتحدة فى الخارج مساعدة الشركات فى تسويق منتجاتنا ، فإننا نتعامل مع العالم كما هو ، وليس كما نتمنى أن يكون .

تعقيدات تثير الشكوك :

ولكى نفهم مدى التعقيدات التى تحيط بمبادرة جورج بوش فيما يخص الوضع الممتاز لإسرائيل فى الاستراتيجية الأمريكية ، مما يحيط تطبيقها على كل الدول بالشك الحقيقى . علينا أن نثبت هنا مقتطفات من تقرير المحاسب العام بعنوان « المساعدات الأمريكية

لإسرائيل» ويقول فيها : « إن الغرض الرئيسى للمساعدة الأمريكية لإسرائيل هو إظهار مساعدتنا لحليف لنا في المنطقة ولتعزيز الدفاع عن إسرائيل ، وتحصل إسرائيل على أكبر نسبة من ميزانية المساعدات الخارجية ، وعلى أفضل تنازلات وشروط عن أى دولة أخرى ويصل حجم المساعدات إلى أكثر من بليونى دولار من ميزانية المبيعات الحربية الأجنبية Foreign Military Sales (Fms) ومن ميزانية العون الاقتصادى Economic Support Fund (ESF) وعلاوة على ذلك حصلت إسرائيل على أنواع مزنة من التمويل مثل طريقة التدفق النقدى Cash Flow Method وفى هذه الطريقة يحدد المشتري عند التعاقد تواريخ التوريد ومواعيد الدفع التى يوزع فيها المبلغ المطلوب على أكبر عدد من السنين ، وبموجب هذا الاستثناء تجنب إسرائيل القسط الأول فقط من العقد المبرم وتستخدم باقى المبلغ المخصص فى تعاقدات جديدة ، علاوة على التنازلات عن أقساط القروض ، كما تسلم إسرائيل القروض التى لا تدفع دون خصم قيمة الأرباح ، كما تحصل إسرائيل على النصيب الأكبر من برنامج المساعدات الاقتصادية ، علاوة على أن الشركات الأجنبية التى تشتري منها إسرائيل من بند المبيعات الحربية الأجنبية تلتزم بشراء جزء من السلع أو الخدمات الإسرائيلية ، ويتم نقل التكنولوجيا المتطورة بموجب برنامج مبيعات الأسلحة الأمنية إلى إسرائيل بطريقة فريدة لا تتكرر مع أى دولة أخرى ، وقد وافقت الحكومة الأمريكية على صرف المعونة جملة واحدة فى أول العام . وأخذ المحاسب العام يسرد الاستثناءات الواحد تلو الآخر مبدئيا قلقه الشديد حتى يصل آخر الأمر إلى أنه « أصبح جليا أن الحل الوحيد لأمن إسرائيل هو الوصول إلى اتفاق مع جيرانها العرب » .

فهل تشمل مبادرة الرئيس بوش كل هذه الخفايا أم إن التقييد سوف يكون صارما على جانب لمصلحة الجانب الآخر وهو إسرائيل ؟ ١٩ .

مبادرة أخرى مهمة :

إن مبادرة الرئيس بوش لم تكن هى الوحيدة فى هذا المجال ، فقد تقدم جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا باقتراح تتولى هيئة الأمم المتحدة بموجبه قيد مبيعات الأسلحة فى سجل مخصص لذلك ، كما أعلن رئيس البنك الدولى بأن البنك سيربط مستقبلا بين حجم القروض التى يقدمها للدول النامية وبين حجم ما تخصصه هذه الدول من موارد للإنفاق العسكرى ، وهما محاولتان من المستحيل تنفيذهما ، فالدول المصدرة للسلاح زادت كثيرا لتجعل من السلاح تجارة لسد العجز فى ميزان المدفوعات ولحل مشاكل البطالة .

وهناك مبادرة سوف نقف عندها بالضرورة لأهميتها، وهى مبادرة الرئيس فرانسوا ميتران من أجل نزع أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية من العالم، والتي تعتمد أساسا على تعزيز دور الأمم المتحدة فى إرساء دعائم النظام العالمى الجديد، إذ تنص المبادرة فى أحد بنودها الرئيسية على أن يناط بمجلس الأمن الدولى مسئولية وضع سياسات نزع الأسلحة وعدم انتشار ومنع استخدام أسلحة الدمار الشامل فى العالم، وأن يشجع توقيع اتفاقيات إقليمية أو عالمية بهذا الخصوص على أن تكون الدول الخمس دائمة العضوية فى المجلس قدوة لغيرها من حيث الالتزام بما يقرره المجلس .

ولإثبات حسن النية لفرنسا أعلن ميتران عن موافقة بلاده على التوقيع على معاهدة الحد من الأسلحة النووية بعد أن كانت فرنسا ترفض فى السابق التوقيع عليها هى والصين، ويدعو ميتران إلى المحافظة على التوازن الإقليمى فيما يتصل بالإمداد بالأسلحة التقليدية احتراماً لحق كل دولة فى المحافظة على أمنها، ويدعو الدول الخمس الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن إلى اجتماع يعقد فى باريس للاتفاق على أسس ضبط بيع الأسلحة لعرضها على الجمعية العمومية للأمم المتحدة بعد ذلك، بهدف الاتفاق على إنشاء سجل للأسلحة المتداولة تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة .

وبذلك تتميز المبادرة الفرنسية على المبادرة الأمريكية بأنها تعطى المنظمة الدولية دوراً أكبر فى القضية، كما تتميز باعتراف بأن القضاء على أسباب النزاعات الإقليمية لابد أن يسير جنباً إلى جنب مع الحد من التسليح، ليس فقط فى منطقة الشرق الأوسط كما يرى بوش بل فى كل أنحاء العالم .

وهناك نواح إيجابية فى المبادرة الفرنسية غير ما سبق ذكره، فهى تقترح أسساً صالحة لتحقيق الأمن الإقليمى مثل :

- ١ - حل الخلافات القائمة كوسيلة لإيجاد الثقة وروح التعاون بين دول المنطقة الواحدة .
- ٢ - إيجاد نظام لتبادل المعلومات فى مجالات التسليح لتعزيز الثقة بين الدول .
- ٣ - المحافظة على توازن القوى الإقليمى عن طريق المفاوضات كخطوة أولى للحد من التسليح .
- ٤ - إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل، تمهيداً لتطبيق ذلك فى مناطق أخرى ..
- ٥ - تنفيذ الاتفاقيات العالمية بخصوص منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية تحت إشراف الأمم المتحدة .

وكما نرى فإن المبادرات العالمية مبادرات تعبر عن مجرد آماني ، وتلتف بعيدا أو قريبا حول الوسيلة الوحيدة التي تمنع انتشار الأسلحة بأنواعها المختلفة في منطقتنا ، وهي حل النزاع العربى - الإسرائيلى على أساس من توازن المصالح وليس على أساس من توازن القوى ، إذ إن الأخير عامل متغير حسب واردات الأسلحة والتكنولوجيا من منابعها المتعددة .

مطلوب مبادرة عربية :

وهنا يحق لنا أن نطرح مبادرة عربية حتى نساهم مع من يقترحون ، فالمنطقة منطقتنا والأمن أمننا والاستقرار استقرارنا .

إن علاج مثل هذه القضايا المصيرية يحتم التعامل مع أصل المشكلة وجذورها ، فمنطقتنا لم تكن تعرف سباق التسلح ، ولم تكن تعرف الأسلحة شديدة التدمير قبل زرع إسرائيل كجسم غريب فيها ، إلا أن المطامع الإسرائيلية التى لا حدود لها ورفضها الإجماع الدولى على ضرورة حل المشاكل التى خلقتها فى المنطقة على أساس الأرض فى مقابل السلام هى السبب الأساسى فى سباق التسلح ، فإذا ما قررت الشرعية الدولية مواجهة القضية الأصلية كما واجهت العدوان العراقى على الكويت وطبقت قرارات مجلس الأمن ، فإن كل المشاكل التى تحول دون الاستقرار الإقليمى سوف تتداعى الواحدة عقب الأخرى ، إذ يظهر للجميع دون استثناء أن القرارات الدولية لابد من احترامها ، وأنها سوف تطبق بطريقة لا تميز فيها أو انتقاء . فهذه هى القضية الأساسية التى تتفرع عنها عشرات القضايا ، ومن ضمنها تنظيم التسليح فى المنطقة ، فإن اقتنع الجميع بذلك نكون قد وضعنا الحصان أمام العربة ونكون سائرين فى الطريق الصحيح الذى يتمناه الجميع .

الباب الثالث

البيروسترويكافغير مفاهيم الصراع

الفصل السادس : وسقط الاتحاد السوفيتى فى ظل الترسانة النووية .

الفصل السابع : البيروسترويكافإعادة البناء .

الفصل الثامن : مستقبل البيروسترويكافوتأثيرها على الموقفين العالمى والإقليمى.

الفصل التاسع : الكومنولث والشرق الأوسط .

الفصل السادس

وسقط الاتحاد السوفييتى فى ظل الترسانة النووية !!

من أشد المفارقات غرابة والتي نتابع فصولها وأحداثها أمامنا هى سقوط الدولة فى ظل قوتها الحربية الهائلة !! فقد تحلل الاتحاد السوفييتى إلى جمهوريات متعددة، ارتضت أو أجبرت فى يوم من الأيام أن تكون اتحادا بينها يتبع سلطة مركزية واحدة تحميها أضخم ترسانة عسكرية تقليدية وفوق تقليدية ونووية - عرفت حتى الآن !!

والحدث بهذا المفهوم يقدم لنا درسا بالغ الخطورة، وعلينا أن نستوعبه ونأخذ العبرة منه لأنه من الحكمة أن نتعلم من أخطاء غيرنا بدلا من أن نتلقى الدرس عن أخطائنا، وهذه أعظم دروس التاريخ الذى لايعيد نفسه ولا يتكرر، ولكنه أكبر منبع لدروس نشأة الدول وسقوطها . . فالدول تتكون نتيجة لأسس موضوعية وتنهار أيضا لأسباب موضوعية، ولذلك علينا دائما ألا نكتفى بدراسة ما حدث، ولكن علينا أيضا أن نتعمق فى دراسة لماذا حدث ما حدث؟ والدراسة وحدها - على هذا الأساس - لا تكفى ولكن لابد من استخدامها لتعزيز نقاط القوة عندنا أو لتلافي نواحي النقص التى تنخر فى عظامنا تبعاً لبرامج محددة وخطط عملية مدروسة فى حدود القدرة المتوفرة والمتاحة والإصرار اللازمين لتحويل الأفكار إلى واقع والخطط إلى حقائق . . فالدول والأنظمة لا تبني بالأفكار وحدها ولا بالشعارات التى تنطلق فى الهواء، ولكن لا يتم البناء إلا بالقدرة على العمل والإرادة التى لا تلين عند التنفيذ، فالأفكار التى لا تتحول إلى واقع هى مجرد دخان يتصاعد فى الهواء لافائدة ولا عائد من ورائها .

ماحدث فى الاتحاد السوفييتى أمره معروف، فقد سقط الاتحاد فى ظل قوته العسكرية الضخمة التى بنيت أساسا للحفاظ عليه، ولكن لماذا حدث هذا السقوط؟ أسباب ذلك كثيرة، ولكننا سنركز على أحدها والذى نعتقد أنه أعظم الدوافع، وهو فشل الاتحاد السوفييتى فى تحقيق توازن معقول بين ثلاثية أساسية فى إدارة الدول وهى : العسكرية والأمن والتنمية .

والعسكرة MititariZation كما نعلم لا تعنى أبدا مجرد التسليح، ولا مجرد النواحي

العسكرية ، ولكنها تعنى أكثر من ذلك بكثير إذ تعنى سعى الدولة إلى التوسع والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتأثر مجتمع ما بالمؤسسة العسكرية عن طريق إجراءات عسكرية متتابعة ومتراكمة تؤدي إلى التزامات تبعتها عن العملية الديمقراطية . وتعنى أيضا تضخم الصناعات الحربية للدول التي تنتج أدوات الحرب للاستهلاك المحلي أو التصدير للخارج وتفوقها عن غيرها من قطاعات الإنتاج وأن تصبح القوات المسلحة منافسة للسلطة أو عامل ضغط عليها ويخلط الكثيرون بين العسكرية وبين العسكر أو رجال الحرب The military فالعسكر ما هم إلا المواطنون في المجتمع لهم ما للباقيين من حقوق وعليهم ما على الآخرين من واجبات فتحت النزى العسكرى وما يعبر عنه من كرامة وفخار رجال عاديون لهم نفس قيم وآمال الآخرين أما الحكم العسكرى Military Adminstration فهو صفة مميزة لنوع من أنواع الحكام يتميز بالشمولية والفردية والقهر قد يقوم به عسكريون أو مدنيون على حد سواء (*) .

أما الأمن فيعنى أمن الوطن وأمن المواطن ، وهو يكفل أمن الوطن ضد التهديدات الخارجية وأمن المواطن ضد التحديات الداخلية المتمثلة في الفقر والجهل مع تحقيق الرفاهية ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الديمقراطية وتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين . وهناك بعض الدول ، ومن ضمنها الاتحاد السوفييتى قبل انهياره تؤمن بأن التسليح هو الوسيلة لتحقيق الأمن ، وبذلك تهبط بمستوى الأمن القومى إلى مستوى الأمن العسكرى وهذا خطأ فادح ، فالأمن يعنى التنمية الشاملة لمواجهة التحديات الداخلية بنفس قدرة التحرر من الخوف من التهديدات الخارجية .

وغرض التنمية شامل يهتم بكل نشاطات الدولة (اقتصادية - سياسية - حربية - ثقافية . .) بنسب متوازنة ، ولذلك نجد أن التنمية تعزز الأمن القومى ، بينما تتعارض مع العسكرية ، وإذا اعتبرت العسكرية هى الوسيلة الوحيدة للأمن مع إعطائها الموارد القومية المتاحة فإن القليل الذى يتبقى يصبح غير كاف لتنمية الدولة .

ولعلنا استنتجنا في ضوء هذه المفاهيم أن الاتحاد السوفييتى أعطى أسبقية كاملة «للعسكرة» على حساب الأمن القومى الشامل وبمعنى آخر فإنه ركز الاهتمام على مواجهة التهديدات الخارجية Threats المتمثلة في حلف الأطلنطى وعلى رأسه الولايات المتحدة ، ولم يهتم كثيرا بالتحديات الداخلية Challenges المتمثلة في تحقيق الديمقراطية وتدعيم

(*) أمين هويدى - العسكرية والأمن وتأثيرهما على التنمية والديمقراطية في الشرق الأوسط - دار الشروق .

الاقتصاد القومى ورفع مستوى المعيشة . والشعوب لا تأكل « المدافع والصواريخ » ولكنها تحتاج إلى الخبز والزيد والحرية وحقوق الإنسان « وخوفا من الانفجارات الداخلية التى قد تنجم عن إتباع هذه السياسة لجأ الاتحاد السوفيتى إلى سياسة الجزرة لحشو أفواه الشعب بالغذاء حتى لا يتمكن من إبداء رأى . الأمر الذى أظهر البلد فى حالة رفاهية مصطنعة مبنية على قوى اقتصادية متآكلة ، ولم يكن غريبا والحالة هذه أن ميخائيل جورباتشوف نادى من أول الأمر بالبروستريكا (أى إعادة البناء) وبالجلاسنوست (أى العلانية) وكلاهما أجهز عليه فى آخر الأمر لأنه افتقر إلى المهارة فى استخدامهما بطريقة أخلت بتوازن الدولة والنظام .

تسبب عن هذه السياسة خلل كبير فى التوازن بين القوة العسكرية للدولة Military power وقدرتها . والقوة العسكرية تساوى حجم القوات المسلحة + نوعيتها + كفاءتها القتالية + العزيمة فى استخدامها إذا تطلب الأمر ذلك + كفاءة وقدرة القيادة . . . أما قدرة الدولة تساوى القوة الاقتصادية + القوة الحربية + القوة السياسية + القوة التكنولوجية + القوة الروحية أى أن قدرة الدول = مجموع قواها فى مختلف المجالات .

اهتم الاتحاد السوفيتى إذن بقواته العسكرية ووضع ذلك فى قمة أسبقياته وتأخرت أسبقيات بناء القدرة ، وأصبح الاتحاد السوفيتى بذلك كالجسم غير المتوازن له عضلات ضخمة مركبة على جسم ضعيف .

وقد خصص الاتحاد السوفيتى نسبة كبيرة من الدخل القومى لمواجهة نفقات الدفاع على حساب الحرية السياسية للشعب متمثلة فى حقوقه السياسية ، وكذلك الحرية الاجتماعية متمثلة فى مواجهة احتياجاته ، ولذلك كان من المفارقات الغربية وصول الصواريخ السوفيتية إلى أى بقعة من بقاع الكوكب الذى نعيش فيه ، بل إلى الكواكب الأخرى ، وعجز السلعة السوفيتية الجيدة عن الوصول إلى المواطن والأسواق الخارجية لعدم قدرتها على المنافسة . كان من المفارقات الغربية أن يتقدم الاتحاد السوفيتى فى التكنولوجيات الحربية بقفزات هائلة ويتخلف فى التكنولوجيا المدنية بخطى واسعة عن العالم الغربى ، وبذلك ضعفت قدرة السلطة المركزية عن أن تكون قوة جذب للأطراف . Peripheries

ولكن لماذا فعل الاتحاد السوفيتى ذلك ؟ لماذا ركز على سباق التسلح ولو كان ذلك على حساب تنمية قدرة الدولة ورفع مستوى المعيشة ؟ . وفى تقديرنا لم يكن أمام الاتحاد السوفيتى إلا هذا الخيار إلا أنه تمادى فيه إلى حد استنزف قواه وأنهكها فقد انتهت الحرب

العالمية الثانية بحدثين كبيرين : الحدث الأول هو الاحتكار الأمريكى للقوة النووية التى أبلغتها للعالم - الأصدقاء والأعداء فى رسالة واضحة فى هيروشىما وناجازاكى ، وبذلك أصبحت بمثابة الشمس التى تدور فى فلكها كل الكواكب الأخرى محتلة مقعد القيادة فى العالم . أما الحدث الخطير الثانى فهو خروج الاتحاد السوفيتى إلى الوجود على شكل إمبراطورية ممتدة فى آسيا وأوروبا ، ولكن مع عدم توفر رادع نووى يجعل الإمبراطورية الوليدة تقف على قدم المساواة مع العدو الأمريكى الذى كان صديقا حتى الأمس القريب !!! وهذه هى السياسة ليس بها صداقة دائمة ولا عداوة دائمة ، ولكنها لا تعترف إلا بالمصالح الدائمة ومصالح الأمس المتوافقة مع الغير قد تصبح متناقضة اليوم أو الغد وهذا ما حدث !!

وبعد سنوات أربع بالضبط ، حصلت الإمبراطورية الوليدة على « القنبلة » وبذلك وصلت الدولتان العظميان إلى ما عرف « بالتعاادل النووى » . وتشكل النظام العالمى الجديد على أساس ازدواجية القطبية Bipolar New international Order وقد كان هذا يكفى لصياغة عالم جديد ، كما كان مؤملا . إلا أن سباقا رهيبا للتسلح فى كافة المجالات التقليدية وفوق التقليدية والنووية بدأ دون حدود .

ومرة أخرى نتساءل : لماذا بدأ السباق هكذا بعد أن حصلت القوتان العظميان على « السلاح النهائى » ؟ سؤال مطروح يتعلق بموضوع هام آخر هو « حد الكفاية » إذ فشلت القوتان العظميان فى معرفة حقيقة السلاح الرهيب الذى أصبح فى مخازنها واعتبرت أن السلاح النووى ما هو إلا سلاح تدميرى آخر ربما يكون أشد تدميرا - يضاف إلى أنواع إلى الأسلحة التدميرية الأخرى التى تمتلئ بها ترساناتها . . . لم تعرف القوتان أنه سلاح ردع وليس سلاح قتال إذ أسقطتا التأثير السياسى الهائل للسلاح الجديد ، وكلتا يعرف أن الردع هو استخدام أسلحة القتال لمنع القتال وهو فن عدم القتال ، وللقليل من هذا السلاح تأثير الكثير منه إذ يكفى أن تمتلك ما يمكنه تدمير العالم كله مرة واحدة ، ولا داعى لأن تمتلك ما يدمره عشرات المرات لأنه بعد التدمير الأول لن يبقى شىء صالح للتدمير « والضرب فى الميت حرام » .

وانطلق السباق لا يلوى على شىء ، ولكن مع بعض الشواهد العارضة :

* فبينما كانت القاعدة الاقتصادية للولايات المتحدة تتحمل الاستنزاف فى نفقات الدفاع كانت القاعدة الاقتصادية للاتحاد السوفيتى تتآكل بمضى الزمن ، وأصبح الإنفاق العسكرى « يأكل من لحم الحى » على مدى الزمن ، وقد تنبه خروشوف لهذا الأمر ونادى بالسباق فى ميادين أخرى ولكنه سرعان ما أزيح بواسطة غيره .

* وبينما لم يؤثر هذا الإنفاق الحربى إطلاقا فى ديمقراطية الولايات المتحدة أو فى رفع مستوى المعيشة — إلا بشكل أقل كثيرا من الاتحاد السوفيتى حيث كانت قبضة النظام فى موسكو تزداد ضغطا على الجماهير، وأصبح الحزب فوق الشعب وليس فى خدمة الشعب .

* ثم انتشرت شعوب الاتحاد السوفيتى خارج الستار الحديدي الذى فرض عليها أول الأمر، وأخذت تقارن بين ما هم عليه من افتقار لكماليات الحياة وبين حالة الآخرين الذين يتمتعون بالرفاهية مما كان يجعل أصوات الإصلاح ترتفع، ولكنها سرعان ما تمخو تحت ضغط الثلاثى الحاكم : K.G.B. المخابرات والحزب، والمؤسسة العسكرية .

ولاشك أن استنزاف قدرات الاتحاد السوفيتى كان مخططا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية خاصة فى العقد الأخير، إذ بدأت واشنطن فى الإعلان المتتابع عن نظم أسلحة جديدة تدفعها إلى خطوط الإنتاج وعن برامج ربما تكون خيالية حتى تجبر الطرف الآخر على أن يستمر فى سباقه، ووصلت الأمور داخل الاتحاد السوفيتى حدا خطيرا وحساسا ينتظر من يضع « الجرس فى رقبة القط » وكان ميخائيل جورباتشوف هو الذى تقدم فى شجاعة يحمل جرسه فى يده اليمنى ورأسه على كفه الأيسر.

وانتهى سباق التسلح فى مراحله الأخيرة، بتفكك الاتحاد إلى جمهوريات انضمت إلى كومنولث لا يعلم إلا الله إلى متى سيستمر، وترسانته الحربية والنووية كاملة لم تمس على الأقل حتى الآن . وكذلك بتقهقر مركز الولايات المتحدة الاقتصادية وأصبحت القوة الأولى من الناحية الحربية، ولكن فى النواحي الاقتصادية والثقافية أصبحت فى مرتبة تلى اليابان فى الشرق الأقصى وألمانيا فى الغرب .

فى يوكوهاما التى تبعد ٥٠ ميلا عن طوكيو وفى مصانع « نيسان » للعربات التى تعمل « بالروبوت » رأيت بنفسى الإنتاج الرهيب للمصنع الذى تخرج من أبوابه « العربات » كما تخرج المكرونة الاسباجيتى من دواليبها لترص فى السفن الجاهزة فى الميناء . وتكتفى اليابان بتشغيل المصانع « وردية » واحدة لأنها لو عملت أكثر من ذلك لأغرقت كل الأسواق بإنتاجها وهذا يتعدى الخط الأحمر فى التجارة الدولية . . . كل هذا يتم تحت حماية الأسطول السابع الأمريكى لأن اليابان ترفض أن تزيد إنفاقها الحربى عن ٢ فى المائة من دخلها القومى لتتفرغ للإنتاج وهى فى حراسة أساطيل غيرها !!!

وفى حوار بين أحد الحكام القدامى مع مستشار لشؤون الأمن القومى إثر الحماس الشديد للحاكم لزيادة الإنفاق على جيوشه، قص المستشار « حكاية » أحد الرعاة الذى كان

يملك قطيعا كبيرا من الغنم في خيامه بالصحراء ، وكان يخاف دائما من الذئاب التي كانت تهدد قطيعه فلجأ الراعى إلى تربية عدد كبير من الكلاب لحراسة القطيع ، ولم يكن غذاء الكلاب متوفرا بعد اقتطاع جزء كبير من غذاء ساكنى الخيام فأخذ الراعى يذبح عددا من الأغنام كل يوم لتغذية الكلاب وجاء اليوم الذى انتهت فيه الأغنام ، ولم يبق إلا الكلاب الجائعة ويؤكد التاريخ أن الحاكم لم يستمع إلى نصيحة مستشاره رغم النتيجة التى وصل إليها الراعى . .

وفى رسالة الوداع للرئيس دوايت إيزنهاور عام ١٩٥٣ قال : « كل مدفع يصنع وكل سفينة حربية تنزل البحر وكل صاروخ يطلق تعنى فى النهاية حرمانا للجوعى والعرايا الذين يقاسون من سوء التغذية وقسوة الطبيعة إذ يعتبر ما ينفق فى الصناعات الحربية سرقة من نصيب هؤلاء من دخلهم القومى . فهذا العالم المسلح لا يعنى تبذيرا فى الأموال فحسب ، ولكنه يعنى أيضا تبديدا لعرق العمال وشتاتا لجهود العلماء وقضاء على آمال الأطفال . فالمال الذى ينفق على تصنيع قاذفة قنابل ثقيلة يمكن أن يغطى نفقات بناء ٣٠ مدرسة موزعة على ٣٠ مدينة وإنشاء محطتين كهربائيتين تخدم كل منهما مدينة تعدادها ٦٠,٠٠٠ نسمة وتعادل بناء مستشفين كاملى التجهيز ، كما يساوى أيضا رصف طريق طوله ٥٠ ميلا » .

وياليت الاتحاد السوفييتى تفهم هذا القول الحكيم ، وياليت الولايات المتحدة تستفيد من كلام الخمسينيات لتتخذ العالم من شرور التسليح فى الستينات ، وياليت إسرائيل تعرف وتتيقن أن القوة العسكرية فى يدها اليوم ، ولكن القدرة الشاملة فى يدنا ، والقوة جزء من القدرة إذا وقفت وراءها إرادة عربية قادرة .

الفصل السابع

البيروسترويكا أو إعادة البناء

لاشك أن فترة الثمانينات تعتبر نقطة تحول كبرى في النظام العالمى الذى يتحكم فى الكوكب الذى نعيش فيه ، فها هى الدول الاثنتا عشرة الأعضاء فى السوق الأوروبية المشتركة تخطو خطواتها الثابتة لإعلان « الولايات المتحدة الأوروبية » بسوقها الموحدة عام ١٩٩٢ ، وهاهى الصين تحت قيادتها الجديدة تعلن وتخوض ثورة التصحيح الكبرى ، والتى تطلق عليها « الجاى - جى » Gai - Gi ، والتى تعنى التغيير الجذرى حتى لو أدى الأمر إلى التخلص من المفاهيم القائمة وتغييرها بطريقة ثورية لأن « جى Gi » إحدى مقاطع كلمة « جيمينج - Geming » أى الثورة ، ثم هاهو ميخائيل جورباتشوف يعلن عن « إعادة البناء » أى « البيروسترويكا Perestroika » والتى يركز فيها على تغييرات جذرية داخلية يغلفها بتغييرات فى السياسة الخارجية جعلت العالم يعيد حساباته ، ويرتب أوراقه من جديد .

وسوف نحاول أن نلقى بعض الضوء على بعض الزوايا الرئيسية فى أفكار ميخائيل جورباتشوف عن « البيروسترويكا »

١ - البيروسترويكا - لماذا ؟

حينما قفز « جورباتشوف » إلى قمة السلطة أيقن أن « السيارة لم تكن تتجه إلى حيث يعتقد من يجلس على عجلة القيادة . » وهذا أمر سبق أن حذر منه « لينين » فى أوائل أيام الثورة البلشفية . فالعالم كله يتغير عدا الاتحاد السوفيتى الذى وضع نفسه فى إطار ايديولوجى جامد لا يريد أن يتحرر منه . . فالتطورات الاجتماعية غيرت طبيعة المجتمعات وعلاقاتها ببعضها البعض . فبريطانيا لم تعد كما كانت أيام بالمرستون أو حتى ونستون تشرشل ، وفرنسا لم تعد كما كانت أيام نابليون ، ولا ألمانيا بقيت كما كانت أيام لودندرف أو

حتى هتلر، وكذلك الحال لم تعد إيطاليا كما كانت أيام عمانوئيل وموسوليني . . . فلماذا إذن يبقى الاتحاد السوفيتى على نفس الحال الذى كان عليه أيام لينين وستالين، وإن عالم العشرينات حينها بدأت الثورة فى روسيا ليس هو عالم الثمانينات أو التسعينات والاتحاد السوفيتى اليوم ليس هو « روسيا القيصرية » التى حطمها « لينين » ورفاقه بعد الثورة .

والثورة ليست عملا « استاتيكا Static » يحدث فى لحظة ثم يلقى الشوار بعدها أسلحتهم ويستريحون تظللهم أكاليل الغار بعد النصر . بل الثورة عمل « ديناميكى - Dy-namic » تسعى إلى التغيير والتطوير نحو الأفضل . وبذلك فهى تعنى البناء والتدمير وبدون تدمير لا يمكن تنظيف الموقع ليقام البناء الجديد . إن البيروسترويكا تعنى إزالة جذرية وحازمة للعقبات التى تعرقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية كما تعنى التضحية بالفروع من أجل انطلاق الجذور .

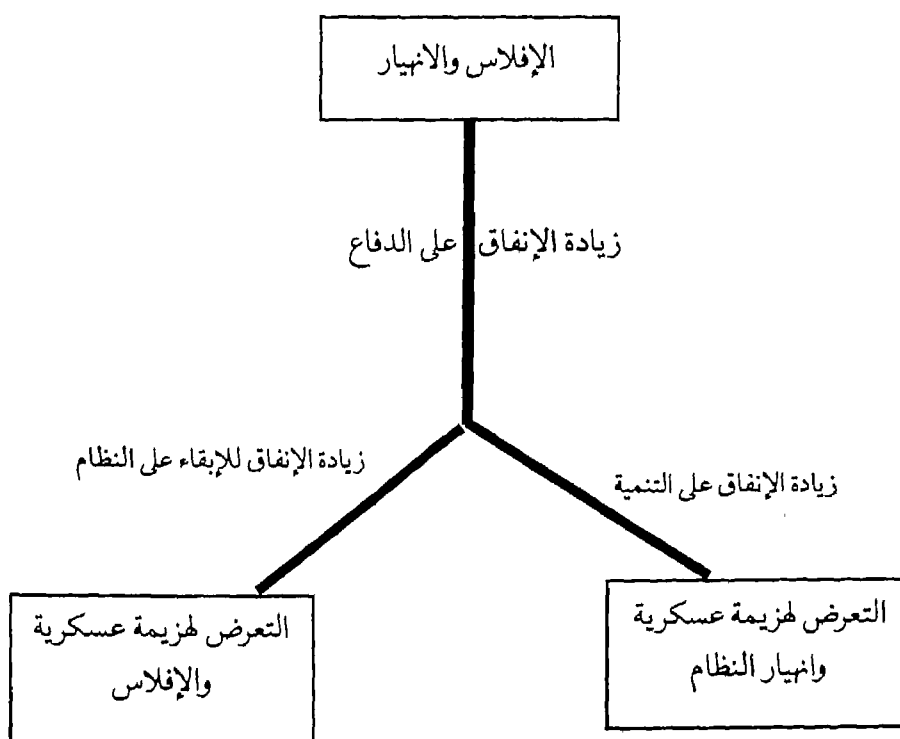
إن النظرية الماركسية تنادى بالتغيير المستمر على أساس أن وسائل وعلاقات الإنتاج تتطور بصفة دائمة الأمر الذى يحتم على البناء السياسى الذى يمثلها أن يتواءم مع التغيير وإلا ينهار من أساسه إذ يصبح البناء مركزا على أساس تغير كلية عن الأساس الذى أنشئ فوقه فى مبدأ الأمر . . . نفس لينين ووجه بذلك بعد الثورة مباشرة حينما ووجه بالأمر الواقع فنادى « بالخطوة الاقتصادية الجديدة » التى فتحت عن طريقها مجالا للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبى، فالبلاد فى حاجة إلى التقاط الأنفاس قبل أن تتقدم إلى الأمام .

وبناء على هذه النظرة أقدم جورباتشوف على تنفيذ إجراءات غير معتادة: انتخاب المديرين فى المؤسسات والمكاتب، تعدد المرشحين لانتخابات السوفييتات، المشروعات المشتركة مع الشركات الأجنبية، مصانع ووحدات ومزارع جماعية وحكومية تسير نفسها بالتمويل الذاتى، رفع القيود عن المزارع التى تغذى مصانع للمواد الغذائية، اتساع النشاط التعاونى، تشجيع النشاط الفردى فى الإنتاج صغير الحجم، إغلاق الوحدات الخاسرة، صحافة أكثر وضوحا، تأجير المزارع للعائلات لفترة تصل إلى ٥٠ عاما . . .

ولكن مازال السؤال قائما . . . البيروسترويكا لماذا ؟ ما الذى حدث بالضبط فى الاتحاد السوفيتى لإعلان الثورة على الثورة ولكن فى نفس طريقها ؟

الدولة كائن حى يتأثر بما حوله ويؤثر فيه، ولذلك فهى دائمة التطور والتحرك، والدولة ترتكن فى تحولاتها وتحركاتها لتنمية ورفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل، ثم القوة السياسية أو نفقات الإبقاء على النظام كقوة فاعلة فى الداخل والخارج . . . ويتم الإنفاق على هذه

المجالات طبقا للموارد العامة للدولة ويشكل هذا الإنفاق في هذه المجالات الثلاثة ما يعرف « بالمشكلة الثلاثية لصانع القرار The Decision Maker's Trilemma » كما يتضح من الشكل التالي :



وكما نرى فإن المشكلة عويصة بحق ، فإذا زادت نفقات الدفاع تعرض الوضع الاقتصادي لأزمة حقيقية تؤثر في مصداقية النظام ، وإذا أهملت نفقات الدفاع أصبحت الدولة معرضة للهزيمة وفقد النظام مصداقيته ، وإذا زاد الإنفاق لبقاء النظام أدى ذلك إلى الإفلاس والهزيمة . . . ولا يتحقق الأمن القومي إلا بالتوازن الكامل في إنفاق الموارد المتاحة ، وهذا يحقق للدولة قدرتها المتحكمة ، والقدرة هي مجموع أو محصلة قوى الدولة .

الدولة - أى دولة - تسير على أرجل ثلاثة ، فإذا نقصت إحداها أصبحت الدولة عرجاء ، وإذا اختل التوازن بين الأرجل الثلاثة - أى القوى الثلاثة - تحبطت الدولة وأصبحت في وضع حرج لأن قدرتها مفقودة ، فهي قدرة ينقصها التوازن .

والذى حدث فى الاتحاد السوفيتى حتى بداية عصر «جورباتشوف» ثورة ضخمة بكل المقاييس فى ظل الظروف التى سادت فى تلك الفترة ، فقد انتهت الحرب العالمية الثانية بنظام عالمى جديد «أحادى القطبية» سيطرت فيه الولايات المتحدة على العالم فى ظل «الاحتكار النووى» وكان هذا خطرا ماحقا على العالم الاشتراكى بقيادة الاتحاد السوفيتى إذ أصبح للولايات المتحدة القدرة على فرض «السلام الأمريكى» كما تراه على الكوكب الذى نعيش فيه . ولم ينس الاتحاد السوفيتى مافعلته قبلتنا «هيروشيما» و«ناجازاكي» باليابان وأصبح لا يوجد إلا خيار واحد أمامه وهو خوض معركة حياة أو موت لتحقيق «التعادل النووى» مع الولايات المتحدة لتحويل العالم إلى عالم «ثنائى القطبية» بدلا من «أحادى القطبية» ونجح الاتحاد السوفيتى وأصبح يمتلك ترسانة نووية وتقليدية هائلة وراعدة .

وحينما وصل الاتحاد السوفيتى إلى غرضه وجد نفسه فى نقطة حرجية فيها التوازن بين القوى الثلاث : العسكرية والاقتصادية والسياسية وأيقن جورباتشوف أن قدرة الاتحاد السوفيتى الداخلية هى التى تحدد مدى ومصداقية سياسته الخارجية وأن رجلا قوية واحدة - وهى القوة العسكرية - لا تكفى للتحرك فى العالم الذى نعيش فيه . . وجد جورباتشوف أن القوة الاقتصادية للاتحاد السوفيتى تتآكل فليس معقولا أن الاتحاد السوفيتى الذى بلغ الذروة فى التكنولوجيا العسكرية ووصل إلى القمر وعصر الفضاء عاجز فى الوقت نفسه فى مجالات التكنولوجيا المدنية وعاجز عن توفير المواد الغذائية لشعبه ، ويضطر أن يستورد النسبة العظمى من احتياجاته من أسواق منافسيه ، ويفتقر شعبه إلى كثير من المواد الاستهلاكية ، بل تولدت لدى الشعب السوفيتى عقدة من جودة المنتجات الغربية . . . ليس معقولا أن يستمر الاتحاد السوفيتى يعيش معدلات التنمية بحجم الاستثمارات المتزايدة وكمية المواد الأولية والطاقة المستخدمة فى الإنتاج ، وليس بزيادة الإنتاجية ورفع مستوى الإنتاج أو أن يظل غائبا عن الأسواق العالمية فى كثير من المجالات ، الأمر الذى يضعه فى موقف حرج لا يمكن من الحصول على العملة الصعبة لعجزه فى مجال الصادرات . . ليس معقولا أن تكون قوته العسكرية جبارة كاسحة ، وقوته الاقتصادية متواضعة عاجزة فى عالم لاتقل فيه المنافسة الاقتصادية أهمية عن المنافسة العسكرية بأى حال من الأحوال .

وفى الوقت نفسه ليس معقولا وفى ظل قوته العسكرية الهائلة أن يظل الوضع السياسى للدولة والفرد على نفس الوضع الثقيل الذى تطلبتة مرحلة التحول العظمى . . . ليس معقولا أن يصبح الحزب الشيوعى فوق الشعب ، وليس مع الشعب مسيطرا على كل السلطات خاصة بعد أن ترهل ودب فيه الفساد . . . إن المزيد من الاشتراكية لايمكن أن

يتحقق إلا بمزيد من الديمقراطية واشتراك الجماهير في عمليات التحول . . إن العمل وحده هو الذى يحدد مكان المواطن الحقيقى فى المجتمع وكذلك وضعه الاجتماعى ، فالاشتراكية ليس لها علاقة بالمساواة ، ولا يمكن أن تضمن ظروف الحياة والاستهلاك وفقاً للمبدأ « من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته » إذ سيكون ذلك فى ظل الشيوعية . أما الاشتراكية فلها معيار آخر لتوزيع المزايا الاجتماعية وهو « من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله » . . . للعمال الحق فى اختيار مديريهم ، وينبغى على اللجان النقابية أن تكون ذات أنياب وألا تكون شريكا طبيعيا للإدارة . . إن الجلانسنوست أو العلانية والنقد والنقد الذاتى لابد وأن تمارس على أساس من معرفة الحقيقة . . . فلا يجوز أن تستمر أجهزة الإعلام والثقافة على صورتها القائمة فى ظل الأقمار الصناعية التى جعلت الدول عارية أمام بعضها . . ليس معقولا أن تتضخم القوة العسكرية وتتآكل حقوق الإنسان .

فضل جورباتشوف أن يواجه النقطة الحرجة لا أن يتجاهلها كما فعل غيره ، فكان عليه أن يجد حلا للمعادلة الصعبة : كيف يدعم القوتين الاقتصادية والسياسية دون المساس بالقوة العسكرية ؟ لقد وصل الاتحاد السوفيتى إلى حد الكفاية فى وسائل الدفاع بحيث أصبح قادرا على تدمير الولايات المتحدة عشر مرات ، وأصبح واثقا أن الشعب الأمريكى أصبح رهينة فى يد الكرملين ، كما أن الشعب السوفيتى رهينة بدوره فى يد البيت الأبيض ، وبذلك أصبح قادرا على أن يحافظ على السلام فى ظل قوته الرادعة . . ولكن مافائدة ضمان المحافظة على السلام فى ظل الشك فى القدرة على المحافظة على النظام ؟ ولم لا يوقف سباق التسلح حتى يدفع ماء الحياة فى شرايين الناحيتين الاقتصادية والسياسية ؟ لم لا يستغل قوته العسكرية التى وصل إليها وحققها فى عملية إعادة البناء ؟ هكذا فكر وأقدم على التنفيذ ، ولكن ما كان يمكنه القيام بذلك إلا فى ظل القوة العسكرية التى حققتها الأجيال السابقة فى ظل قياداتها المتتابة بها لها وما عليها . . فالسيئات لاتذهبن الحسنات وكل زعيم ليس ملاكا كله ولا شيطانا كله . . . بل هو مخلوق نصفه ملاك ونصفه شيطان . . .

٢- البيروسترويكيا - كيف ؟

لم يكن ميخائيل جورباتشوف أول من حاول « إعادة البناء » من قادة الاتحاد السوفيتى فقد حاول ذلك « خروشوف » فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى بعد وفاة ستالين وتمكنه من الانفراد بالسلطة ، إلا أن « ليونيد بريجنيف » قام ضده بانقلابه المشهور بمساعدة كل من « بودجورنى » و « كاساجين » . . . وجرت محاولة أخرى لإعادة البناء بدأها « أندروبوف »

ولكنه كان يعلم تماما أن الوقت لن يتسع له للمسير في الطريق الطويل بسبب أزمة الصحية التي كان على علم بمدى خطورتها، واكتفى الرجل بدق ناقوس الخطر ، واتخاذ بعض الخطوات لتطهير الحزب ، وتهيئة المسرح لجورباتشوف عسى أن يتمكن من تنفيذ ما حال القدر دون قيامه بتنفيذه .

وفي الخطوات الإصلاحية المحدودة التي تمت قبل «جورباتشوف» كان النقد يوجه للزعيم دون الحزب فصب خروشوف نقده على ستالين مشوها صورته بطريقة بشعة حتى كرر « اندروبوف » نفس « السيناريو » ليركز نقده على « بريجنيف » وجمود سياسته وفساد إدارته . . . إلا أن جورباتشوف كان هو الوحيد الذى تجاسر على أن يوجه نقده ضد «الحزب» إذ « يجب أن نبدأ بأنفسنا وعلى كل فرد فى المكتب السياسى ومن الهيئات المحلية ومن منظمات الحزب القاعدية أن يتحمل المسئولية، كما ينبغي أن نكون أفضل مما نحن عليه ، وسوف نساعد من لا يستطيعون تقويم أنفسهم . . . يجب أن يتخلى البعض طوعية عن الامتيازات التى لا يستحقونها والتى اكتسبوها بشكل غير مشروع، وعن الحقوق التى عرقلت تقدمنا . . . لقد ضعف توجيه الحزب وأنعدمت المبادرة وضعف أداء المكتب السياسى سكرتارية كذا جهاز الحزب وساد العيب فى توزيع الجوائز والألقاب والمكافآت ونشأ مناخ أن كل شئ على مايرام ، وفترت المطالبة بالانضباط والشعور بالمسئولية وبذلت المحاولات لتغطية ذلك بحملات صاخبة ومشروعات طنانة، وعجزت منظمات الحزب عن الدفاع عن المبادئ أو التصدى للاتجاهات الخاطئة، وأصبح العديد من أعضاء الحزب فى المواقع القيادية فوق الرقابة والنقد مما أدى إلى ممارسات خاطئة وخطيرة وساد بين هؤلاء عدم احترام القانون مما أدى إلى سخط الجماهير العاملة على سلوك الأشخاص الذين يحظون بالثقة والمسئولية والذين يسيئون استخدام استخدام السلطة ويقمعون النقد ويجمعون الثروات ، والذين تحولوا إلى شركاء فى أعمال إجرامية إن لم يكونوا منظمين لها» .

ثم نجد أن « جورباتشوف » يرتكن فى كل أقواله وإجراءاته إلى « لينين » الذى بقيت أعماله معينة لا ينضب للفكر الإبداعي الجدلى والإثراء النظرى . وقد حدد الرجل مركزه بدقة بالنسبة إلى « لينين » فكما يقول « ديف موراركا فى كتابه القيم عن جورباتشوف » حدود السلطة « إن التاريخ سجل لنا الدور الهام الذى لعبه الأنبياء فى تقدم البشرية وإن بعضا من الحواريين والفلاسفة والقادة كانوا مجرد وسائل لنشر رسالة الأنبياء . . . وإن جاز لنا تطبيق ذلك على ما نحن بصددته فإن جورباتشوف حدد دور « لينين » فى أنه « النبى » الذى بلغ الرسالة التى لا يجوز تغييرها وما على « جورباتشوف » بصفته أحد الفلاسفة والقادة إلا

تبليغ وتأسيس الرسالة . ونجده في كتاباته وأحاديثه يرجع دائما إلى « مؤلفات لينين فهمي بمثابة وصيته السياسية . . كان لينين عندما اشتدت وطأة المرض عليه شديد القلق على مستقبل الاشتراكية ».

وإذا نظرنا إلى التاريخ أيضا لوجدنا أن « الأفكار الجديدة » لا تجد قبولا إلا إذا قدمت على أنها ليست جديدة تماما ، بل لا يتعدى كونها إحياء لأفكار قديمة تم تجاهلها ونسيانها في زحمة الحياة . وجورباتشوف يؤكد دائما بأنه لا يوجد جديد فيما يقول فكل ، ما يفعله هو مجرد إحياء لمبادئ لينين التي أكد عليها منذ حوالى ستين عاما فقد تحدث لينين عن الانفتاح في « لخطة الاقتصادية الجديدة » وعن توجيه الرأي العام والنقد والنقد الذاتى ومطابقة ما يقال على ما يفعله والطهارة الحزبية . . .

وفوق كل ذلك فإن جورباتشوف كان مقدرًا تمامًا الطريق الصعب الذى كان عليه أن يقطعه . . كان مقدرًا تمامًا مقاومة « رجال الحرس القديم » ثم « أصحاب المصلحة في الإبقاء على الأوضاع دون تغيير » وكذلك الأغلبية الصامتة التى تنتظر تحديد اتجاه الرياح ، ولم يكن أمامه إلا خيار واحد لمواجهة كل ذلك وهو « المحافظة على الغرض » فهو الوسيلة الوحيدة لتحقيق « البيروسترويكا » مع إجراء تعديلات في الوسائل بين وقت وآخر تبعًا للظروف والأحوال ، ولذلك فقد صرح وهو يقدم سياسته « إعادة البناء » « لابد من تنفيذ التحول المطلوب فلا بديل عن ذلك ولا مجال للتراجع بعد أن بدأنا ، فليس هناك مكان ننسحب إليه » . وحتى الآن ظهر الرجل على أنه قادر على ذلك فهو رجل « ذو ابتسامة جذابة تكشف عن أسنان حديدية » كما وصفه اندريه جروميكو قبل أن يدفع به إلى زوايا النسيان .

وحتى يكشف عن « العفن » ويحقق الديمقراطية التى ينادى بها نادى أيضا « بالجلاسنوست » فالعلانية والرقابة الحقيقية من أسفل هما طريقا الإصلاح الذى نشيده وتوسع في الاتصالات المباشرة بالجمهير بالزيارات المتتالية واعتنى بالرسائل التى تصل إليه من القاعدة بصفتها التغذية الخلفية الهامة التى تربط القيادة بالجمهير كما تصل الرسائل إلى مكاتب تحرير الصحف والمجلات ويجرى نشر الكثير منها .

وأخذ بعد كل ذلك في الإقدام على تغيير الأفراد في كل المواقع ، فلا يمكن تنفيذ « البيروسترويكا » بنفس القيادات التى عملت في الماضى ، وكان التغيير بالانتقاء وبالانتخاب وعمل على تدريب القادة الجدد في دورات قصيرة أو طويلة حسب التخصصات المطلوبة ثم عمل على تقليص سلطة الحزب بزيادة سلطة الحكومة

والسوفييتات ، ثم انتهز هبوط «الهرست» بطائرته في الميدان الأحمر متخطيا كل الدفاعات المضادة للطائرات فانقض على المؤسسة العسكرية ليضعها في موضعها الصحيح .

ولكن لم يكن من الممكن لجورباتشوف أن يفعل كل ذلك بالجهة الداخلية إلا إذا عمل على تهدئة الجهة الخارجية خاصة مع الولايات المتحدة مركزا على نزع السلاح وتهدئة النقطة الساخنة الإقليمية تدريجيا فاستمر طوال السنوات الثلاث من أول حكمه في محاولاته مع الولايات المتحدة الأمريكية وقدم كثيرا من التنازلات حتى حصل على اتفاقية إزالة الأسلحة النووية متوسطة وقصيرة المدى من أوروبا وحقق الكثير لاسترخاء الحرب الباردة على المستوى العالمي وتبريد النقطة الساخنة على مستوى الصراعات الإقليمية ، بل نجده يعلن يوم ٧ / ١٢ / ١٩٨٨ أمام الأمم المتحدة عن مبادرة جريئة اقترح فيها «إلغاء أو خفض وجدولة ديون بعض دول العالم الثالث وخفض القوات السوفيتية في أوروبا الشرقية ومن جانب واحد بمقدار نصف مليون جندي ، ١٠٠٠٠ دبابة ، ٨٥٠٠ نظام مدفعية ، ٨٠٠ طائرة مقاتلة خلال العامين القادمين . » .

إن جورباتشوف لا يريد أن يحارب في جبهتين في وقت واحد . . . إنه يريد تخفيض نفقات الدفاع بعد أن وصل إلى حد الكفاية النووية والتقليدية ، ليضمن السلام ثم ليزيد الموارد المتاحة ليقوى الجهة الداخلية ليحافظ على النظام (*) .

(*) كان هذا في آخر عام ١٩٨٨ قبل أن يزيمه يلتسن .

الفصل الثامن

مستقبل البيروسترويك وتاثيرها على المستويين العالمى والإقليمى

لم تنل «فرقة» من «الفرقات» التى تحدث فى الكوكب الذى نعيش فيه مثل مانالته «البيروسترويك» أو إعادة البناء من اهتمام . . . فقد تناولها - ومازال - الساسة والباحثون والمعاهد المتخصصة بالبحث ليصلوا إلى تحديد ردود الفعل على كافة المستويات حتى تتفق الإستراتيجيات مع المتغيرات . . . إنهم جميعا يريدون أن يصلوا إلى الحقائق حتى «لا يكتفوا» برؤية بعض الأشجار بل ليروا الغابة كلها» . . . إن إعمال العقل للكشف عن المتغيرات المستقبلية أفيد وأهم من ترك الأمور للعبة الحظ حتى فى الحروب التى حددت مسار التاريخ، واستخدام الحكمة كانت - ومازال - أهم من الشجاعة والإقدام، كما أن الفكر المبدع الخلاق كان أفضل وأجدى فى إحراز الانتصارات من السيف والمدفع (١) .

وكالعادة فإن الآراء دائما ما تنقسم عند مواجهة الحدث الجديد فى تفسير حدوثه ومدى المتغيرات الحقيقية التى يحدثها بعد إزالة البريق الخاطف الذى يصاحبه فى أول الأمر ثم يكون الخلاف الأكبر فى كيفية مواجهته لتطويعه لخدمة الأغراض المرجوة بين المتشددين أى الصقور والمعتدلين أى الحمام .

* * *

البعض يرى أن «البيروسترويك» موجهة أساسا إلى الداخل فى الاتحاد السوفيتى والجماعة الاشتراكية (٢) . . . الجبهة الداخلية هى ذات الأهمية الأولى والثانية والثالثة . أما الجبهة الخارجية فهى غطاء لما يحدث فى الداخل ، فالتغيير فى الجبهة الخارجية طفيف إن لم يكن منعدما . لا يفرضه إلا التغيير فى الجبهة الداخلية .

(١) SIR BASIL H. Liddell Hart, Why Don't we Learn From History? George Allen and

Unwin Ltd, London 1971 السير يازل ليدل هارت لماذا لا نتعلم من التاريخ

(٢) من بحث ألقته فى ندوة بمركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والسياسة - جامعة القاهرة .

فجور باتشوف وهو يحاول تهدئة الحرب الباردة وسباق التسلح يقطع - وهو محق في ذلك على الأقل بالنسبة للمواجهة المباشرة بين القوتين العظميين - بأن مقولة «كارل فون كلاويزفيتز» في كتابه «في الحرب On War» «بأن الحرب هي استمرار للسياسة بطرق أخرى» قد سقطت إلى الأبد في ظل التدمير النووي المتبادل بين القوتين العظميين. هذه حقيقة لا جدال فيها، ولكن هل يعتبر هذا «تفكيراً جديداً» في الصراع الدولي المعاصر؟ لقد ورد ذلك في أدبيات الإستراتيجيتين العالمية الغربية والشرقية على حد سواء منذ الخمسينات فالمارشال ف. د. د. سوكلوفسكى في كتابه «حول الإستراتيجية العسكرية السوفيتية» كتب في أواخر الخمسينات بأن «الإنجازات التي تمت في الاتحاد السوفيتي أوصلت الغرب إلى أن يختار بين الاستسلام الناجم عن استحالة استخدام الأسلحة النووية وبين الفناء في حالة استخدامها وجعلته يفكر في حل وسط عن طريق تغيير الحروب الذرية الشاملة لتصبح حروباً ذرية محدودة، وأخذت القيادات العسكرية الأمريكية تتخبط بين الردع المرن Flexible Deterrence والرد المتدرج Graduated Response والحروب الوقائية - Pre emptive wars. ولكن من يضمن أنها ستستمر مقيدة من الجانب الآخر؟ إن الاستراتيجية السوفيتية المعاصرة تبنى على مفاهيم إنجلز ولينين، وهى مازالت صالحة حتى في العصر النووي. فقد ركز لينين على أن الحرب جزء من كل، وهذا الكل هو السياسة. والحرب إذن امتداد للسياسة بوسائل العنف، والعنف هو مجرد عمل سياسى، ومعنى ذلك أن الحرب ليست مرادفة للسياسة وأن السياسة يمكنها استخدام وسائل أخرى غير العنف لتحقيق أهدافها دون اللجوء إلى الحرب» ويستطرد قائلاً: ويعادى الاتحاد السوفيتي كافة الحروب العدوانية ويقف إلى جوار كل نضال مقدس للشعوب المغلوبة على أمرها مع استبعاد الحروب النووية وسعيه الدائم لتحقيق التعايش السلمى بين النظامين الاجتماعيين المتناقضين، وهو يعلم أن هذا لا يوقف الصراع الطبقي، ولكن يستمر ذلك بوسائل سلمية ودون استخدام العنف. إن الحل العلمى والتكنولوجى هو الحل المناسب لمواجهة التهديد الاستعمارى».

ثم لنقرأ ما كتبه «هرمان كاهن» في كتابه On Thermonuclear War الذى صدر عام ١٩٦٠ «بالرغم من أن القوة التدميرية أصبحت من الضخامة بحيث يستحيل استخدامها عملياً إلا أن سباق التسلح مازال مستمراً علماً بأن الخيار المعقول الوحيد أصبح اتباع استراتيجية الردع المحدود التى تؤدى فقط إلى القتل المتبادل وليس بالضرورة إلى الفناء المتبادل أو إلى نهاية الحضارة أو إلى نهاية التاريخ». وهذا التفكير يتطابق مع ما قاله

«النتكوف» من «أن الحرب النووية سوف تؤدي إلى نهاية الحضارة ، ومن ثم لن تقدم الدول الرأسمالية على هجوم نووي ضدنا مما يتيح لنا تخفيض استثماراتنا في الصناعات الثقيلة والإنتاج الحربي ، وتوجيه الفائض لإنتاج مزيد من السلع الاستهلاكية^(٣)». وفي اعتقادي أن هذا ما يريده جورباتشوف بالضبط .

إذن من ناحية الاسترخاء الدولي لم يأت جورباتشوف بجديد ، فالكثيرون قبله ردوا ما يردده الآن . . كلهم تحدثوا عن أنهم إذا كانت الاستراتيجية قبل العصر النووي تعنى الاستخدام الماهر للقوة ، فقد أصبحت في ظل الرعب النووي فن التهديد باستخدام القوة دون استخدامها ، أو هي فن عدم المواجهة المباشرة بين القوتين العظميين ، وفن ترجمة القوة إلى الدبلوماسية ، وبعبارة أخرى أصبحت الاستراتيجية النووية هي عبارة عن فن الردع . فالعالم وصل إلى حال من الاستقرار النووي في ظل مخزون نووي يدمر العالم مرتين أو أكثر فما فائدة تراكم المخزون بعد ذلك ؟

يعني الاستراتيجية الكونية في عهد جورباتشوف لم تتغير إذ ليس من المستحيل تغيير الاستراتيجيات الكونية للدول العظمى لسببين : الأول هو أن هذه الاستراتيجية تخدمها نظم اقتصادية وإنتاجية وعقائدية معينة من الخطر تغييرها بطريقة فجائية وحادة إذ يتسبب عن ذلك خلل في توازن القوة العظمى والسبب الثاني هو أن التغيير لا يتم بإرادة كاملة بل بإرادات ناقصة تخضع لاستراتيجية القوة المضادة . . كل ما حدث أن موسكو تريد فترة لالتقاط الأنفاس حتى مع تقديم بعض التنازلات في محور خارجي لتحقيق إعادة التوازن في المحور الداخلي تحت تأثير الضغوط الاقتصادية الناتجة من تزايد نفقات الدفاع ، وكذلك التقدم الهائل في وسائل المواصلات والأقمار الصناعية لإعادة تشكيل النظم من الخارج وكأن موسكو تريد أن «تفعلها بيدها لا بيد عمرو .» .

* وهنا يبرز سؤال يحتاج إلى إجابة : ماهو الجديد الذي جعل الولايات المتحدة توافق على التوقيع على اتفاقية إزالة الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى في أوروبا بعد سنين طويلة من المفاوضات الشاقة ؟ ! إنها تعلم تماماً مقدار الإجهاد الاقتصادي الذي تعاني منه موسكو من جراء سباق التسلح ، وكان الأحرى بها أن تستمر في السباق الذي هو سباق استراتيجي

(٣) كتب في هذا الكثيرون وعلى سبيل المثال : هنري كيسنجر في كتابه A world Restored , The Necessity For Choice والجنرال جيمس جافن في كتابه الحرب والسلام في عصر الفضاء وميلفن ليرد في كتابه A House Divided, American Strategy Gap . وبازل ليدلها في كتابه في الستينات The Revolution of Warfare والجنرال أندريه بوفر في كتابه الردع والاستراتيجية ، وكلاوس نور في كتابه الاستخدامات العسكرية في العصر النووي وفرديناند أوتو ميكشه في كتابه فشل الاستراتيجية النووية .

الظاهر، ولكنه سباق استراتيجي اقتصادي في حقيقة الأمر حتى تفجر الاتحاد السوفيتي من الداخل ؟ ولكن هناك سببين لذلك : السبب الأول أن هناك خطأ في الصراع بين القوتين العظميين لا يجوز تجاوزه منعا من إجبار الطرف الآخر على اتخاذ إجراءات يائسة . والسبب الثاني أن الولايات المتحدة أيضا وصلت إلى حالة إجهاد اقتصادي أخل بمصداقيتها حتى بين حلفائها تحت ضغط القروض الهائلة التي تقترضها ، والعجز في ميزان المدفوعات وزيادة البطالة وهبوط سعر الدولار . إن القوتين وصلتا إلى ما نسميه بحالة « الإجهاد المتبادل » نتيجة لتضخم ميزانيات الدفاع .

وهناك سبب آخر لتوقيع الولايات المتحدة على الاتفاق ، إذ إنه لم يشمل القوة النووية البريطانية أو الفرنسية وعلى ذلك فأوروبا مازالت تعيش تحت مظلة نووية من الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى بريطانية وفرنسية الصنع ، علاوة على مظلة نووية من الصواريخ عابرة القارات .

حتى وجهة النظر السوفيتية في الصراعات الإقليمية مازالت تتحرك في إطارها المعروف تقريبا ، فوجهة النظر السوفيتية بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي هي لم تتغير تقريبا ولم يدخل عليها « خميرة تحديشية » كما يعتقد البعض . فموسكو تؤكد دائما - وما زالت - على بقاء إسرائيل كدولة ذات سيادة داخل حدود ١٩٦٧ مع إجراء تعديلات مقبولة من الطرفين . وكانت لها علاقات مع إسرائيل قبل عام ١٩٦٧ ، وهما في سبيلهما لإعادة التوافق وافقت على عقد المؤتمر الدولي ، وتؤمن بأن حل القضية ليس عن طريق الحرب ، وهي لم تمنع في الماضي ولا هي تمنع في الحاضر في هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل ، وهي تقف الآن كما وقفت من قبل إلى جانب العرب وهم يطالبون برد أراضيهم بعد حرب ١٩٦٧ وبأن يكون للفلسطينيين دولة . ثم نجدها قد التزمت بمد العرب بالأسلحة في حدود سياستها تلك . . . وجهة نظر . . .

* * *

وجهة نظر أخرى ترى عكس وجهة النظر السابقة تماما ، فهناك تحولات عالمية كبيرة تحدث من حولنا ، والبيروسترويك تتجاوب معها : فقد حل التعاون محل المواجهة في التعاملات الدولية ، وينادي جورباتشوف بالاعتماد المتبادل والتكامل ، ثم تغير مفهوم السيادة الوطنية في ظل تداخل المصالح وتشابكها .

والكوكب الذي نعيش فيه يغلفه غلاف جوي واحد Biosphere لا يعترف بتجزئة

العالم إلى كتل وتحالفات وأنظمة ولا يستقيم وجود كوكب منقسم في ظل غلاف جوى واحد تسكنه مجموعات من البشرية تتهددها أخطار كوارث بيئية عظمى لايمكنها أن تواجهها بجهود منفردة وراء خطوط فاصلة ، فالحدود السيادية للدول لم يكن لها جدوى في منع إشعاعات شيرنوبيل من تخطيها مئات الأميال وزلزال أرمينيا كان حافزا للعالم أن يتخطى حدوده السياسية الفاصلة لتقديم المساعدات إلى الضحايا بغض النظر عن جنسيتهم وعقيدتهم ، وبذلك أصبحت قضايا الإيكولوجيا تسبق قضايا الأيدولوجيا وأصبح حماية الجنس البشرى من أخطار التكنولوجيتين المدنية والعسكرية له الأسبقية على الصراع الطبقي بحكم النص الذى أورده جورباتشوف فى البروستريكا

العالم يواجه بأخطار التلوث والجفاف وديون العالم الثالث ، وندرة بعض الموارد الطبيعية والموارد غير قابلة التجدد مثل البترول ، وهذه قضايا تجعل الجنس البشرى غرضاً واحداً للتهديدات المتزايدة . . ثم مثل هذه القضايا هى فى حقيقتها ملك للأجيال القادمة لايجوز لنا نحن أبناء هذا الجيل أن نتجاهلها ، كما أن من واجبنا الحفاظ على تراث الأرض للأجيال التى تلينا . . .

ولابد لعالمنا من أن يطور مفهوم السيادة التى نشأت أصلا لمواجهة التبعية وعدم التكافؤ بين الدول فى القوة والثروة . ولكن إذا أخذنا بمبدأ الاعتماد المتبادل والتعاون والأمن الجماعى فإن السيادة الكاملة والتمسك بها يتعارضان وهذه الاتجاهات ، ولذلك فإن التنازل عن جزء من السيادة الوطنية أو الإقليمية لصالح السيادة العالمية أصبح ضمانة لمواجهة الكوارث العالمية التى لا تميز بين دولة وأخرى ولا بين إقليم وآخر ولا بين عقيدة وأخرى ، فالسيادة ليست مبدأ سمرديا ميتافيزيقيا ، وعلينا أن نبحث عن بدائل أرقى للعلاقات الدولية .

ولاشك أن لوجهة النظر هذه مبرراتها ووجاهتها ، ولكنها نظرة رومانسية . صحيح أنها تعبر تماما عما ورد فى البروسترويك من مبادئ ، ولكنها مبادئ تدخل فى عالم اليوتوبيا وتتجاهل طبيعة الأشياء وتناقضات النفس البشرية التى خلقت معها ، فنوازع الخير والشر موجودة بين الناس بمن فيهم أصحاب القرار وتناقض المصالح لايمكن القضاء عليه الا فى ظل عالم تزول منه الطبقة والتسلط . . . ثم كيف يكون هناك اعتماد متبادل بين الصياد والفريسة؟ أى اعتماد متبادل هذا بين الدول الصغيرة فى الجنوب والدول الغنية فى الشمال فى ظل تبادل خلل التوازن بين المواد الخام رخيصة السعر والمواد المصنعة غالية السعر ؟ أى اعتماد متبادل بين الدول الدائنة والدول المدينة التى تنهكها المشاكل والتهديدات ؟ الإنسان يضمن مشاكله لنفسه وب نفسه !! آلاف الناس الذين يموتون جوعا نتيجة الجفاف

والتضخم في الوقت الذي يلقي فيه الفائض من الحبوب في الدول الغنية في البحر للمحافظة على ارتفاع سعرها ولتصبح مواد استراتيجية ونحن نشدق بالمبادئ والشعارات . . . الدول الفقيرة وفي مواجهة ظروفها الصعبة وبحالتها المتأخرة تحاول أن تخرق حاجز الفقر دون أمل أو جدوى بعد أن أغرقها الديون وفتتها الصراعات وأهلكتها نوازع السيطرة التي تهددها من خارج حدودها . . . ماهو الضمان في ظل تآكل المنظمات الدولية والإقليمية وفي ظل إدارة الأزمات بواسطة الدول العظمى وليس حلها . ؟ كيف نتحدث عن حلول للصراعات الإقليمية متناسين الحقوق التاريخية لشعوب احتلت أراضيها التي ورثها عن الأجداد ؟

إن النظرة الرومانسية لايمكن أن تتصدى للوحوش التي تملأ الغابة التي نعيش فيها والتي يسودها قانون « البقاء للأقوى » وعلينا ألا نسير في الغابة إلا ومعنا كلبنا الأمين . . . الذي هو قوتنا الجماعية .

وجهة نظر ثانية !!!

* * *

أما وجهة النظر الثالثة فسأنقلها عن « ياسوهيرو ناكاسوني Yasuhiro Nakasone » (٤) أهم نقاط رأيه الذي يعتمد في كثير من جوانبه على الفكر الشرقي المستمد من تعاليم «بوذا» و«كونفوشيوس» تقول « من ينظر إلى العلاقات الدولية خلال الأربعين سنة الماضية يجد أنها عبارة عن حلقات من المواجهة والتعاون والتوتر والاسترخاء ، وعلى ذلك فإن نظرتنا إلى الفكر الجديد لجورباتشوف في البيروسترويك والجلاسنوست لا بد وأن تكون إيجابية وعلينا ألا ننسى أن الغرض الأساسي لهذا الفكر الجديد هو إعادة بناء الاتحاد السوفيتي كدولة اشتراكية قوية ولا يجوز أن نركن إلى وهم أن التناقضات في العلاقات بين النظم الاشتراكية والديمقراطيات الليبرالية ، سوف تنتهي بسهولة بالمنافسة التاريخية سوف تستمر طالما ظل الخلاف الرئيسى بين النظامين قائما . . . فالعائد الاشتراكية مسموح بها في الديمقراطيات الليبرالية بينما ترفض النظم الاشتراكية العقيدة الديمقراطية الحرة . . . الأحزاب الاشتراكية تمارس حقوقها في النظم الديمقراطية ، بينما لايمكن للأحزاب الديمقراطية أن تمارس هذه الحقوق في النظم الاشتراكية ، علاوة على أن الديمقراطية في النظم السياسية التي تعتنقها ليست مجرد وسيلة لتحقيق غاية ، ولكنها إحدى القيم

(٤) رئيس الوزراء الياباني السابق وهي محاضرة ألقاها في ٢١ / ٧ / ١٩٨٨ في معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية في أكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتي - Institute of world Economy and International Relations IMEMO .

الرئيسية التى يتم تطبيقها لأغراضها السامية . . ولذلك فإن متابعة مايجرى بخصوص الإصلاحات السوفيتية التى نادى بها جورباتشوف أمر واجب . . مامدى تطبيق التعددية الاشتراكية ونتائج ذلك على حرية الفكر والعقيدة للأفراد ، أو حرية عقد الاجتماعات لذوى الأفكار المتعددة؟ ما مدى تطبيق الأفكار التى تبلورت فى المؤتمر الأخير للحزب الشيوعى عن فصل السلطات بين الحزب والسوفييتات أو اتجاهات السيطرة داخل الحزب؟ ما انعكاس ذلك على السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى وعلى الأخص فى مجال تخفيض السلاح والصراعات الإقليمية والعلاقات الثنائية؟ ومن المؤمل أن تتوافق التغيرات المنتظرة مع روح القرن الواحد والعشرين .

ويتحدث «ناكاسونى» عن احتمالات المستقبل فى العلاقة بين الغرب والشرق فيحصرها فى ثلاثة : الاحتمال الأول بقاء العلاقات على صورتها الحالية . والاحتمال الثانى هو استغلال النتائج التى تحققت وتعميقها لجنى ثمار أكثر . والاحتمال الثالث هو تحلى الكتلة الشرقية عن السياسة الستالينية وتحلى الكتلة الغربية عن سياسة الاحتواء ، وإقامة نظام عالمى قائم على التطبيع وعلى قيم ومبادئ جديدة . والاحتمال الأكثر توقعا عند « ناكاسونى » هو الاحتمال الثانى مع خلق قوة دافعة ، واستمرارية لتحقيق الاحتمال الثالث على أساس التعاون والاعتماد المتبادلين فى كل الميادين بالنسبة للجميع .

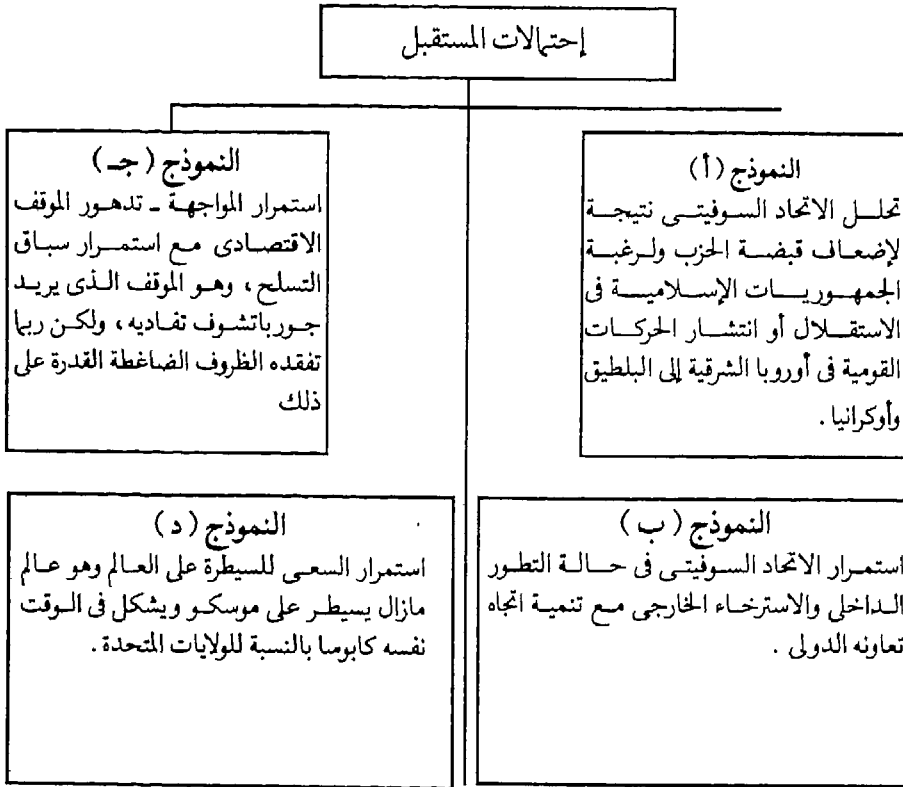
وعن تأثير البيروسترويكما على الصراعات الإقليمية يركز « ناكاسونى » بطبيعة الحال على آسيا فيرجع المشاكل القائمة للخلافات السياسية فى المنطقة أساساً ولا بد من تقييم « الأفكار الجديدة » على ضوء حل مشاكل المناطق الشمالية بين اليابان والاتحاد السوفيتى وعلى استرخاء الإيقاع بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية ، وعلى القدرة على إيجاد حل سياسى للمشكلة الكمبودية .

* * *

وجهة نظر رابعة يتحدث عنها السير «ميشيل هوارد Michael Huward» (٥) «فجورباتشوف شأنه شأن الساسة العظام مثل بسمارك وروزفلت لديه بعد النظر الذى يؤمن

(٥) استاذ التاريخ الحديث فى جامعة أكسفورد ومدير معهد الدراسات الإستراتيجية . وقد قدم رأيه فى مؤتمر عقد بين ٢٧ - ١٩٨٨/٩/٣٠ بعنوان « الناتو فى العقد الخامس - ونشر البحث فى مجلة Survival عدد نوفمبر / ديسمبر ١٩٨٨ بعنوان « تحدى جورباتشوف والدفاع عن الغرب The Gorbachev Challenge and the Defence of the west » .

بضرورة التغيير والمهارة والقدرة على استغلال ذلك في تحقيق أغراضه 7 فالساسة لا يكتفون
برد الفعل بالنسبة للمتغيرات ، ولكن لابد وأن يكون لديهم تصور لشكل العالم الذى
يريدونه ثم تحليل الأمور في هذا الاتجاه . وبالنسبة لانعكاسات هذه المتغيرات التى يتنادى
بها الزعيم السوفيتى فلإنها قد تضع أمامنا نماذج واحتمالات أربعة .



إن أخطر الاحتمالات هو الاحتمال (أ) إذ لا يمكن تصور أن قيادة جديدة لن تنبعث
للسيطرة على الموقف بالقمع الذى عرفه العالم أيام لينين وستالين ، خاصة إذا حاولت
الولايات المتحدة أن تستغل الموقف لصالحها كالمعتاد . . . إن هذا الاحتمال سيندفع بالعالم
إلى موقف مواجهة خطيرة تجعل العقلاء لا يتمنون حدوثه .

أما الاحتمال (ب) فهو الأنسب بالنسبة للاتجاهات المعتدلة ، ولكن يخلق مشاكل
حقيقية بالنسبة للغرب إذ يجعل استمرار السيطرة السوفيتية على شرق أوروبا أمرا مقبولا ثم
ما الذى يحدث بالنسبة لحلف الأطلسى؟ هل تبقى الحاجة إليه قائمة والاتحاد السوفيتى
على هذا القدر من التعاون والصدقة؟ ألا ينظر إلى بقاء القوات الأمريكية في أوروبا على أنه

أمر غير مرغوب فيه بل معطل لانسحاب القوات السوفيتية من شرق أوروبا ؟ ألا يدفع ذلك الولايات المتحدة لكى تتعامل مباشرة مع القوة العظمى الأخرى دون التورط فى أوروبا ومشاكلها ؟ ثم هل يبقى فى ظل روح التعاون هذه مانع من حصول الاتحاد السوفيتى على مركز المشاركة فى العالم الثالث ؟ وباختصار ألا يكون جورباتشوف باتباع هذا الحل قد حقق بالوسائل السلمية مافشل فى تحقيقه من سبقوه باستخدام المواجهة والقوة ؟ لقد قلنا له شروطنا بخصوص تخفيضه الأسلحة النووية التكتيكية من أوروبا ، وقلنا له اترك أفغانستان وخفض قواتك من أوروبا وبضرورة التفتيش على مواقع الصواريخ ونفذ كل ذلك . . ويزداد الأمر سوءا بالنسبة للغرب أن الرجل يعنى وينفذ مايقول ، فهو متأكد أن الغرب لن يشن عليه الحرب ، ولذلك فهو يوفر من نفقات الدفاع لرفع مستوى المعيشة . . إن تخفيض القوات فى صالحه ولكن تخفيض قوات الغرب يسبب لدوله مشاكل لايمكن مواجهتها ، أولا زيادة البطالة . . ماذا نفعل مع هذا الرجل ؟

أما الاحتمال (ج) فهو استمرار الوضع الذى كان سائدا قبل جورباتشوف وهو وضع المواجهة وسباق التسلح والذى يحاول الرجل أن يفلت منه ، ولكن قد تستجد ظروف ضاغطة تمنعه من ذلك . الغرب يرحب بآراء جورباتشوف فى العلن ، ولكن هل هو حقيقة يرغب فى أن يقوم جورباتشوف بتنفيذ إصلاحاته ؟ فاستمرار التهديد السوفيتى يزيد من تضامن دول حلف الأطلسى ويخفف من نسبة البطالة ويستنزف القدرة الاقتصادية للاتحاد السوفيتى فى سباق تسلح غير متعادل . . ولكن إلى جانب هذه المزايا هناك عيوب من استمرار وضع المواجهة بالنسبة للغرب ، يزيد من أعبائه الاقتصادية نتيجة لسباق التسلح وتعميق الخلاف بين دوله لمطالبة الولايات المتحدة فى إلحاح بزيادة نسبة نفقات الدفاع لتخفف من أعبائها الدفاعية . وألمانيا الغربية تجد صعوبة فى استمرار تجنيد قوة بشرية هى فى حاجة إليها لزيادة الإنتاج ثم زيادة معارضة الرأى العام .

أما الاحتمال (د) فلا يحتاج إلى تعليق لدرجة أن الحكومات تفضل مخاطر الحل (ج) ليس فقط للشكوك والمخاوف التى يثيرها الحل (ب) ولكن من خوفهم لتطور الموقف إلى الحل (د) . . لأن تجارب الغرب مع الحل (ب) تحتاج إلى جسارة فى مقابلة إجراءات جورباتشوف بإجراءات مماثلة رغما من المخاطر المحتملة على أساس اعتبار خطواته على أنها فرص لاتتاح مرة أخرى وليس على أساس أنها تحديات يجب مواجهتها بطرق أخرى .

وجهة نظر رابعة فى موضوع يثير - وسوف يثير - كثيرا من التساؤلات والاحتمالات .

بقى موضوع أخير . . ألا نحتاج نحن العرب وسط كل هذه الفرقات التى تدور من حولنا إلى بيروسترويكاعربية يصحبها جلاسنوست عربى ؟ أعتقد ذلك .

الفصل التاسع

الكومنولث والشرق الأوسط

عند افتتاح الرئيس جمال عبد الناصر معرض صور أقيم في إحدى ثكنات القوات المسلحة المصرية في ٢٧ / ٩ / ١٩٥٥ أعلن عن إتمام الصفقة المصرية - التشيكية لتوريد السلاح للقوات المسلحة المصرية ، وبذلك كسر احتكار السلاح الذي شكل طوقا فولاذيا على الدول العربية بموجب ما كان يسمى بالاتفاق الثلاثي بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٠ وكان هذا التاريخ بداية لعلاقات طويلة بين منطقة الشرق الأوسط والاتحاد السوفيتي . . ولم تنته هذه العلاقة - كما يظن البعض - بعد قرار الرئيس محمد أنور السادات يوم ٨ / ٧ / ١٩٧٢ بطرد الخبراء السوفيت من القوات المسلحة المصرية ، ولكن كانت النهاية عند سقوط الاتحاد السوفيتي كدولة وانفراطه إلى دول قومية شكلت إحدى عشرة جمهورية منها ما يعرف الآن بالكومنولث . وكان هذا إيذانا ببدء علاقات جديدة على أسس جديدة فشكل وتركيب الدولة تغيرا كلية كما تغيرت عقيدتها وتبدلت .

كان العمود الفقري لتلك العلاقات القديمة في أول بدايتها وقبل أن تتطور هو نقل السلاح والتكنولوجيا إذ كانت حاجة المنطقة إلى السلاح - تحت التهديد الإسرائيلي المتصاعد - هي السبب الرئيسي لبدء هذه العلاقات لأن تجارة السلاح خاصة في الخمسينيات وقت بداية العلاقات شكلت أداة حاسمة في ممارسة السياسة الدولية وعن طريقها تكونت وسقطت أنظمة باستخدام القوة ، وعن طريقها كان يمكن إعادة تشكيل السياستين الخارجية والداخلية للدول وتوجيهها وجهات معينة ، ولذلك كان نقل السلاح وقتئذ من الدول المركزية إلى الدول الهامشية سياسة أكثر منه تجارة إذ كان يمكن لدول المركز صناعة السلاح التحكم في الدول الهامشية مستوردة السلاح عن طريق المنع والمنح الذي يشكل موازين القوى بطريقة مفروضة ، سواء بالتلاعب في حجم السلاح أو نوعه .

أما الآن فقد تغير « اللاعب » وتغيرت قواعد « اللعبة » لأن المصالح تغيرت

والسياسة لاتعترف بعداوة أو صداقة ولكن أساسها المصلحة ، فمصالح الاتحاد السوفيتى فى الوجود فى المياه الدافئة والتمركز فى قواعد خارج حدوده ومساعدة الحركات الثورية تختلف تماما عن المصالح الحيوية للكونمولث الجديد أو على الأقل فى أسبقيات هذه المصالح إن أردنا الدقة . فاستراتيجية تتبع حتى منتصف الثمانينات لمواجهة الولايات المتحدة والكتلة الغربية فى صراع موت أو حياة تختلف بالقطع عن إستراتيجية تتبع فى التسعينات أمام عدو أصبح صديقا « تقريبا » وبعد أن تحول الوفاق الدولى Detente إلى اتفاق دولى Entente فرسم أى سياسة يعتمد أولا وأخيرا على من هو العدو ومن هو الصديق؟

والتحدث عن الاستراتيجية الجديدة للكونمولث إزاء منطقتنا شىء ضرورى ويجب وضعه فى أسبقيات عالية من تفكيرنا وتخطيطنا، أو هكذا أظن ، ولكن الصعوبة الحقيقية عند الخوض فى هذا الموضوع هو أن الكومونولث فى حالة « سيولة » قابلة للتغيير، فهكذا يكون الحال عند إعادة تركيب الدولة الجديدة على أنقاض الدولة التى سقطت وتفككت ويزداد الأمر صعوبة حينما نجد أن الطرف الآخر للعلاقة – وهو الشرق الأوسط – فى حالة « سيولة وميوعة » تحتم إعادة تشكيل العلاقات الأفقية والرأسية فى صورة جديدة ، فالأوراق مختلطة إلى حد كبير والمسرح غامض فيه تحركات سريعة ، ولأنها سوف تتبلور فى النهاية فى خريطة علاقات جديدة ، ربما فى القريب ، وربما فى البعيد إذ يتوقف ذلك على قدرة اللاعبين على السيطرة على الأمور .

وهكذا فمن الصعب حقيقة تحديد نوع العلاقات بين طرفين على هذه الحالة من « السيولة » المطلقة أمامهما من المشاكل المعقدة مايفتح المجال لاحتمالات كثيرة يمكن أن تتم بالاتفاق ويمكن أن تتم باستخدام القوة ، ولذلك فالتعميم – Generalisation أمر مستحيل . ويمكن الجزم بأن مخططى السياسة فى الكومونولث الجديد لم يتفقوا بعد على الخطوط العريضة لهذه الإستراتيجية على وجه الدقة . وبهذه المناسبة فلا أحد يعرف على وجه اليقين المسئول عن هذا التخطيط الإستراتيجى ولا نظنه « كوزيريف » وزير الخارجية الروسية لأنه لم يكن على قائمة المسئولين الكبار عن اتخاذ القرار إلى وقت قريب إذ إن أكبر سلم صعد إليه قبل أن يوضع فى منصبه الأخير هو كونه أحد مندوبى الوفد السوفيتى فى هيئة الأمم ، فكان تعيينه ضربة من ضربات القدر تحدث كثيرا فى فترات الانتقال حينما تسبق السرعة فى الاختيار التريث الواجب فى الانتقاء .

والتحدى الحقيقى إذن للكونمولث الجديد كلاعب يدخل إلى الملعب فى ظروف جديدة

هو رسم الخطة التى سوف يمارس على أساسها اللعبة فى مواجهة - أو مع - لاعبين آخرين ولا نظن أنه سيمارس اللعبة الآن على أساس جيوبوليتيكى ، كما كان الحال أيام الاتحاد السوفيتى ، ولكن سوف يكون تخطيطه الحالى على أساس أسبقيتين : الأسبقية الأولى هى تلاحم الجبهة الداخلية لبناء علاقات جديدة متينة بين جمهوريات الكومنولث توازن بين السلطة المركزية اللازمة لمنع احتمال التفكك ، وبين السلطة القطرية للجمهوريات التى تريد أن تتنازل عن جزء من إرادتها حتى ولو كان ذلك من أجل البقاء داخل الكومنولث الجديد ، والأسبقية الثانية لابد وأن تكون التغلب على الوضع الاقتصادى الصعب الذى ترتب على تفكك الاتحاد القديم ، فالبناء السياسى لا يمكن أن يتقدم فى ظل البطون الجائعة والخزائن الخاوية ، وكلتا الأسبقيتين المتمثلتين فى تدعيم الجبهة الداخلية ومحاولة التنمية الاقتصادية لا تترك مجالاً للكومنولث لكى يقتحم المجال الجيوبوليتيكى لفترة ليست بالقصيرة .

ومعنى ذلك أن الكومنولث سيمر بفترة انتقال خطيرة قد تستمر خمس سنوات ، وربما تطول حتى نهاية هذا القرن ، اختل فيها التوازن الدولى الذى كان يعتمد على الردع المتبادل اختلالاً خطيراً اتخذ شكلاً مختلفاً تمام الاختلاف ، أجبر الدول الإقليمية التى كانت تعتمد على الاتحاد السوفيتى القديم على أن تهول للاحتواء بالدولة المتفردة المتحكمة فى نظام جارٍ تشكيله .

وكما أن رأى العام الأمريكى منقسم بين آراء تنادى بالعزلة وآراء أخرى تنادى برفع العلم لقيادة العالم الجديد بعد هزيمة الشيوعية ، فإن رأى العام فى دول الكومنولث منقسم بين المتشددین من دعاة تكوين الإمبراطورية حتى بعد تراجع الحدود إلى ماكانت عليه روسيا قبل الحرب العالمية الثانية ، وبين دعاة « البيت الأوروبى » الذين يدعون إلى الاقتراب والاندماج فى أوروبا الغربية ، ثم أخيراً بين دعاة الوسطية التى تعنى اتخاذ موقف وسط يمد إحدى ذراعيه إلى أوروبا ، ويمد ذراعه الأخرى إلى الشرق .

وتحديد الاتجاه المستقبلى ليس سهلاً ولا هو يعتمد على الرغبة الذاتية إذ إن ظروفها الداخلية وأخرى خارجية سوف تتفاعل لتحديد الاتجاه المنشود خلال الفترة الانتقالية التى يمر بها الكومنولث .

فمن ناحية الظروف الداخلية فالسؤال الكبير هو مدى قدرة الكومنولث على البقاء ، وهل ستنتج الجمهوريات فى بناء سلطة سياسية تقرى الرابطة بين الجمهوريات وتحول دون التفكك ؟ هناك خلافات شديدة بين الجمهوريات ، وإن كانت تتفق جميعاً فى رفض أن

تكون روسيا الاتحادية هي الوريث الشرعى للاتحاد السوفيتى القديم وسط شكوك عميقة في قدرة يلتسين . . الذى يفرط في الشراب على توجيه الأمور الوجهة السليمة ، ثم هناك الخلاف على السيطرة على القوة الفورية الإستراتيجية والصواريخ البلاستية عابرة القارات مع الرفض القاطع لأوكرانيا وأذربيجان مثلا على سيطرة روسيا الاتحادية على الشفرات الخاصة بإطلاق الأسلحة النووية التى تنتشر في روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء وكازاخستان وأوكرانيا . والخلاف على الأسلحة النووية التكتيكية ليس بأقل من الخلاف على الأسلحة الإستراتيجية ، وفي الوقت نفسه فإن السيطرة على الأولى أصعب من الثانية لانتشارها في كل جمهوريات الكومنولث ، وترفض بعض الجمهوريات مثل كازاخستان نقل كل الأسلحة النووية التكتيكية إلى أراضي جمهورية روسيا الاتحادية وحدها مع الأخذ في الاعتبار أن الأسلحة النووية التكتيكية تشمل قذائف مدفعية وقنابل تلقيها قاذفات القنابل ثم هناك الصواريخ قصيرة المدى والألغام النووية . ولا يقف الخلاف عند هذا الحد ، فالدولة (أى الاتحاد السوفيتى) سقطت وبقي الجيش الاتحادى مترابطة حتى الآن بترسانته النووية والتقليدية ، وهذا وضع فريد لم يحدث من قبل ، فالدول تسقط وتتفتت إذا تفتت أو ضعفت جيوشها ، ولكن أن يبقى الجيش أو القوة العسكرية وتزول الدولة التى أنشئ الجيش لحمايتها ، فهذا هو الغريب وغير المعقول وبمن يأتمر هذا الجيش؟ ماهى القيادة السياسية التى تتحكم فيه وتصدر إليه الأوامر؟ والمفروض أن القيادة العسكرية تأتمر بأوامر القيادة السياسية فهى السلطة الأمرة المتحكمة ، ولكن الوضع القائم يجعل الأمر معكوسا؟ فهل سيبقى الجيش الذى أساسه التجنيد الإجبارى بأعداد الضخمة قائما موحدًا؟ أم إنه سيقبى موحدًا مع اتجاهه إلى التطوع الذى يؤدى إلى جيش محترف أقل عددًا؟ أم إن الجمهوريات ستطالب وتبنى جيوشا مستقلة خاصة بها؟ أوكرانيا ومولدافيا وأذربيجان تريد إقامة جيش خاص بها وروسيا الاتحادية أبلغت واشنطن أنها ستبنى جيشها المستقل . فهل هذا إيذان بالانتقال من جيش يخضع لقيادة واحدة موحدة إلى جيوش تخضع لقيادة مشتركة ، كما كان الحال في قيادة حلف وارسو المنحل أو حلف الأطلسى القائم ؟

ثم هناك الخلاف المحتدم على أسطول البحر الأسود ، فبينما تصر روسيا الاتحادية على بقاء الأسطول تحت سيطرتها تصر أوكرانيا على الاحتفاظ بقطع بحرية تكفى لانتشار أسطول خاص بها ، وقامت روسيا بنقل أكبر حاملة طائرات من البحر الأسود إلى مونايسك .

لعل ما ذكرنا يعطى صورة تقرب إلى الأذهان الأعاصير التى تهب على الكومنولث من داخله ، وتجعل الموقف يتميز « بالسيولة اللزجة » التى يمكن أن تحول دون التطلعات الخارجية لوقت غير محدد .

أما عن الظروف الخارجية التى تحول دون الكومنولث ورسمه لسياسة خارجية ثابتة إزاء منطقة الشرق الأوسط فأولها يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية واتجاهها المستقبلى . فهل ستتجه أمريكا إلى نظام أمن جماعى للعالم فى ظل النظام العالمى المقبل؟ هل ستتجه إلى الهيمنة لفرض السلام الأمريكى؟ أم إن إستراتيجية توازن القوى هى التى ستتحكم فى الاتجاه الجديد بقواعد مختلفة وأطراف متغيرة؟

وكذلك الحال فى أوروبا واتجاهاتها المستقبلية . . كان وبلى برانت مستشار ألمانيا الاتحادية فى أواخر السبعينات ينادى باستراتيجية «الأوست بوليتيك» أى « سياسة الاتجاه نحو الشرق ، وهناك الآن اتجاه فى دول الكومنولث للاتجاه نحو الغرب ، فهل المجموعة الأوروبية بأعضائها الاثنى عشر ستتجه إلى توسيع العضوية فتشمل دول أوروبا لمنطقة التجارة الحرة الستة Efta - European Free Trade Area (النمسا - السويد - فنلندا - النرويج - ايسلندا - سويسرا) لتكوين السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٩٣؟ علما بأن منطقة التجارة الحرة عرضت على كل من بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا عضوية دائمة لتكوين السوق الواحدة؟ ويتوقع الخبراء أنه بنهاية هذا القرن فإن المجموعة الأوروبية - Eu - EC - European Community سوف تتكون من ٢٥ عضوا من الدول الأوروبية . ولن يقتصر هذا التحول فى أوروبا . على الأمور الاقتصادية ، ولكنه سوف يشمل فى الوقت نفسه الأمور المتعلقة بالسياسة والأمن .

فأين الكومنولث مما يجرى فى البيت الأوروبى من تحولات وتغيرات لايمكن الوقوف على أبعادها ، فألمانيا على سبيل المثال قد توحدت فى غمضة عين وبرضاء المعسكرين حينها لم يكن أحد يتوقع ذلك إلا ربما بعد أجيال قادمة وأين الكومنولث أيضا . مما يجرى فى الشرق الأقصى بعملاقه اليابان والصين ونموه الأربعة؟ وأين الكومنولث مما يجرى فى الشرق الأوسط وبه مشاكل وصراعات لايعلم إلا الله كيف تنتهى .

الطرف الآخر فى العلاقات مع الكومنولث وهو الشرق الأوسط غارق فى المشاكل والصراعات ، فهل ينتهى الصراع العربى الإسرائيلى إلى سلام يبنى على توازن المصالح ولا يبنى على توازن القوى؟ هل ستصل الأطراف إلى الانفاقيات العاقلة التى يمكن أن تفتح المجال إلى سلام حقيقى ، أم سيكون التوقيع على اتفاقيات رديئة لا يكتب لها الدوام؟ والسلام فى المنطقة له مشاكله وحالة اللاسلم واللاحرب الموجودة لها مشاكلها . . . هذا سبب ميوعته وسيولته . ثم الجمهوريات الإسلامية الست فى جنوب الاتحاد السوفيتى القديم وهى أذربيجان وأوزبكستان وكازاخستان وتركمانستان وطاجكستان وقرقيزيا هل

ستتجه إلى الشمال مرة أخرى؟ وهذا أمر غير معقول ، أم ستتجه إلى الجنوب؟ ولن في الجنوب؟ هل لإيران أم لتركيا أم للدول العربية الأخرى؟ هل مجرد وحدة الدين تشكل عامل جذب ودعامة قوية لعلاقات متينة؟ ثم الموقف في الخليج الذي يبدو سطحه هادئا لمن لايعرف تقلب سياسة المنطقة وهو في الحقيقة لايشير بالاستقرار، خاصة وسط غياب الرؤية الحكيمة من أغلب أصحاب القرار .

العلاقات بين الطرفين المعنيين سوف تتخذ اتجاها يتسم بالآتى :

- تحقيق أغراض محدودة ضمن خطط قصيرة المدى قابلة للتغيير.
- لن تكون للعوامل الجيوبوليتكية أسبقية في العلاقات ، ولكن ربما تكون للعلاقات التجارية - وليس الاقتصادية - أسبقية خاصة .
- العلاقات بين الطرفين لن تكون إلا على أساس علاقة دولة بدولة وليس على أساس مجموعة مع منطقة .
- النفوذ السياسى للكونغولث محدود ولوقت غير قصير في رسم خريطة العلاقات بالمنطقة .

وكما نرى فالصورة مهزوزة لأنها تحاول أن تلتقط أو تصور مستقبل علاقات بين طرفين تتميز أوضاعهما بالسيولة التى يسهل إعادة تشكيلها تحت ضغوط متغيرة ، مما يحتم وضع الخطط التبادلية لمواجهة احتمالات لايمكن التكهن بها بصفة قاطعة .

الباب الرابع

نحن والولايات المتحدة وأوروبا

- الفصل العاشر: هيئة الأمم المتحدة تصبح مؤسسة عسكرية .
- الفصل الحادى عشر : السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط الملتهب
- الفصل الثانى عشر : العالم الإسلامى من خلال منظور أمريكى .
- الفصل الثالث عشر : أزمة هايتى ومبدأ مونرو
- الفصل الرابع عشر : البيت الأوروبى .
- الفصل الخامس عشر : العلاقات العربية مع الجماعة الأوربية .
- الفصل السادس عشر : الحوار بين الشمال والجنوب .

الفصل العاشر

هيئة الأمم المتحدة تصبح مؤسسة عسكرية عالمية

المفهوم السائد هو أن المؤسسات الدولية، هي مؤسسات غير محاربة تحاول بناء السلام بالعمل في المجالات المختلفة. وقد اتفق العالم على إقامة عصبة الأمم بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى لإقامة سلام دائم يجعل الحرب التي انتهت واكتوى بها العالم آخر الحروب، ولكن سرعان ما طغت الأطماع الدولية للمتصربين على كل المبادئ التي كانت تتردد وقتئذ وأنهمك الكبار في توزيع الأسلاب والأنصبة، وفرض أشد أنواع الضغوط على بعض الدول تحت شعار «ويل للمغلوب».

ولم يمض ربع قرن على نهاية الحرب الأولى وبعد أن ساد مبدأ المجال الحيوى والسيطرة على منابع المواد الخام والأسواق وجد العالم نفسه وهو يخوض حربا تقليدية قاسية انتهت لتعيش الدول في رعب متبادل تحت مظلة الرعب النووي، وأقام الكبار هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى لإقامة العدالة الدولية، وللحيلولة دون حل النزاعين الدولى والإقليمى باستخدام القوات المسلحة، ولكن ثنائية القطبية على المستوى العالمى ومحاولات الاستقطاب على المستويات الإقليمية بين القوتين العظميين، والقوانين السائدة لنقل السلاح والتكنولوجيا من المركز إلى الدول الهامشية كان لها تأثيرها السلبى على فعالية المنظمات الدولية، إذ شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بأن إعطاء هذه المنظمات فعاليات حقيقية ليس فى صالحها فى معركة الاستقطاب الدائرة لكثرة الدول التى حصلت على استقلالها وسارعت للانضمام إلى الهيئات الدولية ولو كشعار وإعلان عن كيانها الجديد وسيادتها المكتسبة، ولذلك عملت الولايات المتحدة على شل المنظمات الدولية ومنع تنفيذ قراراتها من جانب ونقل حل المشاكل الإقليمية والعالمية خارج هذه المنظمات بمفاوضات ثنائية ومتعددة لانتهى إلى شىء محدد. من جانب آخر سادت نظرية إدارة الأزمات بدلا من حلها، وكذلك نظرية الترابط Linkage بمحاولة إدارة الأزمات فى منطقة ما فى العالم ومحاولة حل مشاكل أخرى ذات أهمية خاصة فى أنحاء أخرى من العالم عن طريق الربط بينها.

ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة بسقوط الاتحاد السوفيتى كدولة وهزيمة الشيوعية كعقيدة، حدث تطور هام فى النظام العالمى فى نواح متعددة سنركز فيها على دورى هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن. فبعد انتهاء مرحلة خوف الولايات المتحدة من المنافسة السوفيتية فى المنظمة الدولية اتجهت اتجاها جديدا يحقق لها مصالحها فقد رأت إعطاء هذه المنظمة قوة فى ممارسة مسئولياتها المنصوص عليها فى ميثاق إنشائها باسم الشرعية الدولية بشرط أن تتحكم هى فى هذه الشرعية بطريقة انتقائية تحقق لها مصالحها الخاصة وأعطت لنفسها الحق فى تفسير العدوان والإرهاب واختيار المعتدين من وجهة نظرها، فما يراه العالم اعتداء يمكن أن تراه الولايات المتحدة ردا للعدوان، وهكذا دواليك ورأت علاوة على ذلك عقد اجتماع يحضره رؤساء الدول الأعضاء فى مجلس الأمن لتعزيز دور المنظمة الدولية وزيادة مسئوليات واختصاصات السكرتير العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالى وكلفه المؤتمر بتقديم اقتراحاته لتنفيذ ذلك.

وفى تصريحات متصلة الغرض منها الوقوف على رد فعل الرأى العام - أعلن السكرتير العام الجديد عن بعض إقتراحاته التى كانت محل اهتمام المتخصصين ولاشك، وكان من ضمن هذه التصريحات اقتراحان أشارا اهتمامى بحق: الاقتراح الأول ينادى بإنشاء قوة مسلحة دولية دائمة تحت تصرف السكرتير العام تمكنه أن يتدخل بها فى مواقع الأحداث لتفادى الإجراءات المطولة الحالية لموافقة مجلس الأمن على إرسال قوات دولية أو قوات متعددة الجنسيات إلى النقاط الساخنة. والاقتراح الثانى هو أن يكون تحت تصرفه جهاز استخبارات يمكن للدول الأعضاء بمجلس الأمن تغذيته بالمعلومات عن النقاط الساخنة المحتملة حتى يمكنه منع الانفجار قبل حدوثه. ولاستكمال تقييم الاقتراحين يجب وضعهما فى الإطار الآتى:

- وجود القوات الدولية التى تتبع السكرتير العام للأمم المتحدة فى أماكن كثيرة فى العالم خاصة الشرق الأوسط وأوروبا الآن بعد تفجر الصراعات الإثنية هناك فى الفترة الأخيرة.
- أطقم دولية ذات طبيعة فنية لتدمير الترسانة العراقية، خاصة الترسانتين النووية، والكيمياوية والأسلحة الأخرى طويلة المدى كالصواريخ.
- أطقم لترسيم الحدود بين الكويت والعراق مثلاً لتنفيذ القرارات الدولية.

ومعنى ذلك فإنه لو سارت الأمور فى هذا الاتجاه فى ظل تصاعد المشاكل الإقليمية وليس انحسارها، فإننا لن نفاجأ بأنه وقبل انتهاء الفترة الأولى للدكتور بطرس غالى كسكرتير عام للأمم المتحدة بأنه سيضطر لارتداء الزي العسكرى ويضع على كتفيه رتبة عسكرية تليق بقيادة قوات عالمية على هذا المستوى الخطير، ويصبح له هيئة أركان حرب مشتركة ذات

فعاليات كبيرة تضع الخطط وتنفذها ، وبذلك يكون السكرتير العام قد دخل من باب هيئة الأمم وهو رجل سياسى فذ ويخرج منه بعد الفترة الأولى - إذ أعلن أنه لن يرشح نفسه لفترة ثانية - وهو جنرال أو فيلد مارشال !! وإذا قيل إنه يوجد في تنظيم هيئة الأمم الحالى هيئة أركان حرب غير فعالة حتى الآن ولأنه يمكن تقويتها لتتولى القيادة ، فهذا قول مردود عليه بل أن التصور في استخدامها عند وضع الميثاق يختلف عنه الآن بعد أن تغيرت الظروف والأحوال . وأصبح من غير المتصور أن ترى السكرتير العام وهو جالس في مركز قيادته ليتصل بقواته عن طريق الأجهزة الالكترونية والأقمار الصناعية يتلقى منها تقارير عما يحدث في مسرح العمليات ويصدر لها أوامره وقراراته للتحرك حسب تغير الظروف والأحوال . ويبدو أن السكرتير العام للأمم المتحدة أو مستشاريه الذين يساعدونه في الوصول إلى هذه الاقتراحات قد تأثروا بما كتبه السير بريان أركهارت Sir Berian Arquhart في كتيب أصدره مركز الدراسات الاستراتيجية بلندن رقم ٢٦٥ في شتاء ١٩٩٢ / ٩١ Adelphi Pa - 265 per تحت عنوان الأبعاد الجديدة للأمن العالمى New Dimensions in International Security إذ ورد في المقال الهام نص اقتراحات السكرتير العام ، وأضاف إليها الكاتب أنه بانهتاء الحرب الباردة أصبح واجبا إحياء دور مجلس الأمن وتدعيم اختصاصات السكرتير العام وشرح وجهة نظره فيما أساء الإجراءات الوقائية لفسادى الأحداث قبل وقوعها بالعمل على جمع المعلومات وتحليلها ونشر القوات في النقاط الساخنة قبل اشتعالها ، فواجب مجلس الأمن من وجهة نظره ليس الحفاظ على السلام فحسب ، ولكن عمل أو بناء السلام أيضا بإجراءات غير تقليدية لم يجز العمل بها من قبل .

وقد انطلق السكرتير العام عندما اقترح ما اقترح من مفهوم جديد ولاشك يهتم بعملية بناء السلام ، وكذلك بمنع العدوان قبل حدوثه أو على الأقل الوجود في النقاط الساخنة بعد تفجيرها بوقت قصير لمنع انتشار النيران وتطويقها ، وهو غرض موضوعى ولكن الوسائل المقترحة لا تتناسب أبدا مع الغرض المحدد . فبناء السلام لا يتم بخلق قوى عسكرية دولية تضاف إلى القوات العسكرية الموجودة في أنحاء العالم ، ولكن هذا الغرض النبيل الذى تسعى الإنسانية إلى تحقيقه يمكن أن ينفذ بوسائل أخرى في ضوء إطار إستراتيجى هو محاولة التفاهم على إزالة أسباب الصراعات وتفجير المواقف وانتشار النقاط الساخنة بدلا من السماح باستمرار هذه الأسباب ، ثم محاولة إطفائها عند الانفجار أى على مبدأ « الوقاية خير من العلاج » .

فعلى الأسرة الدولية أن تتفق أولا على احترام مؤسساتها بتنفيذ قراراتها تنفيذا صارما وعلى الجميع ، فلا يجوز أبدا أن تطبق الشرعية الدولية بطريقة انتقائية أو أن تدار المنظمات الدولية بطريقة انفرادية ، وإلا أصبحت في خدمة مصالح الدولة الكبرى ، وهى الولايات المتحدة

الأمريكية ، فلا يعقل أبداً أن يضرب العراق لفعلة الشنعاء ولعدم احترامه القانون الدولي ، أو القرارات الشرعية الدولية وتترك إسرائيل ذات التاريخ الطويل في عدم احترام القرارات الدولية آخذة بمبدأ « نفذ أولاً وضع الجميع أمام الأمر الواقع ثم يأتى دور الرأى العام والقانون الدولى اللذين يعترفان دائماً بالأمر الواقع فالفرض لايمكن أن يتحقق إلا بالقوة» . وعلى رأى إيجال ألون فإن « أمن إسرائيل لايتحقق إلا بالأوضاع على الأرض مثل القنوات - ويقصد قناة السويس - والأنهار - ويقصد نهر الأردن وأنهار جنوب لبنان - والجبال - ويقصد الجولان وجبل الشيخ - ويأتى بعد ذلك دور القوات الدولية أو القوات متعددة الجنسيات ونحن نتساءل : هل لو وضعت القوات التى طلبها السكرتير العام للأمم المتحدة فى اقتراحاته تحت قيادته فعلا هل يستخدمها لإجبار إسرائيل على التخلي عن الأرض التى احتلتها وترفض إعادتها تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة؟ هونفسه أجاب عن ذلك بالنفى ففى رأيه أن القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ لم يشير إلى الباب السابع من الميثاق الذى يسمح باستخدام القوة لتنفيذ القرارات !!!

وعلى الأسرة الدولية العمل على حل الأزمات على أساس توازن المصالح ، وليس إدارتها على أساس توازن القوى ، فإدام النظام الدولى يسمح بالإبقاء على الفتائل فى القنابل فإن الصراعات والصدامات سوف تستمر ، وعلينا أن نتخيل منطقتنا وقد نزعت الفتائل منها وعمل الجميع على رفع مستوى معيشة الشعوب ، ووضع الخطط للتعاون المتبادل لاستخدام الامكانيات المتاحة . أظن لو تم ذلك لخفضنا الأعباء العسكرية التى ينوء بها السكرتير العام للأمم المتحدة لأنه مهما حاول لإنشاء قوات دولية ، فإنها سوف تعجز عن منع الاصطدام المباشر فقد بدأت حرب ١٩٦٧ فى سيناء فى ظل وجود القوات الدولية وكذلك حرب ١٩٧٣ .

ثم بماذا يتقاتل الأطراف؟ وبماذا يتصارعون؟ طبعاً بالأسلحة على اختلاف أنواعها والأسلحة تنقل من الدول المركزية إلى الدول الهامشية تبعاً لقوانين تبنى موازين القوى الإقليمية بما يخدم مصالح الدول صانعة السلاح . فبعد حرب عاصفة الصحراء ما زالت الأسلحة تصب فى المنطقة بصورة لم تشهدها من قبل حتى فى ظل مبادرات الرئيس بوش للحد من نقل السلاح . والولايات المتحدة كما ورد فى مجلة النيوزويك الأمريكية فى عددها بتاريخ ٢٢/٦/١٩٩٢ هى أكبر مورد للسلاح فى المنطقة ، وبالرغم من أن جورج بوش ينادى باستثناء منطقة الشرق الأوسط فى إطار نظامه العالمى الجديد إلا أن الذى يحدث هو عمليات مستمرة لإعادة تسليح المنطقة ، وقد صدرت واشنطن بما قيمته ١٣ بليون دولار من الأسلحة إلى دول المنطقة عقب انتهاء حرب الخليج ، وبذلك تصدرت الدول المصدرة للسلاح إلى المنطقة . « وإذا منعنا وسائل القتال عن النقاط الساخنة فإنها سوف تبرد من

تلقاء نفسها ولا يحتاج الأمر حيثئذ أن يخلع السكرتير العام لباسه المدني ليرتدى البزة العسكرية ويضع على كتفيه أعلى الرتب ، وعلى صدره أكبر النياشين .

وأخيرا فإذا نجحت الأسرة الدولية في تحقيق العدالة بين الشمال والجنوب ، وبين الشرق والغرب ، وسد الفجوات الموجودة نتيجة لاختلال العلاقات في المجالات الاقتصادية والثقافية وفي مجال المحافظة على البيئة لساعدنا على فرض الاستقرار العالمى ، والاتجاه نحو السلام .

إذا استمرت الاقتراحات في الاتجاه الخطير الذى نقرؤه بين وقت وآخر فإن هيئة الأمم سوف تجدد نفسها وقد اتجهت إلى العسكرية militarization وإذا استمر الدكتور بطرس غالى في التحدث هكذا في المشاكل السياسية الدولية عن طريق الفنون العسكرية والمخابراتية فإنه سوف يصبح كقاداتنا العسكريين الذين هزموننا دائما أمام إسرائيل حينما يتحدثون في الأمور السياسية ولا يفسرون لنا كيف قاموا بواجباتهم العسكرية بعد أن أصبحوا يواجهون الذئب ولا يفصل بينهما إلا خطوات .

ولكن ما العمل حقيقة في عالم لا يمكن أن تفرض فيه احترام القوانين إلا باستخدام القوة؟ فالتحرك السياسى حتى ولو قامت به هيئة الأمم المتحدة لابد وأن يكون له أنياب وحتى هذا لم يعد كافيا في مواجهة الأزمات الحالية لأن بعضها تصبح عصية على أنياب القوة الدولية فتكسرها أحيانا ، وتخلعها أحيانا أخرى .

والأمر بهذه الصورة يحتاج إلى مبادرات في المدين القصير والطويل الأولى لمواجهة الأزمات الحالية تستخدم فيها القوة أحيانا ، والأخرى لمنع وجود هذه الأزمات وتطويرها باستخدام الاقتصاد والعلم .

وهذا حلم من الأحلام لأنه لو حدث يصبح معجزة في ظل هذا النظام العالمى المراوغ .

الفصل الحادى عشر

السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط الملتهب

ما من منطقة في العالم تفوق منطقة الشرق الأوسط في عدد بؤرها الساخنة الملتهبة، والتي تكاد تشبه منطقة آبار النفط الكويتية التي أشعلها الرئيس صدام حسين قبل انسحابه من الكويت والتي أطفئت بعد جهود ضخمة لم تخفف من حجم المأساة...!! ولكن إذا كانت الجهود قد نجحت في إطفاء الآبار فإن إطفاء البؤرات المشتعلة في الشرق الأوسط ربما لن يتم إلا بعد أجيال وأجيال لأن أسباب الاشتعال متعددة ومتشابكة ومتجذرة... ولذلك فالمنطقة - في رأينا - ستظل كالجمرة «تلسع وتحرق» من يتدخل فيها.

والشرق الأوسط - شأنه شأن باقى أجزاء العالم الثالث - يمثل كابوسا مخيفاً للرؤساء الأمريكيين، ولذلك فقلما يتعرض مرشح الرئاسة الحضيف إلى هذا العالم الرمادى في حملته الانتخابية وإلا سيسقط كما حصل للقس «جيسى جاكسون» عام ١٩٨٨، ولكن وللمفارقة الغريبة، فإن أى رئيس بعد أن يجلس في مكتبه البيضاوى في البيت الأبيض يجد ملفات هذه المناطق الساخنة تقفز أمامه رغما عن أنه حاول جهده الإعراض عن مواجهتها من قبل، بل ويجد أن مستقبله السياسى يتوقف إلى حد كبير على نجاحه أو فشله في إدارة أزمات الشرق الأوسط الثقيلة، التى تشبه «البكرة» التى تعقدت خيوطها لدرجة يتعذر فكها... وفى كثير من الأحيان يجد الرئيس الأمريكى نفسه وقد زج بلاده في مواقف باعثة على الإذلال، فالرئيس جيمى كارتر ذو الابتسامة التى تشبه ابتسامة «الحوت» وجد نفسه كسير الجناح في طهران، وهو يحاول إنقاذ الرهائن المحتجزين بعد ثورة الخومينى، وكانت النتيجة موت ثمانية من المجندين الأمريكيين واستقالة وزير الخارجية وخرج جيمى كارتر من البيت الأبيض. وفوق كل ذلك إذلال دولى للولايات المتحدة الأمريكية أقوى دولة نووية في الكوكب الذى نعيش فيه، ثم جاء ريجان ليعلن على الملأ بصفته شرطى العالم أو قائد قوات المطاطى العالمية «بأن وجود جنود البحرية الأمريكية في لبنان يحقق المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، ولكن سرعان ما وجد نفسه مضطرا إلى سحب هؤلاء

الجنود بعد هجوم فدائي واحد بسيارة ملغومة على معسكر جنود البحرية في بيروت .
ولذلك فإن معارك «ووترلو» الخاصة بالرؤساء الأمريكيين تجرى دائما في مسارح العالم الثالث
بوجه عام ، وفي مسارح الشرق الأوسط بوجه خاص .

ولكن علينا أن نتذكر دائما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي صانعة «عقد ومشاكل»
المنطقة ، والمفروض أن تكون قادرة على حلها وهذا يطرح سؤالاً خبيثاً . هل هي راغبة
حقيقة في حل المشاكل التي صنعتها طالما توفرت لديها القدرة ؟ أم إنها تفتقر إلى القدرة التي
تحقق لها الرغبة ؟ أم أنها تفتقر إلى القدرة والرغبة معا ؟

وإذا جازفنا وحاولنا أن نجيب على الأسئلة الصعبة فعلياً أن نرجع إلى الماضي القريب
جدّاً حينما رفعت علم السلام في عملية درع / عاصفة الصحراء ، وتزعمت العالم وأصدرت
القرارات في مجلس الأمن وفرضت الشرعية الدولية باستخدام أرفع درجات التكنولوجيا .

يعنى كانت الولايات المتحدة في هذا الإجراء غير المسبوق راغبة وقادرة .

ولكن ويا للعجب !!! نجد أن الولايات المتحدة في تعاملها مع التعتن الإسرائيلي لا
ترفع العلم الذي سبق أن رفعته أمام عدوان العراق بل ونجدها تتصف بالحلم والتأني . . .
حتى كلمة عيفة واحدة تبدر منها ضد «الولد الشقي» ! فهل لديها القدرة على فرض
الشرعية الدولية على إسرائيل ؟ بالطبع نعم . هل لديها الرغبة ؟ هي تقول نعم وعليها أن
نتظر ما تجيب عنه الأيام . . .

* * *

ومنطقتنا الملتهبة هذه حيوية بالنسبة للعالم الغربي والولايات المتحدة ، ولا نريد أن نكرر
هنا ما هو معروف عن دوافع أهمية المنطقة سواء من النواحي الجيوبوليتيكية أو الإستراتيجية
أو الاقتصادية . كل ما يهمنا أن نركز على نقطتين هامتين : فقول البعض إن الولايات
المتحدة تفتقر إلى إستراتيجية إقليمية في إطار إستراتيجيتها الكونية قول غير صحيح لأن
للقوة العظمى خططها . وقول البعض بأن سياسة الولايات المتحدة في المنطقة تفتقر إلى
الثبات والاستمرارية فهو قول صحيح لأن الولايات المتحدة تتحرك في المنطقة بمبادرات
ومبادئ متغيرة بتغير الظروف ، ولكنها تتفق في مجموعها على تجاهل مصالح دول المنطقة مع
تحيز كامل لإسرائيل ، وستضرب أمثلة بذلك بالتحدث بإيجاز عن مبادئ ريتشارد نكسون ،
وجيمي كارتر ، ورونالد ريغان ، وجورج بوش .

١- مبدأ نكسون :

لخص الرئيس تكسون مبدأه في تقريره المقدم إلى الكونجرس في ١٨ / ٢ / ١٩٧٠ بعنوان «السياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال السبعينات : استراتيجية جديدة من أجل السلام» وذلك فيما يلي :-

(أ) ستبقى الولايات المتحدة على كافة التزاماتها

(ب) ستوفر الحماية لأي دولة حليفة أو حيوية بالنسبة لأمتنا إذا واجهت تهديدا من دولة نووية (كان يقصد الاتحاد السوفيتي)

(ج) في مواجهة أشكال العدوان الأخرى سنوفر التفوق الاقتصادي والعسكري حينما يطلب منا وحسبها هو ملائم لنا ، ولكننا نتوقع من الدول المهددة أن تتحمل المسؤولية المباشرة لتوفير القوة البشرية للدفاع عن ذاتها ، وحافظ نكسون على تنفيذ هذه المبادئ في إطار محدد : عدم الزج بالقوات الأمريكية في مسارح العمليات تلافيا لما حدث عند تورطهم في فيتنام ، فتح أبواب الترسانة العسكرية أمام الدول الحليفة والتابعة وهي تخوض القتال لتحقيق مصالحها الذاتية ومصالح الولايات المتحدة بالوكالة ، وقد انعكس ذلك على تزايد وازدهار مبيعات الأسلحة ، وأخيرا تشجيعه لعسكرة بلدان العالم الثالث لاستنزاف موارده واتجه نكسون إلى الحفاظ على المصالح الأمريكية الإقليمية بالوكالة عن طريق دول المنطقة مثل إيران والسعودية وإسرائيل : إيران وإسرائيل تقومان بدور العصا والسعودية بدور الجزرة .

٢- مبدأ جيمي كارتر:

حافظ مبدأ تكسون على المصالح الأمريكية حتى نهاية السبعينات ، ولكن انهار المبدأ بانحيار نظام الشاه ، وانتصار الثورة الإيرانية واهتزاز النظام السعودي وأنظمة دول الخليج تحت رياح القوة الإيرانية . وقد عبرت التوجيهات العامة الإستراتيجية للولايات المتحدة الواردة في تقريرى وزير الدفاع الأمريكى عامى ٧٩ ، ٨٠ عن المبادئ الجديدة .

(أ) سنواجه أى هجوم على دول حليفة بمستوى حجمه .

(ب) لا بد وأن يكون ردنا سريعا وحاسما لإجهاض أى محاولة لفرض أمر واقع جديد

(ج) أن نبني قوة تؤهلنا للدخول في قتال أو منع قيام الحرب

وفي ضوء هذه الرؤية بدئ في إنشاء قوة الانتشار السريع للتعامل مع النزاعات المحلية في

الشرق الأوسط ، والخليج العربى ، والمحيط الهندى ، والقرن الإفريقى ، والتي اعتبرت ككتلة متداخلة ومنطقة مواجهة مع الاتحاد السوفيتى مما تطلب البحث عن قواعد وتسهيلات ثابتة فى المنطقة مع إنشاء قواعد عائمة تعمل كمخازن للأسلحة والعتاد ، وتكون قادرة فى الوقت نفسه على القيام بعمليات إنزال على الشاطئ ، وقد نجح مبدأ كارتر بفضل حماس الأنظمة التى سارعت وقدمت القواعد والتسهيلات كقاعدة بربرة الجوية فى الصومال ، وقاعدة ممباسا فى كينيا ومطارات مصيرة ومرفأى ريسوت وقابوس فى عمان ، وكذلك فى مناطق أخرى فى الخليج .

٣- مبدأ رونالد ريغان :

واجه مبدأ كارتر عند التطبيق صعوبات كثيرة كان لابد من مواجهتها :

(أ) مشكلة المسافة بين قاعدة العمليات فى كاليفورنيا ، وبين قوس الأزمات فى منطقتنا إذ تبلغ المسافة الجوية ٧٠٠٠ ميل جوى والمسافة البحرية ٨٥٠٠ ميل بحرى عن طريق قناة السويس ، ١٢٠٠٠ ميل بحرى عن طريق رأس الرجاء الصالح .

ومعنى هذا خطير للغاية فالفوز يعقد لمن يصل أولاً ، والاتحاد السوفيتى أقرب ، ويجرد وصول قواته إلى مكان ما يحول دون وصول قوات أمريكية لنفس المكان تفاديا لمواجهة نووية .

(ب) وهناك المشاكل الإدارية التى تعنى نقل المتطلبات اللازمة للقوات المحاربة ، خاصة وأن المنطقة لايتوفر بها المياه العذبة فكل فرد يحتاج إلى ١٢ جالون ماء/ يوم ترز ٤ر ١٠ رطل وتشغل ١٦ قدم مكعب عند نقلها ، وهذا مثل واحد لتقرير بُعد المشكلة وحجمها .

(ج) والمشكلة الثالثة سياسية ، إذ لايمكن للولايات المتحدة أن تعتمد بصفة أكيدة على أى من النظم القائمة فى المنطقة إلا على إسرائيل ، فهى الدولة ذات النظام المستقر ويمكن استخدامها كقاعدة جوية لحماية الخليج على بعد ١٠٠٠ ميل ، وهى بذلك أقرب للمنطقة من طائرات الأسطول السادس .

ولمواجهة ذلك تقرر أن تكون قوة الانتشار السريع أصغر حجماً وأكثر خفة فى الحركة مع تكوين أسطول جديد لمواجهة أحداث المنطقة ، كما لابد من الوجود المسبق على الأرض ولو عن طريق الإكراه والاقتحام عنوة حينما يتطلب الأمر ذلك ، وبالإضافة إلى هذا الاتجاه تبنى

رونالد ريغان مبدأ دحر القوى الراديكالية في العالم الثالث بدعم حركات المقاومة المناهضة للشيوعية في أفغانستان، وأنجولا، وكمبوديا، ونيكاراجوا .

٤ - مبدأ جورج بوش :

المفروض أن يتماثل مبدأ جورج بوش مع مبدأ رونالد ريغان فكلاهما من الحزب الجمهوري إلا أن هذا التماثل المفروض حدوده بعيد عن الواقع إذ إن جورج بوش مارس سلطاته طوال فترة رئاسته التي أوشكت على الانتهاء في ظل تغييرات جذرية في النظام العالمي الذي كان سائدا أيام ريغان ، فقد سقطت الشيوعية كإحدى العقائد المنافسة وتحلل الاتحاد السوفيتي وضعفت سطوة السلطة المركزية تدريجيا على الجمهوريات فزاد ابتعادها عن المركز، وانتهى بها الأمر إلى تكوين الرابطة الجديدة التي تقل فيها العلاقات بين الجمهوريات التي تكونها عن الكومنولث والكوند فدرالية . وبالرغم من أن ريغان استعاد القوة العسكرية الأمريكية ونفذ برنامجا ضخما لتحديث الأسطول إلا أن النواحي الاقتصادية كانت قد بدأت تعاني من كثرة تضخم نفقات الدفاع ، وانتهى الأمر إلى زيادة معاناة الإقتصاد الأمريكي وتراجعته عن إقتصادات اليابان في آسيا ، وألمانيا في أوروبا التي تسرع خطاها منذ الوحدة .

وبالرغم من المعاناة الداخلية لإدارة بوش إلا أن مشاكل العالم الثالث فرضت نفسها ، وفي هذا المجال يلاحظ بعض الكتاب مثل تشارلس وليم ماينز في مقالته في مجلة الفورن بولسي - Foreign policy بعنوان «قضايا أمريكا المعلقة في العالم الثالث America's third world flang up s» إن الشمال في طريقه إلى الكهولة في حين يظل الجنوب شابا والشباب يسيطر عليه الاضطراب والميل إلى التغيير، وهذا يعني أن السنوات القادمة ستكون فترة توتر سياسي هائل في العالم الثالث وهو عالم الشباب الذي لم تلحقه الشيخوخة بعد فأطفال الضفة الغربية والحجارة في أيديهم وأطفال مدن السود في جنوب إفريقيا الذين يسيطرون على الشارع هناك هم موجة المستقبل» وكان على بوش أن يواجه هذا العالم المضطرب أحيانا بممارسة الدبلوماسية كما حدث في أنجولا وكمبوديا وأحيانا بالتدخل العسكري المباشر كما حدث في عملية عاصفة الصحراء ، وأحيانا أخرى عن طريق بذل المساعي الحميدة كما يحدث الآن في مفاوضات العرب وإسرائيل .

ووجد جورج بوش نفسه أمام تناقض جديد بعد انهيار العدو الرئيسي وهو الاتحاد السوفيتي ، فمن هو العدو الآن وأين هو التهديد الحقيقي الذي يمكن أن يؤثر على المصالح الأمريكية في المسارح الإقليمية ، ومن أهمها الشرق الأوسط والتهديد الحقيقي يقع داخل

المنطقة ومن تصرفات دولها ، كما حدث في حالة الحرب العراقية الإيرانية أو استيلاء العراق على الكويت ، أو التناحر على مسرح لبنان ، أو من الصراع العربى الإسرائيلى أو من قتال الجنوبيين مع السلطة المركزية في السودان . هذا التناقض بين تراجع التهديدات العالمية وتعاطم التهديدات الإقليمية ألقى واجبا ثقيلا على رئاسة أركان الحرب المشتركة في إعادة تنظيم قوانينها لتواجه التهديد الجديد علاوة على ضرورة إعادة النظر في الوجود الأمريكى في القواعد العالمية بعد أن قلل التقدم التكنولوجى من القيمة الإستراتيجية للقواعد الأجنبية ، فالتكنولوجيا الجديدة أصبحت تمكن الولايات المتحدة من الرحيل طواعية ، ولذلك فإننا أميل إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة لم تكن تريد بقاء قواتها البرية في الكويت ، أو في مناطق أخرى في المنطقة ، وإن ما تم كان بناء على إلحاح من الدول الإقليمية حفاظا على كياناتها إذ كان يكفيها بعض المخازن لتخزين المعدات الثقيلة مع وجود قوى تعمل كقواعد جوية متحركة في الوقت نفسه .

والوضع العالمى الذى وجد جورج بوش نفسه في خضمه وضع يتسم بالسيولة ، فالهدم في أنحائه المتعددة أكثر من البناء ، فالاتحاد السوفيتى تحطم ولكن البناء الذى سوف يخلفه متصدع لا يدرى أحد على وجه الدقة كيف يكون مصيره النهائى ، والبيت الأوربى ما زال تحت الإنشاء وسط عقبات كأداء ، ووسط تخوف ثقيل من أن يخرج المارد الألمانى بعد الوحدة الألمانية من القمقم من جديد ، والقارة الإفريقية ملتهبة كجوف بركان غير متماسك عوامل انفجاراته تفوق بكثير عوامل ثباته ، والقوانين التجارية السائدة تزعزع السوق أمام الإنتاج الأمريكى الضخم مما يهدد بزيادة التضخم ، وأخطر من ذلك زيادة البطالة والأصوات الساخطة تصم أذان الرئيس تدعوه أن يركز على الأوضاع الداخلية الصعبة ، بدلا من التفرغ للأوضاع الخارجية الأصعب .

ولذلك فإن النظام العالمى الحالى - ونحن جزء منه - ما زال في دور المخاض ، ونحن جميعا الآن نمر على جسر متأرجح يستند أحد طرفيه على عالم قديم متصدع ، وطرفه الآخر ما زال معلقا في الهواء لأنه يستند على المجهول . ولا نظن أبدا أن لجورج بوش وسط هذا العالم غير المحدد مبدأ ثابتا يتعامل به على المدى الطويل أمام هذه المتغيرات التى تحدث في أحجام غير متوقعة وسرعات مخيفة لا يمكن حسابها أو التنبؤ بها حتى بالوسائل التكنولوجية الحارقة التى تتسبب في سعادة الإنسان وشقاؤه في وقت واحد .

وبخصوص مبدأ بوش للتعامل مع الشرق الأوسط فربما يكون إطاره العام حتى الآن منحصرا في النقاط الآتية :

● فربما يوضع الشرق الأوسط في الأسبقية الرابعة من الاهتمام بعد الوضع الإقتصادى

الأمريكي الصعب الذى يمس مباشرة أصحاب الأصوات الانتخابية ، وبعد ما يجرى فى شرق أوروبا ، والتهديد الخطير الناتج من احتمال انتشار الأسلحة والأدغة النووية ، وبعد ما يجرى فى البيت الأوربى من محاولات ربما تخرج أوروبا بعدها كالمارد الأول كما كانت قبل منتصف هذا القرن

● ثم وربما يربط منطقة الشرق الأوسط بالجمهوريات الإسلامية فى جنوب ماكان يعرف بالاتحاد السوفيتى فى ضوء عدة اعتبارات هامة : فبعض الجمهوريات مثل كازاخستان تعترف بدولة فلسطين ، وهى قوة نووية ترفض نقل أسلحتها النووية إلى أرض روسيا الاتحادية وفى الوقت نفسه هناك احتمال كبير أن تنقل أسلحة تقليدية ، وفوق تقليدية خلال أسواق السلاح السوداء . ثم العلاقات العاطفية بين هذه الجمهوريات وبين البلاد الإسلامية فى الشرق الأوسط التى سارع بعضها فى وصل الخطوط تمهيدا لعلاقات مستقبلية لابد وأن تؤثر على مجريات الأمور .

● ويركز بوش على بناء صلح بين العرب وإسرائيل ، فهذا حلم الرؤساء المتتابعين من يوم إنشاء الدولة الإسرائيلية ، بل كان هذا الموضوع وراء كل أزماتنا مع الولايات المتحدة التى بدأت بشكل حاد بعد قيام عبد الناصر بكسر احتكار السلاح عام ١٩٥٥ وضرب الإعلان الثلاثى لعام ١٩٥٠ الذى يحدد تصدير السلاح إلى المنطقة بحيث يضمن أن يكون توازن القوى إلى جانب إسرائيل باستمرار ، والذى شاركت فيه كل من واشنطن وباريس ولندن . . . ولكن على أى أساس يبنى هذا الصلح المأمول ؟ هل على أساس توازن القوى أم على أساس توازن المصالح ؟ فإن تم البناء على الأساس الأول فإن الأمر سوف ينتهى بنا إلى اتفاقيات رديئة لن تضمن الاستقرار ، وإن تم البناء على الأساس الثانى أى مبادلة السلام بالأرض مع الحد من التسليح لإيجاد توازن قوى إقليمى معقول فربما تنجح المحاولة بقبول إسرائيل كعضو فى العائلة الإقليمية لكى تمارس بصفة دائمة واجبها فى الحفاظ على المصالح الأمريكية بالوكالة By Proxy .

● وقد يكون فى تفكيره التمهيد لعقد اتفاق أمنى إقليمى يتجاوز الحدود العربية إلى تركيا فى الشمال وربما إيران فى الشرق ، يبنى على أساس محورى المياه والنفط . فالمياه وتوزيعها العادل يضمنان الاستقرار والتعاون اللازمين لاستمرار تدفق النفط من منابعه ليعطى الحياة للدول الصناعية ، والتى سوف تستمر علاقاتنا بها كعلاقة المصنع الذى ينتج بالسوق الذى يستهلك . هذه العلاقة التى تحافظ دائما على رفاهية بلاد الشمال جنبا إلى جنب مع انخفاض مستوى الجنوب وهى معادلة ضرورية - من وجهة نظره لاستمرار السيطرة على أسعار المواد الخام الموجودة فى مخازن الجنوب الذى يؤثر على سعر الإنتاج فى الشمال .

ومن رأينا أن المشروع الأمريكى سوف يركز على ركيزتين فى السنوات القليلة القادمة :

الركيزة الأولى ذات طابع اقتصادى ، والركيزة الثانية تعتمد على الحد من تسليح دول المنطقة بمقاييس انتقائية .

أما عن الركيزة الاقتصادية فقد تكون بداية بنائها في « المفاوضات متعددة الأطراف » التي اتفق عليها في مفاوضات النزاع العربى الإسرائيلي ، والتي تقرر عقدها في موسكو ١٩٩٢/١/٢٨ التي ستحضرها ٣٥ دولة ، علاوة على أنها سوف تبحث استغلال الموارد الطبيعية في المنطقة مع رسم العلاقات الاقتصادية لدولها وتوزيع الأدوار بالنسبة لمن يملكون ولن لا يملكون . . . فمن يملكون الثروة مثلا ومن لا يملكونها . . . من يملكون المياه أو النفط أو العمالة أو الأسواق أو المصانع ، وبين من لا يملكون . . . إنها تريد مشروع مارشال آخر دون أن تدفع شيئا ، كما حدث في أوروبا ، بل يكون تمويله ذاتيا سواء في ثروة المنطقة أو من خبراتها .

بخصوص الركيزة المتعلقة بالتسليح فإن المشروع الأمريكى يحاول إحياء الاتفاق الثلاثى لعام ١٩٥٠ ، والذي حدد الحصول على السلاح بواسطة دول المنطقة من أسواق الولايات المتحدة وبريطانيا ، وفرنسا حتى يسهل السيطرة على الوضع القائم تحت اعتقاد من أنه إذا تهدم هذا الوضع فإن الدول الإقليمية سوف تدخل في مرحلة سباق تسلح ربما يؤدي إلى اقتحام الاتحاد السوفيتى إلى المنطقة ، وكان الإعلان بمثابة حظر شامل على استيراد السلاح حتى لا يتهدد بقاء إسرائيل في أول إنشائها ، ولكن بعد كسر احتكار السلاح هذا بإعلان عبد الناصر يوم ٢٧/٩/١٩٥٥ عن اتفاقية السلاح المصرية التشيكية أخذت الولايات المتحدة نفسها تساعد إسرائيل في المحافظة المستمرة على أن يكون توازن القوى في جانبها ، ويظهر ذلك جليا في التوجيهات الرئاسية التى أصدرها الرئيس رونا لد ريجان في ٨/٧/١٩٨١ والتي يوضح فيها السياسة الأمريكية بخصوص الإمداد بالأسلحة^(١) وهى توجيهات جعلت من الإمداد بالأسلحة أداة السياسة الخارجية الأمريكية ، فزادت من ميزانية المساعدات الحربية وألغت القيود التى كان سلفه جيمى كارتر قد وضعها على تصدير السلاح وأصبح ريجان يتعامل مع العالم كما هو ، وليس كما يتمنى أن يكون على حد قوله وكذلك في تصريح الرئاسة الأمريكية يوم ١٦/٧/١٩٨١ الخاص بمنع الانتشار النووى^(٢) والذي ينص على « منع انتشار التفجيرات النووية لدول إضافية وجعل ذلك واجبا أساسيا من واجبات سياستنا الخارجية » يعنى لا اعتراض على إسرائيل النووية ، ولكن غير مسموح لدول إضافية من دول المنطقة لكى تلحق بها .

(١) أمين هويدى - الصراع العربى الإسرائيلى بين الرادع التقليدى والرادع النووى - مركز دراسات الوحدة العربية - ص ٤٦ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٦ .

في حدود هذا المفهوم أعلن جورج بوش عن مبادرته للحد من انتشار الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط أثناء زيارته لأكاديمية سلاح الطيران في كلورادوسيرنجز في ٣٠/٥/١٩٩١ وكان الغرض منها كما أعلنه « ضبط صادرات الأسلحة التقليدية ووضع قيود على الصادرات التي تساهم في إنتاج أسلحة الدمار الشامل والتجميد الفوري ثم الحظر النهائي لاحقا على الصواريخ أرض - أرض في المنطقة ، وأخيرا الحظر على إنتاج مواد الأسلحة النووية مع مراعاة دعم الحاجة المشروعة لكل دولة في الدفاع عن نفسها ، وحتى يجعل الحظر دوليا كما في الاتفاق الثلاثي لعام ١٩٥٠ تقرر دعوة « الدول الخمس الرئيسية المزودة للأسلحة التقليدية Suppliers إلى عقد اجتماع على مستوى عال في المستقبل القريب لوضع الخطوط العريضة لفرض القيود على عمليات تزويد الأسلحة التقليدية وأنظمة أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيا المتصلة بها . وقد تم عقد الاجتماع في لندن بعد ذلك بأسابيع .

ويبدو أن القرارات السرية التي اتخذت في المؤتمر بدأت تحدث آثارها إذ صرح وزير الإنتاج الحربي المصري في اجتماع حضره مع أعضاء لجنة الأمن القومي لمجلس الشعب أن «هناك ضغوطا دولية يتم ممارستها على مصر لوضع قيود ومعوقات على الإنتاج الحربي المحلي في أعقاب حرب الخليج وإن واردات مصر من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج تخضع للرقابة في السوق العالمية للتأكد من عدم استخدامها في الصناعات الحربية » .

وهناك السياسة الأمريكية التحتية Couvert أو السرية التي تتدخل بصورة أو أخرى لخدمة المصالح الأمريكية ، وهذا ينقلنا إلى مجال آخر، ولكن أين هي السياسة العربية ؟ أين هذا المخطط العربي لمواجهة هؤلاء الذين يخططون ؟ أنا شخصيا لست أدري ومن يعرف عنه شيئا فليتصل بي رجاء !!

الفصل الثاني عشر

العالم الإسلامى من خلال منظار أمريكى

وصاحب المنظار هو « ريتشارد نكسون » الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية إذ تحدث عن « العالم الإسلامى » فى الفصل الخامس من كتابه الأخير الممتع « انتهاز الفرصة -

Seize The moment » والذي تصدى فيه بطريقة عملية للتحديات التاريخية التى تواجه بلاده اليوم بعد انتهاء الحرب الباردة واضعاً تصوراتاً عن المنهج الجديد الذى يجب أن تسير عليه الولايات المتحدة فى المستقبل بعد أن أصبحت القوة العظمى الوحيدة فى العالم . وأساس تصورات استبعاد الآراء التى تنادى « بأن القوة العسكرية لم تعد لها ضرورة » بعد انهيار الاتحاد السوفيتى كدولة والشيوعية كعقيدة كما حدد العالم الإسلامى والدول المتخلفة كمناطق تفرض تحديات خاصة أمام الولايات المتحدة إلى جانب التحديات التى تواجهها فى أوروبا وفى دول الباسفيك . وهو فى اتجاهاته عن ضرورة استخدام القوة فى ممارسة الدبلوماسية يتفق تماماً مع وجهة نظر جورج بوش الرئيس السابق للولايات المتحدة كما يتفق ذلك أيضاً مع معتقداتى وكتاباتى لأن الدبلوماسية دون قوة تساندها هى بمثابة طفل رضيع بلا أنياب ، فعن طريق القوة يمكن فرض أو رفض الأمر الواقع الذى يتعارض مع الأهداف القومية ويهدد الأمن القومى .

وهناك نقطة نظام أطرحها من البداية فلست خبيراً بالشؤون الإسلامية حتى أتجاسر وأقتحم دروبها الصعبة الغامضة ولذلك فليس لى تعليق مفيد على وجهات نظر مطروحة من قبل الغير، كل ما فى الأمر أننى قرأت لكتاب عرب أفاضل اعتراضات حادة على ماكتبه نكسون عن هذا الموضوع الشائك لدرجة أن البعض تجاوز الاعتراض إلى التعريض والالتهام بحيث يجيل للمرء أن هذا البعض لم يقرأ ما كتبه الرجل أصلاً أو ربما يكون قد قرأه بتسرع فافعل بما قرأ فكتب ما كتب مما أثار قضية هامة فى ممارساتنا مع الغير، إذ إن هناك فجوة كبيرة بين طريقة تعاملهم مع التحديات - من وجهة نظرهم - وطريقة تعاملنا مع نفس التحديات . . . فهم يتعاملون معها بالعقل ونحن للأسف الشديد نتعامل معها بالعاطفة والتشنج . . . هم يتعاملون معها بالتخطيط والإجراءات البناءة ونحن نتعامل معها

بالشعارات الطنانة البراقة . ولذلك فهم يصلون دائما إلى المحطة في الوقت المناسب ليركبوا القطار ونحن في أغلب الأحوال نصل إلى المحطة بعد أن تكون « السبسة » قد غابت عن الأنظار . . . وبسرعة وحتى ندخل في الموضوع ، فلا أنا أؤيد نكسون فيما كتب ، ولا أنا أعترض على ما كتبه الكتاب العرب . . . كل ما في الأمر أنني أحصر اهتمامي في المقارنة بين طريقتين لمعالجة التحديات : طريقة موضوعية تعتمد على العقل . وأخرى انفعالية تعتمد على العاطفة . وريتشارد نكسون في كتابه المذكور يوجه اللوم إلى من يظن من الأمريكيين أن المسلمين شعوب غير متحضرة ودمويون وغير منطقيين وأنهم لا يذكرون عنهم إلا أنهم يريدون محو إسرائيل ، وأنهم احتجزوا الرهائن في إيران وأنهم يفجرون الطائرات ، وقاموا بغزو الكويت ، وليس هناك صورة أسوأ من هذه الصورة - حتى بالنسبة للصين الشيوعية - في ذهن وضمير المواطن الأمريكي عن العالم « الإسلامي » ويستطرد نكسون ليستعرض بعض أقوال المراقبين الذين يحذرون من أن الإسلام سوف يصبح قوة جيوبوليتكية متطرفة وإنه مع التزايد السكاني والإمكانيات المادية المتاحة سوف يشكل المسلمون مخاطرة كبيرة وسوف يضطر الغرب إلى أن يتحد مع موسكو لمواجهة الخطر المشترك للعالم الإسلامي لأن نظرة الإسلام للعالم تقسمه إلى دار الإسلام و« دار الحرب » حيث يجب أن تغلب الأولى على الثانية .

ويتنقد نكسون بشدة هذه الأقوال لأن هذا الكابوس المخيف لن يتحقق فإن المسلمين من الكثرة والاختلاف بشكل لا يسمح لهم أن يكونوا قوة واحدة . والعالم الإسلامي ليس هو الشرق الأوسط إذ يبلغ تعداد المسلمين ٨٥٠ مليوناً (أى سدس سكان العالم) يعيشون في ٣٧ دولة من دول العالم ، ينتمون إلى ٩٠ جنسية ويتكلمون مئات اللغات واللهجات ، وهم ينقسمون إلى ثلاث طوائف رئيسية السنة والشيعة والصوفيون (١١١) يعيشون في أرض يبلغ طول أضلاعها ١٠٠٠٠ ميل ، وتمتد من مراكش إلى يوغوسلافيا ، ومن تركيا إلى باكستان ومن آسيا الوسطى إلى أندونيسيا ، وكذلك يوجد في الصين من المسلمين ما يفوق ما هو موجود في الجزيرة العربية ، ومقدار المسلمين في الاتحاد السوفيتي السابق ٥٠ مليوناً .

ويستطرد نكسون قائلاً « يشترك المسلمون في صفتين أساسيتين : إيمانهم بالدين الإسلامي ، وعدم الاستقرار السياسي . والإسلام ليس مجرد دين بل هو أساس لحضارة كبرى هي بمثابة المنبع لكل التيارات السياسية والثقافية الإسلامية ، وكما أنه يوجد في الدول الغربية أحزاب يؤمن بعضها بسياسات السوق الحرة ، وإعانة البطالة والاشتراكية ، ف كذلك يوجد في العالم الإسلامي جماعات تؤمن بتيارات سياسية مختلفة منها الأصوليون والرجعيون والتقدميون . . إن التنافس بين دول العالم الإسلامي جعله بؤرة الصراعات ، بل وكما كانت معظم الدول الإسلامية تتكون من عدة قوميات ، أو أجناس مختلفة ، فقد سادت المنطقة

الصراعات الداخلية وربما يحدث في كثير من الدول الإسلامية ما حدث في لبنان مستقبلاً . وتبلغ نسبة التزايد السكاني أقصاها في المجتمعات الإسلامية ، فمن المتوقع مثلا أن يزداد سكان الشرق الأوسط إلى الضعف عام ٢٠١٠ ، ولكن وفي الوقت نفسه لا تتزايد معدلات التنمية مما ينتج عنه هبوط مستمر في مستوى المعيشة ، وأغلب حدود الدول رسمتها قوى الاستعمار الأوربية في الماضي ، وهي تمثل نقطة رئيسية أخرى للنزاع بين الدول ، أو بين الدولة والأقليات فيها وتحكم الدول الإسلامية أنظمة معظمها ديكتاتورية قائم على النظم التقليدية ، وعلى السيطرة بالقوة ، وقد ظهرت كل هذه الصراعات في المنطقة التي يتجمع بها أكبر كم من السلاح في عالم الدول المتخلفة ، فقد أنفقت الدول الإسلامية حوالي ٨٪ من دخلها القومي على التسليح في حين كان إنفاق الدول الغربية أقل من ٥٪ . وبالرغم من تقارب العالم الإسلامي من الاتحاد السوفيتي سابقا من أجل السلاح إلا أن الإسلام وقف بصلابة ضد الشيوعية بطريقة أقوى مما وقفت المسيحية ضدها . وقليل من الأمريكيين يدركون مدى عراقية العالم الإسلامي ، ويتناسون أن الإسلام لا يقر الإرهاب . وبينما كانت أوروبا ترتع في غياهب العصور الوسطى كانت الحضارة الإسلامية في أوج ازدهارها ، ولقد أسهم الإسلام كثيرا في تقدم العلم والطب والفلسفة ، وعندما ظهر النواذب والعلماء في عصر النهضة الأوربي فإن نبوغهم وتقدمهم كانا راجعين إلى أنهم وقفوا على أكتاف العمالقة من العالم الإسلامي .

هذه الإنجازات - يقول نكسون - تبين ما كان عليه العالم الإسلامي في الماضي ، وكذلك تبين ما يمكن أن يكون عليه في المستقبل إذا توقفت الحروب المميتة وعدم الاستقرار السياسي ، وعلينا أن نرسم سياسة طويلة المدى تؤدي إلى توجيه العالم الإسلامي الوجهة الصحيحة التي تتفق مع تاريخه وحضارته السابقة مع حل المشاكل العاجلة ، وإلا سيكون مهد الحضارة مقبرة لها . وعند تعاملنا مع العالم الإسلامي يجب أن نلاحظ أنه ليس قالبا سياسيا واحدا وأنه عالم ثوري بطبيعته ، وأن فيه الأصوليين الذين ينظرون إلى الماضي ويتخذون منه هداية للمستقبل ، والرجعيين الذين يؤمنون بالحزب الواحد المرتكن على الأيديولوجية القومية المتعنتة والتقدميين الذين يسعون إلى ربط المسلمين بالعالم المتحضر للاستفادة بأحدث تكنولوجيا غربية مع الاحتفاظ بعراقية وأصالة البلاد . والولايات المتحدة تدعو للتعاون مع التقدميين ففي هذا مصلحتهم ومصلحتنا ، وعلينا ألا نرسم سياسة إسلامية تسرى على كل البلاد الإسلامية ، كما علينا أن نحدد نقاط ارتكاز لنا تؤكد وجودنا ، إذ هناك أربع دول شركاء منطقيين في هذه السياسة هي تركيا وباكستان ومصر وأندونيسيا مع عدم المبالغة في علاقاتنا مع الدول التي نتعامل معها حتى لا نكون هدفا للناقدين ، فلا يجوز للعلاقات أن تصل إلى جيد الوصاية مع عدم التعامل مع قادة هذه الدول كأنهم

مراسلون بيننا وبين شعوبهم ، أو كأنهم أبواق للدعاية الغربية إذ إن هذا الأسلوب هو أسرع طريقة ندفنهم بها ، ولا يجوز أن نغضب إذا اضطرت إحدى الدول الصديقة نتيجة لضغوط داخلية أن تعارض سياستنا ، وأن نقبل رفض أصدقائنا في بعض الأحيان لبعض تصرفاتنا ، وعلينا بعد انتصارنا في حرب الخليج تجنب ثلاثة أخطاء : محاولة وضع حل شامل للأمن في المنطقة . محاولة وضع نظام للحد من التسلح . وأخيرا محاولة إعادة توزيع الثروة في المنطقة . لأن ذلك سيحول الدول الفقيرة إلى دول متسولة تمد يدها لتلقى الإحسان ، وعلينا ألا ننسى أن أكثر ما يهمني في الشرق الأوسط هو البترول وإسرائيل ، وبخصوص إسرائيل فهي دولة نووية ومباحثات السلام بينها وبين العرب يجب أن تحقق أهدافا أربعة : الاعتراف الكامل بها ، الاعتراف بحدودها ، إعادة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ إلى العرب ، وإعطاء الحكم الذاتي للفلسطينيين .

ولكى نكمل الصورة بالنسبة لأفكار نكسون رجعنا إلى مذكره عن المسلمين في كتابه « ١٩٩٩ - نصر بلا حرب » وهو من أحسن الكتب الستة التي أصدرها الرئيس الأسبق بعد اعتزاله فنجده يؤكد على أن الأصولية الإسلامية هي التي ستحل محل الشيوعية كوسيلة للتغيير باستخدام العنف ، وعلينا أن نحذر من أن تعمينا تصرفات المسلمين الأصوليين المتطرفة عن عظمة الميراث الإسلامي ، فالدين الذي أخرج القذافي وصدام والحميني هو نفسه الذي أخرج ابن سينا أكبر علماء الطب ، والرازي أعظم الأطباء قاطبة والبيروني أعظم الجغرافيين والهيثم أكبر علماء البصريات ، وابن جبير أشهر الكيماويين وأخذ بعد ذلك يقارن مقارنة موضوعية بين الإسلام كدين سماوي والشيوعية كعقيدة وضعية ، وانتهى إلى أن رياح التغيير قادمة في العالم الإسلامي ، ولا يمكن لأحد أن يتصدى لها .

أمام هذه الآراء من كاتب بوزن ريتشارد نكسون لا تنفع الكتابات العصبية ولا الحملات الكتابية التي لا تحمل أكثر من النقد . وفي مجال الفكر لا يجوز أن ننقد فكرة بعينها إلا إذا كان لدينا أفضل منها ، فلا يجوز هدم ما هو قائم إلا إذا توفرت القدرة على بناء البديل الأفضل وعلى الذين هاجموا ما قاله نكسون أن يتمسكوا بأرائهم وانتقاداتهم بشرط أن يقدموا في المقابل خططا عقلانية تتسم بالمصداقية . . فالكلمات المرسلة لا تبني المستقبل ولا تصحح الأخطاء القائمة ، ولكن مقارعة خطة الغير بخطط من جانبنا هي لغة الماضي والحاضر والمستقبل ، وإن كنا تجاهلنا ذلك في الماضي فلا يجوز أن يستمر تجاهلنا له في الحاضر والمستقبل وإلا على نفسها جنت « براقش »

الفصل الثالث عشر

أزمة هاييتى ومبدأ مونرو

قبل ساعات قليلة من بدء غزو هاييتى ، وبعد مباحثات استغرقت ١١ ساعة قام بها الرئيس جيمى كارتر مبعوثا من الرئيس الأمريكى كليتون ، وافق الجنرال راؤول سيدراس حاكم هاييتى العسكرى على التنازل عن الحكم والخروج من الجزيرة هو وأعوانه ، وبدلا من قيام القوات المتحالفة برئاسة الولايات المتحدة بغزو الجزيرة قامت نفس القوات بالانتشار داخل الجزيرة للسيطرة على الأوضاع وتسليم السلطة إلى الرئيس جان أرسند الذى سبق أن طرده سيدراس عام ١٩٩٠ إثر انقلاب أطاح به إلى حين ، وذلك دون إطلاق طلقة واحدة من الأطراف المتصارعة .

هذه النتيجة المدهشة التى انتهت إليها الأزمة الساخنة لصالح الولايات المتحدة مثل جيد على الإدارة الناجحة للأزمة لأن تقييم إدارة الأزمة هو فى عدم تطورها إلى صدام مسلح مع الحصول على الأغراض التى تسببت فى تصاعدها لأن أزمة هاييتى وصلت كما شاهدنا إلى النقطة الحرجة التى أيقن الجميع عندها أن الغزو أصبح أمرا محتوما ، ولكن ما لبثت الأمور أن تراجعت بعيدا عن نقطة الذروة لتصل إلى اتفاق الأطراف على حل لتلافى القتال .

كانت الوسيلة الحاسمة للوصول بالأزمة إلى النتيجة التى انتهت إليها هى « استراتيجية الردع - Deterrence » وهى عبارة عن استخدام وسائل القتال لمنع القتال ، أو هى فن الحصول على الأغراض دون قتال . وتفشل استراتيجية الردع إذا بدأ القتال . وإدارة الردع تتم بحسابات مختلفة تماما عن إدارة القتال ، فلكل حساباته ومبادئه علما بأن إدارة كليهما تحتاج إلى الاستخدام الماهر للقوة مع اختلاف كبير بينهما : ففى الردع تستخدم القوة وهى فى حالة الثبات دون اشتباك static وفى القتال تستخدم القوة وهى فى حالة الحركة Dynamic .

وفى الأزمة الأخيرة استخدمت القوة بحسابات دقيقة حتى تؤتى نتائجها المرجوة دون الحاجة إلى الاقتتال لأن النتيجة التى يسعى إليها كليتون كانت تغيير السلطة القائمة واستبدالها بالسلطة المخلوعة ، وكان هذا سيتم حتما بالقتال عن طريق الغزو المسلح للتفاوت الكبير فى القوى المضادة ، فأن يحصل الرئيس كليتون على غرضه دون قتال

وبالتهديد فقط باستخدام القوة لأمر يدعو إلى الإعجاب ولا نقول التأيد، فقد حاول الرئيس جورج بوش ذلك من قبل في عملية «عاصفة الصحراء» التي سبقتها عملية «درع الصحراء» والتي تم فيها حشد القوات ويرجع فشل عملية الردع التي قام بها الرئيس بوش إلى الحسابات الخاطئة للرئيس صدام، كما نرجع نجاح الرئيس كليتون في عملية الردع التي قام بها إلى الحسابات الدقيقة التي قام بها الجنرال راؤول سيدراس لأن عملية الردع تتم على أساس معادلة دقيقة تتكون من ثلاثة أطراف :

امتلاك قوة الردع + الإعلان عن القوة الحقيقية الرادعة والإرادة الحاسمة لاستخدامها + تصديق الطرف الآخر لتأثير القوة المضادة = الردع .

في حالة الرئيس صدام لم يتحقق الطرف الثالث للمعادلة لأنه لم يصدق قيام الرئيس بوش باستخدام القوة، ولم يحسب بدقة توازن القوى في حين حدث العكس في أزمة هايتي .

وتكشف الأزمة بحق جوهر النظام العالمي الحالي ، وهو حق الدولة العظمى في التدخل حتى في الشؤون الداخلية للدول في أى مكان تدخلا اختياريا تحت مظلة الشرعية الدولية القسرية بعد أن أصبح مجلس الأمن شركة متعددة الجنسيات برئاسة الولايات المتحدة، فتدخلت من قبل في بنما وقضت على رئيس الجمهورية متهمه إياه بالتآجر في المخدرات ورحلته في عربية لورى إلى فلوريدا ليحاكم أمام العدالة الأمريكية، وتلا ذلك تدخلها في بلاد عدة في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط مما يجعل كثيرا من الأنظمة تتحسب هذا التدخل وهي تمارس علاقاتها الدولية .

ولقد قيل الكثير عن سبب تدخل الولايات المتحدة في تغيير الحكم في هايتي باستخدام القوات المسلحة، فأرجع البعض - تمشيا مع البيانات الأمريكية - ذلك إلى فرض الديمقراطية وإحترامها بالإصرار على إعادة الرئيس المنتخب أرسيتيد إلى مقعد الرئاسة . ولو صدق هذا التبرير فإن واجب الولايات المتحدة أن ترسل قواتها إلى عشرات الدول لتغيير الأنظمة القائمة على أسس أبعد ما تكون عن الديمقراطية . وأرجع البعض هذا الاهتمام الشديد بهايتي إلى أسباب داخلية تتعلق بالتجديد النصفى لانتخابات مجلس الشيوخ وضرورة حصول الديمقراطيين على نصر رخيص يحقق فوزا في الانتخابات القادمة وللتغطية على فشل الرئيس كليتون في تحقيق كثير من القضايا الداخلية التي وعد بتحقيقها أثناء خوض معركة الانتخابات ضد الرئيس جورج بوش .

قيل كل هذا وأكثر منه وليس هدفنا مناقشة ذلك، ولكن الأمر الذى يمكن إضافته في هذا المجال هو أنه من سوء حظ الجنرال راؤول سيدراس أنه قام بانقلاب منذ ستين في

هايتى التى تقع فى نصف الكرة الغربى المشمول بمظلة « مبدأ مونرو » علاوة على أنها تقع فى بطن الولايات المتحدة فى الكاريبى وتعتبر فناءها الخلفى وغير مسموح لأحد أن يلعب فى بطن الدولة العظمى أو فى فنائها الخلفى إلا بالقواعد والأسس التى تفرضها ، وصاحب هذا المبدأ — مبدأ مونرو— هو الرئيس الخامس للولايات المتحدة الأمريكية « جيمس مونرو- JAMES MONRE » الذى انتخب للرئاسة عام ١٨١٦ ثم أعيد انتخابه للمرة الثانية عام ١٨٢٠ وقد ساهم قبل توليه الرئاسة - وهو يعمل سفيرا ووزيرا - فى شراء مصب نهر المسيسيبي بما فى ذلك جزيرة نيواورليانز من أسبانيا وإقناعها بالتنازل عن فلوريدا كما اشترك فى مباحثات شراء لويزيانا من نابليون فى ٣٠ / ٤ / ١٨٠٣ .

كانت أوروبا وقتئذ تعتمد فى صراعاتها على ممارسة سياسة القوة - Power Policy التى اعتمدت بدورها على سياسة توازن القوى - Balance Of Power إلا أن الولايات المتحدة التى نشأت حديثا كدولة فى نصف الكرة الغربى Western Hemisphere والتى كانت تفتقر إلى القوة لمجاراة غيرها فى هذا المجال نددت بتلك السياسة الأوروبية ، ولكنها فى الوقت نفسه أجازت استخدامها كوسيلة لتحقيق مصالحها فى مجالها الحيوى فى الأمريكتين . فأوروبا وأمريكا مجالان سياسيان منفصلان يشكل المحيط خندقا مائيا يباعد بينهما ، وقد نادى بذلك كل من الرئيسين جورج واشنطن ، وتوماس جيفرسون قبل إعلانه بوضوح كامل كمبدأ بواسطة الرئيس مونرو فى ٢ / ١٢ / ١٨٢٣ .

كانت السياسة الأمريكية المعلنة وقتئذ تنادى بعدم تدخلها فى الشؤون الداخلية للآخرين حتى تنفرغ للبناء الداخلى ، ولكن خوفا من التدخل الأوروبى مرة أخرى إلى نصف الكرة الغربى بعد أن تراجع إثر انهيار السياستين الاستعماريتين الأسبانية والأوروبية . هنا أعلن مونرو خطوة جديدة لتعزيز وتأكيد السياسة الأمريكية فى مجالها الحيوى ، فكما أن الولايات المتحدة لا تريد التدخل فى شؤون الآخرين فعلى أوروبا بدورها عدم التدخل فى الشؤون الأمريكية « فالولايات المتحدة قد تحارب إذا تم اختراق نصف الكرة الغربى ، فكل توسع أوروبى هناك يعتبر خطرا يهدد السلام والأمن » . وتحت مظلة مبدأ مونرو هذا بعدم التدخل المتبادل بين الولايات المتحدة وأوروبا استخدمت واشنطن نفس سياسة القوة التى سبق أن نددت بها لتعزيز سلطاتها وتجارتها وضم الأراضى وفرض سلطانها على الهنود والمكسيك وتكساس لتبنى نفسها كقوة عظمى « ولم تجد أى غضاضة فى استخدام سياسة غير أخلاقية ، لتوسيع ممتلكاتها ونفوذها فى نصف الكرة الغربى فى ظل إعلانها عن سياسة أخلاقية ظاهرها الطهارة والشفافية مستبعدة أن يكون توسعها جزءا من سياستها الخارجية »

كقول هنرى كيسنجر فى كتابه الأخير « الدبلوماسية - Diplomacy » . . . ولكن السياسة لاتعرف المبادئ الأخلاقية بل تتعامل مع المصالح المجردة، خاصة إذا كانت تلك المصالح فى المجال الحيوى أى فى « الفناء الخلفى » للولايات المتحدة الأمريكية .

ولسنوات تالية لم يلاق مبدأ مونرو اهتماما فى واشنطن حتى أثناء احتلال بريطانيا لجزر الفوكلاند والحصار الفرنسى لكل من المكسيك والأرجنتين عام ١٨٣٨ ، وكان الرئيس بولك Polk هو أول رئيس يحىى المبادرة معلنا فى مواجهة تدخل بريطانيا وفرنسا فى تكساس إذ صرح عام ١٨٤٥ بأن « ضم تكساس هام جدا حتى يمنع احتلالها بواسطة قوة أخرى لو بقيت مستقلة وفى هذا تهديد للأمن الأمريكى » . وبذلك تعدى مبدأ مونرو مواجهة خطر قائم إلى مواجهة أخطار محتملة ، وفى ظل هذا التطور قام الرئيس أندرو جاكسون بشراء ألاسكا عام ١٨٦٨ ، وتتابع التأكيد على مبدأ مونرو بالأقوال والأفعال من الرؤساء المتعاقبين ، فعلى سبيل المثال أعلن روبرت لانسنج وزير خارجية وودرو ولسون أن « حكومة الولايات المتحدة سوف تساند جمهوريات الكاريبى فى بنائها لحكومات أمينة ومسئولة بناء على ما تقتضيه كل حالة على حدة . » ثم عاد الرئيس تيودور روزفلت ليعلن عام ١٩٠٤ «انفراد بلاده فى التدخل فى نصف الكرة الغربى ، وتنفيذا لذلك تدخل فى حل مشكلة ديون هايتى مع البنوك الأوروبية عام ١٩٠٢ وفى عام ١٩٠٣ تدخل فى بنما لمواجهة الاضطرابات الداخلية ومساعدتها على الاستقلال عن كولومبيا - وفى عام ١٩٠٥ فرضت الولايات المتحدة حماية مالية على الدومينيكان وفى عام ١٩٠٦ احتلت كوبا . . . إلخ .

فوقت أن كانت الولايات المتحدة تخطو خطواتها الأولى فى القرن التاسع عشر لتصبح قوة عظمى اكتفت بفرض وصايتها على نصف الكرة الغربى تحت مظلة مبدأ مونرو ولتشكله فى نموذج يخدم مصالحها ، ولكنها بعد أن أصبحت الدولة العظمى الوحيدة بعد سقوط الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتى بدأت فى محاولة تشكيل العالم كله فى نموذج يخدم مصالحها تحت مظلة النظام العالمى الجديد فلم تعد المحيطات من الاتساع بحيث تعزل الولايات المتحدة عن العالم ، وإذا توفرت القوة لابد وأن تتجسد فى واقع سياسى مع استبعاد مبادئ الفضيلة لأن أصحاب الفضيلة كان فى إمكانهم أن يرثوا العالم لو كانوا للأقوياء ، فالبقاء للأقوى .

الفصل الرابع عشر

البيت الأوروبي

ربما يكون ميخائيل جورباتشوف الرئيس السوفيتي السابق وآخر الرؤساء للاتحاد السوفيتي كما عرفنا بعد انتهاء الحرب الثانية هو صاحب تعبير « البيت المشترك » . . بناء على عوامل الجغرافيا والتاريخ التي تجعل الاتحاد السوفيتي أحد سكان البيت المشترك هذا « فلكل أسرة سكنها الخاص كما توجد مداخل مختلفة لهذا البيت ، ولكن الأوروبيين لا يمكنهم إنقاذ بيتهم وحمايته من حريق جامع أو غير ذلك من الكوارث وجعله أفضل حالا وأكثر أمنا والإبقاء عليه في نظام سليم إلا إذا عملوا معا بطريقة جماعية واتبعوا المعايير المعقولة للتعايش » .

ولكن « أوروبا الواحدة » من الأطلسي حتى الأورال كما يقول جورباتشوف في كتابه « البيروسفريكا » كانت - وما زالت - حلما يراود أحلام القادة والزعماء . . كان نابليون يريد تحقيق الحلم بقوة السلاح لتخضع أوروبا الموحدة كلها لزعامته ، وهو يقود « الجيش العظيم - Grand Armee » ، ولكن آماله تحطمت أمام إستراتيجية « الأرض المحروقة » التي اتبعتها الجيوش الروسية العظيم ميخائيل كوتوزوف قائد الجيش الروسي والتي انتهت بحرق موسكو نفسها بعد معركة بورودينو واضطرار نابليون للانسحاب بجيشه المهزوم متخذاً نفس الطريق غربا وسط زمهرير الشتاء ، ليوافقه مصيره النهائي في معركة ووترلو بعد هروبه من منفاه في « إلبا » .

ومحدثنا التاريخ أن روسيا حاربت إلى جانب أوروبا في الحرب العالمية الأولى ضد ألمانيا وتركيا حتى قيام ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ التي انتهت بتولى الحزب الشيوعي السلطة محل القيصرية ، وبالرغم من الحرب الباردة التي تبعت انتهاء الحرب الأولى إلا أن روسيا الشيوعية حاربت إلى جانب الحلفاء ضد ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية في الحرب العالمية الثانية .

حتى بعد انتهاء الحرب الساخنة وبداية الحرب النووية الباردة تحت مظلة الردع المتبادل بين الكتلتين الشيوعية والرأسمالية ، وجدنا زعيما مثل « ويلي برانت » مستشار ألمانيا الغربية ينادى بسياسة « الأوست بوليتيك » أي الاتجاه نحو الشرق ، وكان هذا الاتجاه لا يقبل

المساومة من الولايات المتحدة الأمريكية فأزيع المستشار الألماني عن منصبه بتجسيم حادث تجسس حدث من أحد مساعديه ، وانتهى الحادث الذي يمكن أن يحدث مع أى رئيس بإبعاد شמידت عن المناصب القيادية فى ألمانيا الغربية مكتفيا برئاسة « الاشتراكية الدولية » وكان اتجاه أوروبا الغربية نحو الشرق يقابله اتجاه الاتحاد السوفيتى نحو الغرب ، فبالرغم من حائط برلين وحلفى وارسو والأطلنطى والصواريخ النووية الموجهة شرقا وغربا ، فإن هذا لم يمنع الاتحاد السوفيتى من مد خط سيبيريا لنقل الغاز من منابعه فى سيبيريا غربا إلى بعض دول أوروبا الغربية ، وكجسر يصل بين الشرق والغرب ، وكان لهذا الاتجاه قصة نذكرها حتى نعرف كيف يدار الصراع العالمى حتى بين الحلفاء .

كان أنبوب غاز سيبيريا يمتد من « يورينجوى » فى سيبيريا إلى كل دول أوروبا الغربية بطول ٣٠٠٠ ميل وحجم الغاز الذى كان من المفروض أن ينقله ٤٠ بليون متر مكعب سنويا وتكلفته ١٠ بلايين دولار كان الاتحاد السوفيتى سيقترضها من البنوك الغربية بفوائد معقولة ، وبدأ العمل فى هذا الخط عام ١٩٨٤ محدثا انقساما كبيرا بين دول حلف الأطلنطى إذ اعتبرت الولايات المتحدة أن هذا الاتجاه خطر ماحق على سياستها الكونية وعلى سيطرتها على أوروبا ، فواجهت الخطر الاستراتيجى القادم من الشرق باستراتيجية ، الاقتراب غير المباشر indirect Approach من الجنوب بمد أنبوب غاز من منطقة « حاسى مسعود » فى جنوب الجزائر التى تضم أكبر وأغنى حقول الغاز الطبيعى فى العالم كله عبر البحر المتوسط لمسافة ١٥٥٠ ميلا تحت مضيق صقلية شمالا حتى العاصمة الإيطالية روما ، وقد تم تعاقد إيطاليا على شراء ١٢ بليون متر مكعب من الغاز الجزائرى كل عام ولمدة ربع قرن ، وهذه الكمية تمثل نصف احتياجات إيطاليا مما شجع الحكومة الإيطالية وقتئذ على تأجيل اتخاذ قرار بشأن الغاز السوفيتى ، وكان هذا هجوما غير مباشر من الجنوب إلى الشمال على أنبوب غاز سيبيريا المتجه من الشرق إلى الغرب يعطل أى طريق أمام الاتحاد السوفيتى ليتصل مع أوروبا الغربية مما جعل المارشال « جولدمان » مدير مركز الأبحاث السوفيتية فى جامعة هارفارد يعلق بأن الأنبوب الجزائرى خبر أسود بالنسبة للاتحاد السوفيتى إذ إنه منافس ومعرقل له وقد يعتبره البعض بديلا عنه مما سيقلل دخل الاتحاد السوفيتى ، من العملات الأجنبية نتيجة لأن بعض الدول الأوروبية ستفقد حماسها نحو أنبوب سيبيريا .

وبقليل من الاستطراد فالملاحظ أننا - كمرب - كنا الوسيلة الفعلية للقضاء على خط سيبيريا ولكن - وكالعادة - دون مقابل . والملاحظ أيضا أن أى اتجاه استراتيجى لا يمكن مواجهته إلا باتجاه استراتيجى مضاد لأن التحركات التكتيكية دون إطار استراتيجى ينظم خطواتها لا طائل من ورائها .

كان جورباتشوف عامى ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ أمينا عاما للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى ، وزار باريس عام ١٩٨٤ وفى حديث بينه وبين فرانسوا ميتران تساءل رئيس الجمهورية الفرنسية «لماذا لاتتطلع بمسئولية التقدم التدرىجى نحو سياسة أوروبية أكثر شمولاً؟» وبعد عام واحد وأثناء زيارة ميتران لموسكو تحدث ميتران إلى جورباتشوف قائلاً «من الضرورى أن تصبح أوروبا حقاً المدافع الرئيسى عن تاريخها مرة أخرى بحيث يمكن أن تقوم بدورها كاملاً كعامل التوازن والاستقرار فى الشؤون الدولية » ولذلك فقد تصدرت السياسة الأوروبية والاتجاه نحو تعزيزها المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى ، وقد تحمس لهذا الاتجاه وفى خطابات رسمية وزير خارجية ألمانيا الاتحادية جنشر «فنحن على استعداد لتقبل فكرة بيت أوروبى مشترك ، وللعمل مع الاتحاد السوفيتى لجعله بيتاً مشتركاً بحق» وقد أيد هذا الاتجاه ريتشارد فون فاتيز ، وكان الرئيس الألمانى فى ذلك الوقت وكذا جوليو أنديريوتى وزير خارجية إيطاليا وغيرهما من الزعماء .

هذا التقارب بين الشرق والغرب فى أوروبا يقلق تماماً الولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة وهى تسعى للهيمنة على العالم ، فهى تستمع بقلق لما يقال أحياناً من بعض الجهات الأوروبية « بأننا نريد البيت الأوروبى المشترك ولايعنى هذا قفل الأبواب فى وجه أحد ، ولكن قرار هذا الأمر من شؤون مالك الشقة ، والمالك لايريد لأحد أن يدفع الباب الأوروبى عنوة ويتصدر المائدة فى الشقة» ويزداد قلقها وهى تسمع من يقول « أوروبا فى مكانها جغرافياً وستظل كذلك ، وليس معقولاً أن يرحل العقل الأوروبى عبر الأطلنطى أو أن تسيطر عليه أفكار مستوردة عبر الأطلنطى ، فالثقافة الأوروبية العقلانية العميقة ذات الطابع الإنسانى لن تسمح لنفسها بالتراجع أمام العريضة البدائية للعنف والأدب الإباحى الداعر ، وأمام فيض المشاعر الرخيصة والأفكار الهابطة » .

كلام غليظ ولكنه يقال :

ثم كان سقوط الاتحاد السوفيتى كدولة ، والشيوعية كعقيدة ، وتسابق الجمهوريات الجديدة لمحاولة الانفتاح وتطبيق آليات السوق ، بل والمطالبة علناً بأن يسيروا فى ركب الغرب ، وفوق كل ذلك وحدة الألمانيتين هكذا فجأة دوافع التقارب بين الشرق والغرب فكل هذا الذى حدث كان يشكل موانع حقيقية أمام الرغبات المكبوتة ، وربما يفسر هذا تباطؤ الولايات المتحدة لم يد المساعدة للكونغولث الجديد واندفاع بعض دول أوروبا الغربية على العكس من ذلك إلى تقديم العون .

ثم أصبح حلف وارسو الآن فى خبر كان ، والحالة فى حلف الأطلنطى مهزوزة غير

مستقرة، وهذا شيء خطير لأن الناتو المنبر الرئيسى للأمن الجماعى الأوروبي، وكانت الولايات المتحدة تسيطر عليه سيطرة كاملة، فهمى التى تحمى دول الحلف بمظلتها النووية الاستراتيجية والمنتشرة فى الفضاء وعلى الأرض وفوق سطح الماء وتحتته، ولكن الحماية الآن ضد من؟ فالتهديد الذى كان يوحد أوروبا الغربية فى تجمعات عسكرية أصبح غير واضح فمن هو العدو الآن؟ وعلمنا أن نتذكر أن الناتو لا يضم كل دول أوروبا الغربية إذ لا يضم سويسرا والسويد وأيرلندا والنمسا ثم فرنسا التى مازالت تتبع سياسة شارل ديغول فى عدم إخضاع قواتها النووية لقيادة الحلف والتى تسعى كثيرا لتعزيز علاقاتها مع دول شرق أوروبا وروسيا على رأس القائمة. هذه الأوضاع سببت «انفلاتا» غير معهود فى دول الحلف لدرجة أن جيمس بيكر فى اجتماع الحلف الذى عقد فى يونيو - حزيران الماضى وجه حديثه بصوته البارد كالثلج قائلا «لو قامت دول الحلف باتخاذ مبادرة أمنية منفردة فإن قوات الولايات المتحدة الأمريكية سوف تسحب من أوروبا» وقام الرئيس جورج بوش وجيمس بيكر بإقامة اتحاد اقتصادى - قد يصبح أمينا فى المستقبل - بين الولايات المتحدة وكندا وأصبح انضمام المكسيك إليه مسألة وقت، فكانت هذه الخطوة هى خطوة لمواجهة مايمكن أن تأتى به الأقدار من أوروبا، وقد اعتبرها هنرى كيسنجر أعظم إجراء اتخذته نظام الرئيس بوش على الإطلاق فهمى خبطة معلم بحق.

وكان كل هذه الفرقعات فى الجناح الغربى للبيت الأوروبى غير كافية لعدم الاستقرار إذ قامت أصوات تنادى بأن تجعل للاتحاد الأوروبى الغربى دورا رئيسيا . Western Euro-pean Union -WEU وهو يتكون من دول البلوكس وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والبرتغال وأسبانيا وبريطانيا، وتقوم فرنسا بمحاولة لدفع هذا الاتحاد للقيام بدور فعال بعد أن ضل الناتو طريقه إلا أن بريطانيا تعارض ذلك ولا تقبل بديلا عن إصلاح شؤون الناتو، ورغما عن ذلك فإن هناك أفكارا لإنشاء قيادة مشتركة للاتحاد، بل وهناك تخطيط متكامل لإنشاء قوة انتشار سريع خاص به. إلا أن الولايات المتحدة تعارض هذه المحاولات بكل قوتها بمساندة بريطانيا ودول البلوكس.

وعرضت فرنسا - المشاغبة - برئاسة ميتران سيناريو يثير الدهشة يقضى بإنشاء اتحاد فيدرالى أوروبى يضم روسيا ويستبعد الولايات المتحدة للتصدى لمشاكل أمن القارة، وفى المقابل يعرض جيمس بيكر سيناريو تحالف أمنى واسع. هو التحالف الأوروبى الأطلنطى من فانكوفر إلى فلاديفوستك سيمثل أوروبا وروسيا وأمريكا وكندا، وفى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى الذى عقد فى برلين فى أواخر يونيو ١٩٩١ اقترح بيكر بعض الأسس التى يقوم عليها التحالف الكبير : سياسة السماوات المفتوحة لمراقبة تنفيذ اتفاقيات تحديد السلاح وإجراءات بناء الثقة والترتيبات المشتركة لمنع الصراعات الإقليمية، وكالة

دائمة للإشراف على المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان ، وضع مبادئ لتنظيم شؤون الهجرة ثم أخيرا النظر في بدائل تكفل حرية التجارة واستبدال الصناعات الحربية بالصناعات المدنية .

من ذلك نرى أن البيت الأوروبي في حالة من الفوضى ، وإن ظهر بخلاف ذلك فبعض سكان هذا البيت يتجه إلى الناتو والبعض الآخر يتجه إلى الاتحاد الأوروبي الغربى ، البعض يتجه إلى الشرق والبعض الآخر يتجه إلى الغرب ، ثم نجد بعض سكان شقق البيت يتجهون جنوبا إلى الدول العربية على الشاطئ الآخر من البحر المتوسط . والولايات المتحدة وهى في معمة الانتخابات الرئاسية تحاول تنظيم التحركات وتبدو كرجل المرور الذى فقد سيطرته على ما يجرى من حوله ، وهى لا تريد ان تعترف أن « الأولاد كبوا » وأن أوروبا أصبحت أقرب إلى « مدرسة المشاغبين » منها إلى أولاد يصطفون في طابور واحد ليؤدوا التحية .

ولا أظن أن البيت العربى في حالة أفضل من ناحية الفوضى التى تلفه من الغرب إلى الشرق ، ولكن إن كانت أوروبا تقوى على الاعتراض وإحداث الشغب فإن البيت العربى لا يقوى على ذلك لأن البيت الأوروبى أصبح له إرادة . أما البيت العربى فهو ينظر إلى ما يجرى من حوله وقد فقد إرادته .

الفصل الخامس عشر

العلاقات العربية مع الجماعة الأوروبية موضوعات مهمة على جدول الأعمال

بنهاية هذا القرن، وربما قبل أو بعد ذلك بقليل، سوف تكون الجماعة الأوروبية قطبا مسموع الكلمة في رسم وتوجيه السياسة العالمية، فهي منذ الآن وبالرغم من صداقتها اللدودة مع الولايات المتحدة الأمريكية لا تقبل مجرد تفكير واشنطن في اتباع سياسة الهيمنة على العالم لفرض ما يسمى بالسلام الأمريكى . . فأوروبا شعوبا وحكومات تصاب بها يشبه «الأرتكاريا» عندما تسمع بذلك، فهي الأقدم تاريخيا والأعمق حضارة وثقافة . . . صحيح هبت الولايات المتحدة من الشاطئ الآخر للأطلنطى لمساعدتها في الحرين العالميتين الأولى والثانية، ثم هبت لمساعدتها بمشروع ماريشال لإعادة بناء أوروبا بعد أن دمرتها الحرب . . ولكنها لن تسمح مرة أخرى لكي تكون مسرحا لحرب تضعها في نهايتها موضع من يستحق المساعدة، وبذلك فقد صممت على أن تدخل المنافسة العالمية بأسلحة من اختيارها، وهى الأسلحة الاقتصادية والثقافية بعد تجميع سلاح استخدام القوة في ممارسة الصراع، وبعد زوال الخطر الذى كان يهب عليها من الشرق بعد سقوط الاتحاد السوفيتى كدولة وعقيدة .

وعلاقة أوروبا بالبلاد العربية علاقات قديمة، وذكرياتها في غالبيتها لا تبعث على الرضاء إذ اختلطت فيها الدماء بوسائل الاستغلال التى خلفت آثارها حتى اليوم، ولكننا نسعى إليهم، وهم يسعون إلينا لتحقيق المصالح المتبادلة متناسين ذكريات الماضى، وهذا درس لنا في علاقاتنا العربية - العربية التى يجب أن تقفز فوق الآلام والضغائن والأخطاء، فليس في السياسة صداقة دائمة، ولا عداوة دائمة فهي لا تعرف إلا المصالح الدائمة، ثم هناك درس آخر لابد من التوقف أمامه، وبالرغم من أنه يوجد بيننا وبينهم البحر المتوسط إلا أن هناك مساعى متبادلة لكي تجعل من البحر أداة وصل وليس أداة فصل وقطع، خاصة في ظل الثورة التكنولوجية وفي ظل ثورة وسائل الاتصال والمعلومات، الأمر الذى يجعلنا نفكر كيف نجعل من البحر الأحمر والخليج العربى أداتى وصل لا أداتى فصل والعياذ بالله .

إذن فالعلاقات العربية الأوروبية التي سوف نتحدث عنها ليست وليدة فراغ كان موجودا بل هي حديث عن واقع ربما يتبدل ويتغير في أسبقية مجالات العلاقات ، وربما تكون العلاقات محل السعى المتبادل اقتصادية وثقافية وسياسية وجيوبوليتيكية بنفس الترتيب الذي ذكرناه إذ تراجعت العوامل الجيوبوليتيكية بتراجع احتمال استخدام القوة كوسيلة من وسائل الصراع إلى الحد الذي يتصور فيه الكثيرون - عن حق - أن عملية عاصفة الصحراء ربما تكون آخر عمل جماعي تستخدم فيه القوة لمدة طويلة قادمة بالطريقة التي استخدمت بها ضد العراق .

وعلىنا أن ننظر إلى مستقبل العلاقات في ضوء عدة اعتبارات ومتغيرات تحدث أماننا سريعة متعاقبة ، أهمها تحويل مسار اقتصاد كل الدول التي كان يضمها الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية إلى الاعتماد على قوى السوق والمنافسة الحرة بدلا من التخطيط المركزي والتدخل الحكومي ، وسوف يؤدي هذا التحول إلى نتائج هامة لها تأثيرها المباشر على مستقبل العلاقات العربية - الأوروبية .

فالانفتاح الكلي والمفاجئ لاقتصاد أوروبا الشرقية وروسيا الاتحادية وباقي جمهوريات الكومنولث الجديد - أو على الأقل محاولاتها الجديدة في هذا الاتجاه - سيتسبب في زيادة الطلب الكلي العالمي على السلع والخدمات الاستهلاكية مما يؤدي إلى العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للدول الصناعية المصدرة لتلك السلع والخدمات ، وكذلك فإن الأوضاع المتردية للصناعات والبنية التحتية في الدول الشيوعية سابقا ستطلب الموارد المالية الضخمة لإعادة البناء مما يمكن أن يتسبب في تحول النسبة الكبرى من حجم الإنفاق الاستثماري إلى الشرق بدلا من الجنوب .

ولابد من أخذ هذه التحولات الهامة والخطيرة في الاعتبار لأن الدول الأوروبية هي الشريك التجاري الأول للدول العربية ، فكما جاء في التقرير الاقتصادي الغربي الموحد لعام ١٩٩٠ . «إن السوق الأوروبية استوعبت نحو ٣٤٪ من الصادرات العربية كما أنها كانت مصدرا لنحو ٤٢٪ من وارداتها ثم تآتى اليابان التي اتجه إليها نحو ٢١٪ من الصادرات العربية ، وكانت مصدرا لنحو ١٠٪ من الواردات العربية . أما الولايات المتحدة فالصادرات العربية إليها والواردات الأمريكية لها كانت في حدود ١٣٪ . أما دول أوروبا الشرقية فكانت نسبة صادراتها ٢٣٪ و وارداتها منها ٣٪ عام ١٩٨٨ » .

والموضوع المهم الآخر في جدول الأعمال ربما يخص دول شمال أفريقيا وعلى وجه التحديد دول المغرب العربي ، وهو موضوع تعتبره أوروبا تهديدا خطيرا لأنها وهو تهديد ديموجرافي يتعلق بالهجرة العربية من الجنوب إلى الشمال فالجدول (١) يوضح الزيادة السنوية في عدد

السكان في كل من الجزائر وليبيا ومراكش وتونس ، والجدول (٢) يوضح نسبة معدل النمو السنوية في تلك البلاد ، ويوضح الجدول أن نسبة زيادة السكان أعلى بكثير من نسبة معدل النمو مما ينتج عنه بالضرورة زيادة نسبة الهجرة المغربية إلى الشمال ، ويبلغ عدد المهاجرين إلى أوروبا من المغرب ٢٣ مليون مهاجر من مجموع ٧ ملايين مهاجر في كل أوروبا وينظر الأوروبيون إلى الهجرة المغربية المسلمة نظرة عدم ارتياح كما نعرف جميعا ، وعلينا أن ننظر إلى هذه المشكلة نظرة موضوعية وليس نظرة عاطفية ، فهم في الشمال ينظرون هكذا إلى الموضوعات التي تتعلق بالأمن :

● فلن يفيد في حل الموضوع معالجته دعائيا على أساس أن القوانين الأوروبية التي صدرت والتي سوف تصدر قوانين عنصرية ، لأن معالجة الموضوع على هذا الأساس سوف تزيد من الفجوة ولا تصل إلى حل .

● تلعب أوروبا دورا رئيسيا في اقتصاديات شمال إفريقيا ، ويكفى أن ٥٣٪ من حجم تجارة المغرب مع دول الجماعة الأوروبية .

● تتمتع الصادرات المغربية بمزايا جمركية إلى أوروبا ، ولكن بحلول عام ١٩٩٣ حيث سيتم بناء السوق الأوروبية الواحدة SEM - Single European Market .

١ - عدد السكان بالملون (١٩٨٤ - ١٩٩٠)

١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
٢٥,١٠	٢٤,٤١	٢٣,٨٤	٢٣,١٠	٢٢,٥٢	٢١,٨٥	٢١,٠٤	الجزائر
٤,٣٨	٤,٣٠	٤,٢٣	٤,٠٨	٣,٩٣	٣,٧٩	٣,٦٢	ليبيا
٢٤,٥٨	٢٤,٢٠	٢٣,٩١	٢٣,٣١	٢٢,٧١	٢٢,١٢	٢١,٥٤	مراكش
٨,٢٠	٨	٧,٨١	٧,٦٣	٧,٤٦	٧,٢٦	٧,٠٣	تونس

الجدول (١)

وحيث ستنضم البرتغال وأسبانيا نهائيا إلى السوق سوف تخضع الصادرات إلى نظام الحصص وسوف تحدد الحصص على أساس متوسط صادرات المغرب في السنوات بين ١٩٨٠ - ١٩٨٤ وكانت الصادرات وقتئذ متدنية بالنسبة لحالة الجفاف التي كانت سائدة .

٢- معدل النمو (١٩٨٤-١٩٩٠)

١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
٣,٥	,٢	٤,٣-	١,٧-	٣,٦-	١,١-	١,٠	الجزائر
-	٤,١	٣,٢-	٦,٩-	١٢,٥-	٧,٣-	١٢,٩-	ليبيا
١,٤	٠,٢-	٧,٦	٥,١-	٥,٢	٣,٥	١,٥	مراكش
٢,٧	,٦	١-	٣,٥	٤,٣-	٢,٤	٢,٩	تونس

الجدول (٢)

● عند إنشاء السوق لن يسمح بمزيد من الهجرة بالرغم من العجز المتوقع في نوع العمالة التي كان يقوم بها المغاربة في حدود ٣٠٪. علاوة على التوسع المنتظر للسوق نتيجة انضمام دول أخرى له سيقفل الباب أمام تحول المهاجرين إلى دول أخرى في الشرق مثلاً، بل سوف تسد العمالة الزائدة في دول أوروبا الشرقية وروسيا النقص المنتظر في العمالة .

نتيجة لذلك فإن الدوائر الرسمية في السوق الأوروبية تخشى حدوث اضطرابات في دول شمال أفريقيا نتيجة لزيادة البطالة وخفض نسبة النمو، كما تخشى تصاعد التطرف وسط العمال العرب الموجودين الآن .

مشكلة لا ينفع فيها الصراخ المعتاد الذي لا يدخل « الكمبيوتر » عندهم، وعلينا أن نحلها، ذاتياً الأمر الذي يدعو إلى ضرورة العمل العربي الجماعي، وإحتياجاتنا كبيرة إلى العمالة لـننظم أمورنا وحاجاتنا أكبر إلى رأس المال المغترب لنقيم المشروعات ولنزرع الأرض البور، فلدينا الدجاجة التي تبيض بيضاً ، ولكننا مشغولون عنها بالتساؤل : هل الدجاجة أولاً أم إن البيضة أولاً ؟ وأظننا لن نعرف الإجابة طالما بقيت الأوضاع على حالها .

موضوع آخر على جدول الأعمال في قضية العلاقات العربية الأوروبية وهو يخص هذه المرة دول الشرق ودول الخليج وهم - في أوروبا - يعتبرون أن تهديداً آخر يمكن أن يهدد عليهم من هذا الاتجاه ، والتهديد المعنى ذو صفة أمنية بحتة وليس ديموجرافية كتهديد دول المغرب وذو طابع سياسى في الوقت نفسه . . . التهديد الأمنى يتعلق بضمان استمرار تدفق النفط في الخليج والذي يحوى ٦٢٪ من إحتياجات العالم، والذي تعتمد أوروبا على ٢٥٪

من احتياجاتها من منابع هناك ، أما التهديد السياسى فله مصدران يؤثران فى إستقرار المنطقة ، وهما إيران والعراق فى الخليج الذى ما زال يفتقر إلى نظام أمنى فعال ، وكذلك الصراع العربى الإسرائيلى الذى يهدد بالانفجار ، وكما نرى فإن استمرار هذه النقاط الساخنة يؤثر تأثيرا كاملا على الاستقرار المطلوب لضمان تدفق النفط لتشغيل المصانع وبث الحياة فى كافة نواحي النشاط .

ومن تجربة عاصفة الصحراء فإن أوروبا أظهرت انقساما واضحا أمام مواجهة أى تهديد ل منابع النفط هناك ، فألمانيا - حتى بعد وحدتها - لم تشارك فى القتال سواء بقوات فعلية أو قوات رمزية واكتفت بدفع ٦ مليارات دولار بينما اشتركت بريطانيا بقوة تعدادها . . . ٣٥ جندى وكذلك فرنسا ، فإنها اشتركت بقوة أقل من ناحية الحجم ، أما باقى دول أوروبا فقد اشتركت بأحجام بحرية وجوية وإدارية محدودة ، وعلى ذلك فالدور الأوروبى لمواجهة أى تهديد بالقوة سوف يكون هامشيا بالنسبة للدور الأمريكى ، ويعتقد معظم الساسة فى أوروبا أن مواجهة أى تهديد بعمل عسكري جماعى كما حدث فى عاصفة الصحراء أمر لايمكن تكراره ، ولذلك فالدول الأوروبية تفضل العمل السياسى عن طريق تعزيز هيئة الأمم ومجلس الأمن ، وربما أيضا عن طريق إلغاء حق الفيتو بالنسبة للدول الأعضاء الدائمين ، وكذلك الحال مع الصراع العربى الإسرائيلى إذ تعتقد أوروبا أن المفاوضات هى السبيل الوحيد لحل هذا الصراع ، وأوروبا ليست مستعدة للدخول فى مواجهة مع إسرائيل لو استمرت فى عزوفها عن الوصول إلى حل يحقق العدالة .

هذه هى بعض الموضوعات المهمة على جدول أعمال العلاقات العربية الأوروبية التى يمكن أن تتم فى إطار مفاوضات ثنائية بين دولة من هنا ودولة من هناك أو فى نطاق حوار عربى أوروبى أو ربما فى نطاق النادى المقترح لدول البحر المتوسط . و جدول الأعمال جاهز للاطلاع لمن يهمهم الأمر ليحددوا خطاهم المقبلة وبسرعة ، حتى يصلوا إلى المحطة قبل أن يغادروها القطار .

الفصل السادس عشر

الحوار بين الشمال والجنوب

نقطة نظام واحدة نفتتح بها حديثنا عن الحوار بين الشمال والجنوب ، فالشمال أحد طرفي الحوار ليس كتلة واحدة . والجنوب وهو الطرف الآخر في الحوار - ليس أيضا كتلة واحدة فالتعميم إذن لن يكون دقيقا كأساس للحوار، وترتبطا على ذلك فإن كل مانطمح فيه هو تحديد الاتجاه العام للحوار .

كل ما في الأمر أن سقوط الحواجز التي كانت تفصل بين الشرق والغرب وأهمها الحواجز العقائدية بنظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتناقضة جعل الشمال في طريقه ليكون كتلة واحدة رغما عن الخلافات الكبيرة التي مازالت قائمة والتي لا تمنع دول الشرق من أن تسرع الخطى للاندماج مع الغرب ، وتحفز الغرب لكى يلاقى الشرق حتى بعد منتصف الطريق . والجنوب كذلك ليس كتلة واحدة ففيه من الصراعات على الحدود والتفرقة العنصرية والخلافات الإثنية ما فيه - وفيه الدول التي تمتلك الثروة سواء كانت نفطا أو إحدى المواد الخام لأن الجنوب به أكبر خزان للنفط في منطقة الشرق الأوسط أكبر خزان للمواد الخام في كل من الجنوب الآسيوي والإفريقي إلى جانب الدول الفقيرة التي لا تمتلك نفطا أو إحدى المواد الخام ، ولكن هناك عاملا مشتركا بين دول الثروة ودول الفقر وهو أن كليهما على حالة مؤسفة من التخلف .

ولاشك أن الحوار بين الشمال والشمال أو بين الشرق - باعتبار ماكان - وبين الغرب سوف يكون في الأسبقية الأولى على جدول أعمال ترتيب المدينة العالمية الكبرى التي نعيش فيها ، لأن الجنوب يعيش في قاع المدينة ويشغل الجانب المظلم منها ويسكن في أحيائها الوضيعة حيث يعم الفقر والجريمة والعدوان وحيث تبدد الثروات وتنعدم القدرة على استغلال الإمكانات المتاحة . ومن الطبيعي أن يهتم سكان الأحياء الراقية من المدينة العالمية وهم أغنياء وأقوياء بأنفسهم أولا، طالما لا يهتم سكان الجنوب بحالهم ولا يسعون بجد وإصرار للارتفاع بمستوى أحيائهم ، خاصة وأن أهل الشمال يتعاملون بالعقل بين أنفسهم وأنفسهم وبينهم وبين الغير وأصبحوا لا يؤمنون بتقديم العون للغير « فأن تعطى الجائع سمكة تكون

قد وفرت له وجبة ، ولكن أن تعلمه صيد السمك تكون قد وفرت له موردا ثابتا للغذاء كما أنهم في عجلة من أمرهم وهم يصعدون سلم التنمية الشاملة بمفهومهم الخاص ، ولا يؤمنون بالمثل الصيني الذي ينادى « بانتظار السمكة حتى لو جلست على شاطئ البحر لمدة ألف عام . » كما أن لأهل الشمال صفة أساسية تميزهم في التعامل مع الأزمات ، يجعلونها أساسا للحوار إذ إنهم يميلون إلى التحرك بإرادات ناقصة ، ويؤمنون أحيانا كثيرة بالحلول الوسط ولا يميلون كثيرا إلى استخدام القوة وهم يمارسون الدبلوماسية ، بل يحاولون دائما وهم يديرون الأزمات بين بعضهم البعض إلى استخدام كافة وسائل الصراع عدا القوات المسلحة ويتعايشون مع تناقضاتهم ويحاولون حلها بالتدريج على أساس الإرادات الناقصة وعلى أساس توازن المصالح وليس توازن القوى ، فكل الدول العظمى مثلا لديها الأسلحة النووية أى الرؤوس النووية ووسائل إطلاقها ، ولكنها لم تستخدم مرة واحدة بعد هيروشيا وناجازاكي ولم نسمع أن أحداها قام بغارة جوية لتدمير مفاعلات دولة أخرى مثل الذى فعله مناحم بيجن بضربه مفاعل « أوزيراك » العراقى ، وتصوروا معنى إسحاق شامير وقد أتاحت له فرصة استخدام ما لديه من أسلحة نووية فماذا كان يفعل بنا وبفلسفه ؟ ألم يكن الزعيم السابق لعصابة « شتيرن » ليردد فى هدم المعبد على رأسه ورؤوسنا فهو يؤمن بالحصول على كل شىء أو لا شىء ، ويؤمن بالأمن المطلق لإسرائيل وليس الأمن المتبادل مع الآخرين ، ويؤمن بتوازن القوى وليس بتوازن المصالح . . ولا يحسن أصحاب القرار فى دول الجنوب فى غالبيتهم الحوار مع بعضهم البعض أو مع الآخرين تماما كإسحاق شامير ، وليس لديهم القدرة على الاتفاق على تناقضاتهم عن طريق الحلول الوسط .

فى مثل هذا المناخ لا يتم الحوار الآن ، ولا يتظر له أن يتم فى المستقبل القريب بين طرفين مختلفين ليس فقط فى الثروة والقوة ، ولكن فى طريقة معالجة الأمور أيضا والنظرة إلى المشاكل وطريقة علاجها أيضا ، وفى رأينا فإن الاختلاف الأخير هو الأهم وليس هناك إلا بديلان لسد هذه الفجوة الخطرة فى أسلوب الحوار : إما أن ينظر الشمال إلى المشاكل بنظرة الجنوب أو أن ينظر الجنوب إلى التناقضات نظرة الشمال ، والبديلان كما يدوان من الصعب حدودهما على الأقل فى الوقت القريب ، وهذا سوف يجعل الحوار بين الجانبين « حوار طرشان » إلى الوقت الذى يتم فيه تجسير الفجوة الموجودة ولو تدريجيا .

ولكن ماهى الموضوعات الهامة التى يمكن أن تتضمنها قائمة جدول أعمال هذا الحوار؟

الموضوع الأول فى رأينا - وهو لب العلاقة الغربية بين الطرفين - هو سيطرة رأس المال فى دول الشمال على الأسواق العالمية وعلى أسعار السلع المتداولة . ففي الوقت الذى تنخفض فيه مستوى أسعار المواد الخام انخفاضا كبيرا ترتفع أسعار المواد المصنعة والآلات والمعدات

ارتفاعا مستمرا، وهذا يوقع بالدول الآسيوية والأفريقية خسائر فادحة، إذ تجد أنه بينما يرتفع حجم صادرات هذه البلاد من النفط والمواد الخام الأخرى ينخفض حجم النقد الأجنبي نظير هذه الصادرات سنة بعد أخرى، وهذه الدائرة الشيطانية تجعل من المستحيل على دول الجنوب سد العجز في ميزان مدفوعاتها أو ميزانياتها وتتفاقم هذه المشكلة بازدياد القدرة على مضاعفة الإنتاج عن طريق التقدم التكنولوجي مما يؤدي بالدول الصناعية في الشمال إلى زيادة طلباتها على مواد الصناعة الأولية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الخام، وللحيلولة دون ذلك نشأت تشكيلة كبيرة من المواد الخام التركيبية التي يساعد بعضها المنتجات الطبيعية، كما يحل بعضها الآخر محل هذه المنتجات مما يؤثر على أسعار المواد الأولية الطبيعية في السوق كصناعة خيوط الغزل الصناعية أو المطاط الصناعي أو الكاكاو أو الألماس والبلاستيك، وبلاد الجنوب لا يمكنها التحكم في اتجاه الأسعار إزاء هذا التطور الخطير لأن المتحكمين في المواد الطبيعية هم أنفسهم المنتجون للمواد الصناعية البديلة، فمثلا يستغل عمالقة المطاط في الولايات المتحدة - فايرستون مثلا - مطاط الولايات المتحدة في إنتاج المطاط الصناعي وفي الوقت نفسه تدير مزارع المطاط في الملايو وأندونيسيا والبرازيل وفنزويلا وكولومبيا. أما مصانع المطاط الصناعي فتوجد في الولايات الجنوبية للولايات المتحدة حيث اليد العاملة أرخص من الشمال كما أن شركة «جودير» تمتلك مزارعها من المطاط في أندونيسيا وكوستاريكا والبرازيل وجواتيمالا. أما مصانعها لصناعة المطاط الصناعي فهي في هيوستون بتكساس وأكرون بأوهايو. أما شركة «جودريتش» فهي التي تنتج الراتنج، وتتحكم في شركة جيبون البريطانية للتقطير لتسيطر على تجارة الويسكي والجن في بريطانيا ومعها أكثر من مائة شركة فرعية تشتغل في المركبات الكيماوية والكحول الصناعي وفي البلاستيك. ونظرا لما يتطلبه اكتشاف المنتجات الجديدة، والوصول بها إلى حد الكمال وإنشاء مصانع الإنتاج من رؤوس أموال ضخمة، أصبح إنتاج هذه المواد الصناعية حكرا على قلة من المؤسسات العالمية وتقوم هذه الشركات العملاقة بحشد قواها من أجل السيطرة وتجري بينها منافسات وحشية طوال الوقت بغرض احتكار الأسواق ومنابع المواد الأولية اللازمة لا لإنتاج المواد الصناعية والتركيبية فحسب، ولكن من أجل إنتاج الصناعات المعدنية والإلكترونية والنوية أيضا ويعلق «كوامي نكروما» في كتابه «الاستعمار الجديد» على ذلك بقوله «فبدلا من أن تقوم البلاد الإفريقية - وهذا ينطبق على دول الجنوب عموما - بعمل موحد لبناء اقتصاد إفريقي صلب نجد أنها تمنح امتيازات لاستغلال مواردها للآخرين فيزداد هؤلاء قوة ورخاء، وإزاء هذه السياسة لا يمكن أن نتوقع أن يوفر العائد الناتج من تصدير المواد الأولية ما يمكن البلاد الإفريقية من بناء صناعاتها الذاتية، فالعائد الذي تحصل عليه البلاد المصدرة للمواد الأولية لا يكاد يذكر إذا قورن

بالأرباح الطائلة التى تحققها شركات الاحتكار صاحبة الامتياز والتى تلعب دورين : دور المستخرج ودور البائع .»

وإزاء تدهور الحال تلجأ دول الجنوب - وهى تحاول الخروج من المصيدة - إلى الصياد الذى أدخلها فيها ليساعدها فى مأزقها الخطير، ومن الطبيعى فإن الصياد لا يمكنه أن يفتح الباب للفريسة لكى تنطلق بعد أن أصبحت فى يده . فتلهث الفريسة وراء طلب المساعدات ، إما عن طريق الإعانات المباشرة من الدول الغنية أو عن طريق المنظمات الدولية التى تتحكم فيها هذه الدول برئاسة الولايات المتحدة ، مثل البنك الدولى أو صندوق النقد الدولى بشروط مجحفة تؤدى إلى الرقابة الخارجية وحق التفتيش المستمر على طريقة الإنفاق . ومع استمرار تدهور الموقف تلجأ دول الجنوب إلى الاقتراض بفوائد كبيرة وتحت وطأة نظامها الاقتصادى المش تعجز عن سداد أقساط القروض ، بل عن سداد أقساط خدمة هذه القروض التى تتراكم بمضى الوقت ، والأخطر من ذلك فإن هذه القروض والإعانات تعطى بأهداف سياسية فتعزز من موقف بعض الدول وتقوض قدرة دول أخرى . فمن المعروف مثلاً أن إسرائيل تعطى ١٢ مليار دولار كمعونة اقتصادية من الولايات المتحدة ، ولكن حقيقة حجم المعونة التى لاترد هو ملياران و ٤٩٢ مليون دولار أى بفارق ١٢٩٢ مليار دولار عن الرقم المعلن بالإضافة إلى التبرعات الأمريكية التى تصل إلى مليارين آخرين فى السنة معفاة من الضرائب بل إن الخزنة الأمريكية تتحمل خسارة هذه الضرائب زائد السندات الإسرائيلية التى يشتريها مؤيدو إسرائيل وتبلغ ١٦ مليار دولار معفاة من الضرائب ، وتتحملها الخزنة الأمريكية زائد الضمانات الأمريكية للقروض .

وكان كل هذه المشاكل ليست بكافية أمام سكان الجنوب فأضيفت إليها مشاكل أخرى كثيرة مثل التسليح ونفقاته ، فبالرغم من التصريحات العديدة للدول المنتجة للسلاح وهى الدول المركزية بضرورة تقييد نقل السلاح والتكنولوجيا إلا أن هذه القيود تنفذ بطريقة انتقائية للتلاعب فى موازين القوى خدمة لسياستها الكونية لخلق قوى إقليمية عظمى تحافظ على مصالحها بالوكالة ، وهذا التفاوت فى موازين القوى والإصرار على عدم حل المشاكل الإقليمية يخلق سباق تسلح خطيراً تزداد خطورته فى ظل السيولة الرقابية نتيجة لسقوط الاتحاد السوفيتى وتفككه إذ تتسرب الأسلحة شديدة التدمير ويزداد تعقيد الأمور حينها نعلم أن البنوك وليس مصانع الأسلحة هى التاجر الرئيسى للسلاح ، ولنضرب بذلك مثلاً مجموعة كاليفورنيا التى تعتبر بنك أمريكا نواتها وسيطر هذا البنك على شركات السلاح الآتية : روكويل العالمية ، لوكهيد ، دوجلاس ماكdonald صناعات ليتون ، طائرات هوجز ، بوشيل ، وعلاوة على ذلك فإن شركات السلاح أصبحت متعددة الجنسيات ، فشركة لوكهيد الأمريكية على علاقة وثيقة بشركة مسرشميدت الألمانية وهذه لها علاقة مع شركة

إيطاليا الإيطالية وشركة الفضاء البريطانية وهى الشركات التى أنتجت مشتركة مع شركة داسو الفرنسية الطائرة التورناد ومتعددة الأغراض .

وبذلك أصبحت الدبلوماسية هى فن الإمداد بالأسلحة ، كما أصبحت البنوك هى التاجر الرئيسى للسلاح .

هذا هو الإطار الخارجى للحوار، ولكن دول الشمال قد توجه الأسئلة الآتية لدول الجنوب : ماهى خطتكم لتقوية قواكم الذاتية؟ هل تقدرون على استغلال إمكانياتكم المتاحة؟ لم تتقاتلون دائما بوحشية ولا تحاولون حل مشاكلكم عن طريق الحلول الوسط؟ ولماذا تضعون أموالكم عندنا وأنتم فى أشد حاجة لاستثمارها فى بلادكم؟ هل تعلمون أن مجموع الاستثمارات العربية فى الولايات المتحدة وبلدان العالم الأخرى فى مجال العقارات وحدها ٣٥٠ مليار دولار، ومن الأوراق المالية فى الولايات المتحدة وحدها ٦٥ مليار دولار بالرغم من أن العائد السنوى الصافى للعقارات هو صفر، وأن قيمة العقارات انخفضت ما بين ١٠ - ٢٠ فى المائة فى السنتين الأخيرتين؟ لم تشترون الأسلحة بهذا الحجم المخيف ولا تقدرون على استخدامها الاستخدام الأمثل؟ هل تحاورتم مع بعضكم البعض قبل أن تتحاوروا معنا كما نفعل فى الشمال؟

وللى هنا كان الدوار قد أصابنى ولم أعد بقادر على طرح مزيد من الأسئلة التى تقفز أمامى فى تحد واضح . وبصراحة كاملة عجزت عن الإجابة عنها رغما عن محاولاتى المتكررة . ومن يجد الإجابة فعليه أن يفيدنا بها رجاء ، وله الأجر والثواب عند الله .

الباب الخامس - الفكر الإستراتيجي المعاصر وإدارة الأزمات

- * الفصل السابع عشر : الفكر الإستراتيجي المعاصر.
- * الفصل الثامن عشر : فن إدارة الأزمات العربية في ظل النظام العالمي المراوغ .
- * الفصل التاسع عشر : إدارة أزمة السويس واستخدام القوة .
- الفصل العشرون : إدارة أزمة سقوط الطائرة بان أميركان فوق لوكربي .
- * الفصل الحادي والعشرون : النظام الإقليمي العربي بعد توقف الحرب العراقية الإيرانية .

الفصل السابع عشر

الفكر الإستراتيجى المعاصر

كانت الإستراتيجية فى مفهوم القرن التاسع عشر والذى شاهد تطورا هائلا فى وسائل إطلاق النيران نتيجة لاختراع المدفعية والمدافع الرشاشة وكذلك فى خفة الحركة نتيجة لاستخدام السكك الحديدية لحشد القوات الكبيرة على مسافات بعيدة هى فن استخدام المعارك فى تحقيق الأهداف السياسية ، وقد ذهب كارل فون كلاويزوتيز فى كتابه فى الحرب Qn War إلى أن طريق الانتصار فى المعارك هو طريق الدم ، وكان مفهومه أن النصر لا يمكن الحصول عليه إلا بالمعركة . يعنى كان المفهوم السائد هو استخدام القوة فى حالة الحركة للقضاء على العدو وتدمير قواته الأساسية .

وقد التزم جميع الإستراتيجيين بهذا المفهوم حتى قدم بازل ليدل هارت كتابه «الإستراتيجية - Strategy» والذى اعترض فيه على تعاليم كلاويزوتيز اعتراضا كاملا إذ ذكر أن قمة الإستراتيجى هى الحصول على النصر بتجنب المعركة ، وإن اضطررنا إلى ذلك فيكون الهدف الدائم هو الحد من الدماء والخسائر وذلك باستخدام «إستراتيجية الاقتراب غير المباشر - Strategy of Indirect Approach» بالعمل على الوصول إلى ما أسماه الموقف الحاسم خلف العدو والذى يجعل لنا اليد الطولى على مائدة المفاوضات ويضمن لنا فى نفس الوقت خوض معركة ناجحة إذا حتم الموقف استئناف القتال ، وإذا كان الموقف الحاسم الذى وصلنا إليه خلف العدو قريبا من الجبهة تكون النتيجة أسرع وإذا كان هذا الموقف بعيدا عن الجبهة فى منطقة خطوط المواصلات أو بالقرب من القواعد الهامة للعدو تكون النتيجة أحسم . . يعنى كان المفهوم الجديد هو التقليل من خسائر الحرب وتهذيب سلوكها باستخدام القوة عن طريق المناورات البارعة ، الأمر الذى أجاد استخدامه نابليون بونابرت فى معاركه الخالدة ، ولكن كان ليدل هارت هو الذى وضع النظريات المحددة بلا شك بعد أن استعان بأفكار «سن - تزو Sun - Tzu» القائد الصينى العظيم الذى عاش قبل الميلاد بمائة عام ، وقد اعتنقت إسرائيل هذه الإستراتيجية فى حروبها معنا ابتداء من حرب ١٩٤٨ وللاسف الشديد

فإن استراتيجيتها تلك لم تنل حظها من دراسة الفكر الإستراتيجى العربى حتى يمكن مواجهتها بإستراتيجية مضادة ، وقد رأيت الاهتمام بهذا الموضوع فى كتابى الأخير «الفرص الضائعة» والذى يوزع على نطاق واسع فى كل أنحاء العالم عدا مصر .

إلا أن نهاية الحرب العالمية الثانية شهدت تطورا خطيرا فى المفاهيم الإستراتيجية بعد ضرب هيروشيما وناجازاكي بالقنابل الذرية فى أغسطس / آب عام ١٩٤٥ وبعد تمكن الاتحاد السوفيتى من الوصول إلى حالة التعادل النووى Nuclear Parity عام ١٩٤٩ بامتلاكه الأسرار النووية وأصبح يملأ مخازنه هو الآخر بقنابله الفتاكة وقد نظر الجانبان إلى ما فى أيديهما من سلاح فتاك نظرة غريبة فى أول الأمر إذ تعامل الجانبان مع السلاح الجديد على أنه سلاح عادى أكثر فتكا وفى ظل هذا المفهوم استمرت الأسس الإستراتيجية عن استخدام المعارك كوسيلة لكسب الحرب سائدة ولكن سرعان ما إكتشف الجانبان أن السلاح الجديد لا يمكن استخدامه إلا إذا دمر العالم نتيجة لقوة انفجاره الهائلة وما يسببه من تدمير كاسح ونتيجة للإشعاعات المميتة التى تستمر لفترات طويلة تصل ربما إلى عشرات الأعوام . وكانت المفاجأة الكبرى للجانبين أنهما امتلکا سلاحا رهيبا لا يمكن استخدامه ، فهو سلاح سياسى يعيش العالم فى ظله تحت مظلة الرعب النووى المتبادل ، وأصبح الشعب الأمريكى رهينة فى يد الكرملين وأصبح الشعب السوفيتى رهينة فى يد البيت الأبيض ، وكان من اللازم أن تعيش القوتان العظميان - فى ذلك الوقت - مع بعضهما البعض كعقريين فى أنبوب واحد إذا لدغ أحدهما الآخر فإن هذا الآخر سيلدغه قبل أن يموت على رأى « هوفمان » الأمريكى الذى كان من أوائل من كتبوا فى ذلك إلى جانب آخرين من أشهرهم هنرى كسينجر الذى كان فى ذلك الوقت أستاذا مغمورا فى هارفارد سرعان ما دفعته أفكاره الخلاقة إلى دوائر الشهرة .

ووجه الفكر الإستراتيجى بمعضلة حقيقية وهو يواجه ولأول مرة سلاحا تحت اليد يستحيل استخدامه واتجه الإستراتيجيون إلى حقلين مختلفين فى الدراسة والتطبيق أحدهما على المستوى العالمى والآخر على المستوى الإقليمى : فعلى المستوى العالمى عالج المفكرون الإستراتيجيون الموقف بإستراتيجية نووية عمودها الفقرى الردع المتبادل وهو فن استخدام وسائل القتال لمنع القتال أو هو فن عدم القتال ، واخترع العلماء والمهندسون أسلحة فتاكة فى سباق مروع ، وكلما امتلأت المخازن بأسلحة الموت هذه كلما زاد ضمان السلام وتعذر القتال وساد الاستقرار وعن طريق نظريات كثيرة معقدة كنظريات الردع الشامل أو الردع المتدرج أو الحربين ونصف أو الحرب ونصف ساد العالم الصناعى نوع من أنواع السلام الواقعى Real Peace والذى يعنى التعايش مع

التناقضات الحتمية ومحاولة القضاء عليها باستخدام كافة وسائل الصراع عدا استخدام القوات النووية أو التقليدية خوفاً من أن تتطور الحرب التقليدية إلى حرب نووية لأن أحداً لا يمكنه التحكم في التصعيد إذا أطلقت الطلقة الأولى .

أما على المستويات الإقليمية فكانت الحروب مباحة ومسموحاً بها على نفس النظريات المعروفة وعلى أساس مبادئ الحرب الثانية ، وأصبحت الحروب الإقليمية وسيلة لحفظ الاستقرار على المستوى العالمى باستخدام الأسلحة التقليدية بالوكالة ، فمصالح القوتين العظميين يمكن تحقيقها بطريقة غير مباشرة بالوكالة فى عهد الاستقطاب الذى عشناه ، وأصبحت الحروب التقليدية المحلية حروباً محلية عالمية يتحقق عن طريقها مصالح الدول المحلية المتقاتلة بطريق مباشر ومصالح الدول العظمى بطريق غير مباشر ، وهى خارج الملعب وأصبح التحكم فى موازين القوى الإقليمية هو وسيلة الدول العظمى المصدرة للسلاح فى التحكم على المستوى الإقليمى كان الإطار الذى تتم فيه السيطرة على مجريات الأمور لمنع التصادم المباشر بين القوتين العظميين تحكمه قاعدتان رئيسيتان :

● كل دولة إقليمية يمكنها إطلاق الطلقة الأولى فى المكان الذى تريده وفى الوقت الذى تريده وبالطريقة التى تفضلها ولكن بعد ذلك لا يمكن لهذه الدولة أن تنهى القتال فى المكان الذى تريده أو فى الوقت الذى تريده أو بالطريقة التى تريدها عن طريق التحكم فى تصدير السلاح حجماً ونوعاً .

● إذا اضطرت الظروف إحدى القوتين العظميين التدخل فى إحدى المناطق الإقليمية فإن الدولة العظمى الأخرى تحترم هذا التدخل ولا تدفع بقواتها إلى المنطقة الحرجة خوفاً من الصدام المباشر ، بل تتدخل بوسائل أخرى عن طريق كسب رأى العام أو الإمداد بالسلاح أو فى المحافل الدولية .

وبالرغم من سير الأمور وتطورها إلى سباق تسلح رهيب بين الاختراق - Penetration والاعتراض Interception إلا أن الفكر الاستراتيجى اتجه إلى محاولة الحد من هذا السباق الرهيب عن طريق اتفاقيات الحد من الأسلحة خلال مفاوضات طويلة ومعقدة ومرهقة وعن طريق عدم الجدية فى حل الأزمات الإقليمية والاكتفاء بإدارتها وتغيير أشكالها لتلائم مصالح الدولتين العظميين ، ولكن عن طريق هذا السباق وزيادة نفقات الدفاع زيادة رهيبة حدث من الإنفاق فى المجالات الأخرى انتهى الاتحاد السوفيتى كدولة وعقيدة وتراجع الاقتصاد الأمريكى تراجعاً كبيراً إلى الوراء وأصبح العالم فجأة وقد تخفف من الصراع بين الدول والعقائد على المستوى العالمى واختفى

الأعداء التقليديون بحيث أصبح تحديد « العدو » فى الصراع العالمى مشكلة حقيقية . فمن هو العدو العالمى لحلف الأطلسى الآن ؟ هل هو حلف وارسو كما كان الحال من قبل ؟ إطلاقا فقد انتهى حلف وارسو وزال من الوجود وتحلل الاتحاد السوفيتى نفسه إلى ١٥ دولة تسعى كل منها إلى الاندماج فى الغرب واتباع اقتصاد السوق ولم تعد الشيوعية تحديا للرأسمالية بعد تحطيمها بيد أبنائها . . لقد اختفى العدو وأصبح صديقا مع ملاحظة أن للأصدقاء أحيانا متاعبهم الثقيلة .

بانتهاى الحرب الباردة بهذه الصورة واجه الفكر الإستراتيجى مشكلة حقيقية لدرجة أن أغلب المعاهد المتخصصة الإستراتيجية فى العالم تعكف الآن على تطوير نفسها لمواجهة العالم الجديد أحادى القطبية لدرجة أن إدارة معهد الدراسات الإستراتيجية بلندن .

The International Institute For Strategic Studies عقدت اجتماعا غير عادى لبحث التغيرات فى برامج المعهد واهتماماته . ذلك لأن هذا المعهد الهام أنشئ عام ١٩٥٨ فى وقت الحرب الباردة حينما كان يتهدد العالم الرعب النووى المتبادل وركز المعهد اهتماماته فى ذلك الوقت على الصراع بين الشرق والغرب . ولكن وبعد أكثر من ثلاثين عاما تضاءل هذا الخطر بعد تحلل الاتحاد السوفيتى وسقوط الشيوعية ووجد المعهد نفسه فى مأزق رأى مواجهته بتغيير الغرض من إنشاء المعهد ليصبح « دراسة المشاكل الأمنية العالمية ذات الصبغة السياسية والاقتصادية والإستراتيجية والاجتماعية والخاصة بالبيئة » ولعلنا لاحظنا أنهم يريدون توسيع أفق المجالات التى يقتحمها المعهد تبعا لاحتياجات العالم المتغير .

وعلى المستوى الإقليمى خاصة فى منطقة الشرق الأوسط يواجه الفكر الإستراتيجى عدة تحديات نتيجة للتغيرات الكثيرة والسريعة فى المنطقة أهمها :

١ - على المستوى العالمى

أ - انتهاء سياسة الاستقطاب وتأثير ذلك على الاتجاهات السياسية للدول الإقليمية والحد من قدرتها على المناورة .

ب - الاتجاه إلى انتشار عمليات نقل السلاح والتكنولوجيا مما يقلل السيطرة على التحكم فى موازين القوى بطريقة اختيارية .

ج - استخدام الشرعية الدولية استخداما انتقائيا لتكسیر وتدمير ترسانات الأسلحة المحلية ، بل ولعلنا لاحظنا أن المحكمة الدستورية العليا فى الولايات المتحدة أعطت

الرئيسى الأمريكى الحق فى تكليف الأجهزة المختصة بخطط المتهمين المراد محاكمتهم أمام القانون الأمريكى فى أى دولة يراها .

٢ - على المستوى الإقليمى

أ - عدم إمكانية تنفيذ ميثاق الجامعة العربية أو اتفاقية الوحدة الاقتصادية والدفاع المشترك لعام ١٩٥٠ أو إعلان دمشق عام ١٩٩١ .

ب - وجود القوات الأمريكية وبعض قوات الدول الغربية الأخرى فى أماكن متعددة بموجب اتفاقيات موقعة وجار تنفيذها وبموافقة دول إعلان دمشق التى أعطت الحق لدوله فى اتباع ما تراه لتحقيق أمنها القومى .

ج - عزلة النظام العراقى والتهديدات الموجهة إلى وحدة كيانه .

د - النقاط الساخنة فى أكثر البلاد العربية واستمرارها وتهديدها لكيان بعض الدول .

هـ - زيادة المشاكل الداخلية الذاتية والانغلاق الفكرى فى مواجهتها .

و - مشاكل المياه والحدود والبيئة .

ز - احتمال الوصول إلى تسويات للصراع الفلسطينى الإسرائيلى والصراع العربى الإسرائيلى .

ح - القيود المفروضة على استخدام القوة فى حل الصراعات الإقليمية .

ط - المشاكل المترتبة على فجوات الغذاء .

..... الخ

والفكر الإستراتيجى العربى مطالب بمواجهة المشاكل بمواجهة عملية وعليه اقتراح الحلول العملية التى تتناسب مع الواقع والاهتمام ليس فقط بماذا نفعل؟ ولكن بكيف نفعل ما نريده أيضا؟ عن طريق الاحتمالات المتعددة والخطط العملية؟ . . الفكر الإستراتيجى العربى عليه أن يتصور كيف نبني السلام فى منطقتنا وما دور القوة فى ظل القيود المفروضة على استخدامها؟ وكيف نواجه المشاكل العرقية التى تهدد كياناتنا مع تذكر أن ما كنا نقوله بالأمس غير صالح ليعلن اليوم، فالظروف اختلفت والمشاكل تنوعت والتحديات الداخلية أصبحت فى مستوى التهديدات الخارجية، وربما تفوقها ورياح التغيير تشمل كل شىء وعلى الفكر الإستراتيجى العربى مسيرتها وإلا انفصل عن الواقع وأصبح مجرد بطلقات طائشة فى الهواء .

الفصل الثامن عشر

فن إدارة الأزمات العربية فى ظل النظام العالمى المراوغ

المقدمة

على كل مساحة العالم العربى من المحيط إلى الخليج تتناثر الأزمات الساخنة التى تهدد بانفجارات مدوية وتعوق فى نفس الوقت جهود التنمية والسعى إلى الديموقراطية وتأمين حقوق الإنسان العربى وتقف حجر عثرة فى سبيل الوحدة أو العمل العربى الجماعى .

وجود الأزمات أمر طبيعى فى العلاقات الدولية أو داخل الدولة نفسها ويعتبر ذلك التحدى الحقيقى الذى يواجهه أصحاب القرار ، فالتحديات الخارجية Threats والتحديات الداخلية Challenges هى الشغل الشاغل - أو يجب أن يكون الأمر كذلك - للأنظمة الحاكمة التى ترغب دون شك فى إدارة الأزمات التى تتولد إدارة ناجحة تنتهى إلى حلها أو على أقل تقدير التخفيف من نتائجها وآثارها ، ولكن الملاحظ أن قدرتها على ذلك محدودة فهناك فارق كبير بين الرغبة والقدرة بدليل تزايد الأزمات وتعمقها بمرور الوقت ، الأمر الذى ينعكس على الشعب العربى فى كل مكان .

والسؤال الذى يطرح نفسه أمام هذا الموقف الخطير هو : هل هناك معرفة حقيقية بإدارة الأزمات والأسس التى تحكمها وتضبطها ؟ فالأزمات لها قواعد لإدارتها يجب الإلمام بها ، وهى من هذه الناحية علم ، ولكن تطبيق هذه المبادئ بما يتفق والظروف الضاغطة والمؤثرات المتغيرة والمواقف المفاجئة التى يفرضها الأطراف الآخرون يتوقف على القدرة الخلاقة لصاحب القرار أو مدير الأزمة ولذلك فهى من هذه الناحية فن ، ولذلك فإدارة الأزمات علم وفن ، ولكنها من الناحية التطبيقية فن أكثر منها علما لأنها تتعلق بموهبة القيادة التى لا يمكن أن تكتسب بالمعرفة أبداً وإن كانت المعرفة تصقلها وتهذبها وتعمقها .

ويزداد فن إدارة الأزمات صعوبة في النظام العالمي الذي يتكون الآن بعد التحولات الكبرى التي فرضتها « البيروسترويك » و « الجلاسنوست » وإن لم تحسم - هذه التغيرات - بصفة نهائية شكل النظام الذي ينمو نتيجة لتحلل الاتحاد السوفيتي كدولة وتأكل الشيوعية كعقيدة ومن المجازفة أن نوافق على رأى البعض الذين يصفون التحول بأنه انتقال من نظام عالمي ثنائي القطبية bilateral إلى نظام عالمي أحادي القطبية unilateral لأن هذا الوصف بعيد عن الدقة كما أننا نتحفظ على رأى الذين يوافقون على أن الحرب الباردة انتهت ، وأن العالم انتقل من مرحلة توازن القوى إلى مرحلة وحدة القوى ، كما كان ينادى به وودرو ويلسون بعد نهاية الحرب العالمية الأولى أو إلى مرحلة الهيمنة الأمريكية Domination كما كان جورج بوش يأمل ويطمع . فالأمر كلها لم تستقر بعد ولذلك فإن النظام العالمي الذي نعيشه الآن نظام مراوغ -Eva-sive الأمر الذي يحتاج إلى قدرة خلاقة عند إدارة الأزمات .

كانت إدارة الأزمات في ظل النظام العالمي ثنائي القطبية أكثر سهولة من إدارتها في ظل نظام « منفلت » Loose Order لم يستقر بعد على أسس محددة إذ كان القطب الأعظم قادرا على التحكم في حركة اللاعبين players في فريقه أو زبائنه Clients سواء في اتجاه التحرك أو سرعته ، وكانت إدارة الأزمات ترتيبا على ذلك ناجحة تماما على المستوى العالمي في ذلك الوقت ، فلم تقم مواجهة نووية أو تقليدية واحدة بين القوتين العظميين وليس معنى النجاح على المستوى العالمي أن يكون كذلك على المستوى الإقليمي حيث كان من المتفق عليه السماح بالقتال بين الدول الإقليمية كمتنافس للقوى العالمية خوفا من انفجارات مباشرة على المستوى العالمي ، ولذلك كانت الصراعات الإقليمية في حقيقتها صراعات إقليمية بالوكالة أو صراعات إقليمية عالمية ، وقد تحكم ميزان الرعب النووي أو القدرة المؤكدة على التدمير في تصاعد المواجهات على المستوى العالمي ، كما تحكمت قوانين نقل السلاح والتكنولوجيا Arms & Tech nology Trans fer من الدول المركزية إلى الدول الهامشية في الصراعات المباشرة ولذلك كانت المبادئ الثلاثة الآتية تتحكم في إدارة الأزمات .

● المبدأ الأول هو إدارة الأزمات وليس حلها .

● المبدأ الثاني هو تطبيق إستراتيجية الربط Linkage أى التحرك على جبهات واسعة مع الربط بين الأزمات المختلفة لتحقيق المكاسب على طريقة الكسب « بالنقط » وليس « بالضربة القاضية » . . نقطة هنا ونقطة هناك .

● ضرورة فتح القنوات Channel بين أطراف النزاع حتى يستمر الحوار لأن إدارة الصراع لا تعرف القطيعة حتى مع وجود الخلاف .

ولكن ما هي الأزمة ؟

الأزمة Crisis

كانت أزمة انتشار الصواريخ السوفيتية في كوبا هي أول أزمة يواجهها الرئيس الأمريكى جون كينيدي بعد أسابيع من دخوله البيت الأبيض عام ١٩٦٢ وكانت الأزمة حادة بحق هددت بمواجهة نووية بين القوتين العظميين لأن الصواريخ السوفيتية أصبحت وهي في كوبا في بطن الولايات المتحدة ، وهذا أمر خطير لأن القوة العظمى لا تقبل من يلعب في بطنها بأي حال من الأحوال وأديرت الأزمة وفتحت القنوات ثم انتهت على أساس الحلول الوسط بقبول الاتحاد السوفيتى سحب الصواريخ من كوبا وتعهده الولايات المتحدة ألا تعمل على تغيير النظام هناك وصرح « روبرت ماكنمارا » وزير الدفاع الأمريكى في ذلك الوقت عقب انتهاء الأزمة « لقد انتهى عهد الإستراتيجية وبدأ عصر إدارة الأزمات » .

والأزمة كما يعرفها « أليستار بوخان - Alustar Buchan » في كتاب « إدارة الأزمات » عبارة عن تحد مرتب ورد فعل مرتب بين طرفين أو عدة أطراف يحاول كل منهم تحويل مجرى الأحداث لصالحه أما كورال بل فتعرفها بأنها ارتفاع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات بين الدول (*) ونعرفها في كتاباتنا بأنها « سواء كانت عالمية أو إقليمية مجموعة من التفاعلات المتعاقبة بين دولتين أو أكثر تعيش في حالة صراع شديد يصل أحيانا إلى احتمال عال لنشوب الحرب ووقوعها ، وفيها يواجه صاحب القرار موقفا يهدد المصالح العليا للوطن ويتطلب وقتا قصيرا للتعامل مع هذا الموقف باتخاذ قرارات جوهرية » ويعجبنى قول ريتشارد نكسون وهو يلخص رأيه في تعريف الأزمة . إن مفهومى الأفضل للأزمة توضحه الطريقة التى يكتب بها الصينيون الكلمة باللغة الصينية إذ يرمزون لها بشكلين : أحدهما يعبر عن الخطر والآخر يعبر عن الفرصة (*) ، وهو يعنى بالخطر احتمال تصاعد الأزمة إلى مستوى المواجهة باستخدام القوة ويعنى بالفرصة سرعة اتخاذ القرار لتطويع اتجاهات الأحداث بما يخدم أغراض الدولة ، فالتصرف الموضوعى المحنك والبارع أثناء تطور الأزمة يوفر القدرة على دفع النظام العالمى أو الإقليمى لإيجاد حل لصالحنا أو يقلب أسبقيات الأحداث بحيث

(*) Coral Bell - The Conventions of Crisis, A Study in Diplomatic Management , oxford University Press 1971.

(*) Richard Nixon, 1999 Victory Without War, Sindwick Jackson, London , 1988.

تصبح الأغراض الهامة أغراضا فرعية بدفع أحداث ثانوية لتغيير مجرى الأمور ، وإسرائيل تفعل ذلك دائما فهي تخلق أزمات متتالية ، إما لتغيير الأمر الواقع أو لتميع المواقف كما فعلت أخيرا بخلق أزمة المبعدين لتحويل الأنظار عن المباحثات الرئيسية .

والخصائص الرئيسية للأزمة هي :

- نقطة تحول في أحداث متعاقبة أصبحت تهدد أهدافا عليا للدولة .
- تتزايد فيها الحاجة إلى فعل مؤثر لمواجهة الظروف المتجددة التي تعتبر تحديا ثقيلا يهدد مصالح أحد الأطراف .
- تحتاج إلى قرارات مصيرية لمواجهة أحداثها إذ تشكل نتائجها تحولا في مستقبل الأطراف .
- تتميز بدرجة عالية من الشك في الخيارات المطروحة ويجرى التحدى والرد في مناخ من الترقب في ظل نقص المعلومات وعدم وضوحها تحت ضغط نفسى تحسبا للتصرفات الجاحمة أو المتاحة .
- تسبب أحيانا حالة عالمية من التوتر خلال فترة قصيرة وتكون عامل جذب لقوى أخرى بدرجات متفاوتة .

إدارة الأزمة Crisis Management

الغرض من إدارة الأزمة هو تغيير الأمر الواقع مع تجنب القتال باستخدام القوات المسلحة فلماذا تطورت الأزمة إلى قتال بين أطرافها تعتبر الإدارة فاشلة وقوانين إدارة الأزمة تختلف كلية عن قوانين ومبادئ القتال ، والوسيلة الوحيدة لإدارة الأزمة هي الردع وقد سبق أن عرفناه مرارا .

وعلينا ونحن ندمر الأزمة عدم التورط في تصريحات غوغائية حماسية لأن مثل هذه التصريحات ليست عديمة القيمة فحسب ، بل تكون ضارة أيضا لأن الردع عن طريق الكلام والذي لا يستند إلى إمكانيات حقيقية عديم التأثير على طرف آخر يجيد حساباته بما يدفعه إلى اتخاذ قرار ليس في مقدورنا أن نحتمله لأن الردع يتحقق بمعادلة ثلاثية الأطراف هي :

١ - توفر وسائل الردع التي يمكن استخدامها في القتال إذا دعت الظروف إلى ذلك .

+ ٢ - تبليغ الطرف الآخر بذلك بصورة واضحة لا تدعو إلى الشك .

+ ٣ - تصديق الطرف الآخر للرسائل المرسلة .

والمعادلة واضحة لا تحتاج إلى تفسير ، فالجمعية دون وجود القوة التي تتناسب معها إسقاط لطرف من أطراف المعادلة وعن طريقه يمكن أن يبدأ القتال وإخفاء النيات وعدم التبليغ عن القوة للطرف الآخر إسقاط لطرف من أطراف المعادلة ، وعن طريقه يمكن أن يبدأ القتال وكذلك الحال مع الطرف الثالث للمعادلة .

وقد حدث في عملية « عاصفة الصحراء » أن قام الحلفاء لحشد قواتهم تحت اسم عملية درع الصحراء وكانت الإمكانيات كبيرة تمت في وضوح النهار ، وكان يعلن عنها بكل وسائل الإعلام ولكن القيادة السياسية العراقية لم تصدق إمكانية استخدام القوات المسلحة ضدها وهنا لم يتحقق الردع . وإذا أخذنا الأمر بطريقة معكوسة فإن العراق حشد قوات كبيرة وأبلغ ذلك للطرف الآخر ولكن الحلفاء لم يصدقوا أن القوة العراقية لها حجم المصادقية الذي يتناسب مع ما يذاع فلم يتحقق الردع . وقد حدث هذا عام ١٩٦٧ حينما حشدت القوات العربية في الجبهات الشمالية والشرقية والجنوبية وكانت الحشود تتم في وضوح النهار وأذيعت تهديدات القادة بمختلف وسائل الإعلام إلا أن إسرائيل لم تصدق أن القوة العربية قادرة على تنفيذ تهديداتها فلم ينجح الردع وحصل القتال .

ولذلك فإدارة الأزمة تحتاج إلى :

- معلومات دقيقة ومن الغريب حقيقة أن توفر المعلومات ربما لا يكون كافيا لتوضيح الأمور إذ يسبق ذلك القدرة على تحليل هذه المعلومات للوصول إلى النيات الحقيقية .
- التأكد من أن ردود الأفعال تتناسب مع الأفعال .
- الاستعداد بعد الرد مباشرة لمواجهة موقف جديد قد يتخذه الطرف الآخر .
- إبقاء الهدف الإستراتيجي واضحا ومحددا بحيث لا يطفئ عليه تعاقب وتزاحم الأفعال وردود الأفعال .
- الإدراك الواعي لحقيقة أن أي أزمة تجرى في أوضاع موازين محلية وإقليمية وعالمية لابد من أن يضعها صاحب القرار في الحسبان .

وكما نرى فإنه عند إدارة الأزمة يجد مديرها وهو صاحب القرار نفسه وهو يتعامل بمهارة مع قدرتين رهيبتين : القدرة على توجيه الضربة الأولى والقدرة على توجيه الضربة الثانية . وكما سبق القول فإن إدارة الأزمة تهدف إلى تجنب القتال أى يقوم كل

طرف بمنع الطرف الآخر من توجيه الضربة الأولى علما بأنه يمكن لأى طرف من الأطراف أن يوجهها فى المكان الذى يريده والوقت الذى يريده والطريقة التى يخطط لها، ولكن يحول دون ذلك القدرة على توجيه الضربة الثانية وبمعنى آخر فإن الذى يمنع الفعل هو القدرة على رد الفعل . هذه المعادلة البسيطة هى التى حققت ومازالت تحقق الاستقرار العالمى قبل نهاية الحرب الباردة وبعد انتهائها، فقرة الرد التدميرية النووية هى التى كانت ومازالت تمنع قوة توجيه الضربة الأولى .

ومن وقت بداية الأزمة حتى انتهائها على صاحب القرار إجراء حساباته الدقيقة على ما يحدث من تغيير فى موازين القوى حتى تصدر القرارات مطابقة للواقع المتغير والتعامل فى هذه الأثناء يتم مع القوى المتضادة وهى فى حالة الثبات Static وتأثيرها وهى فى هذه الحالة يعادل تأثيرها وهى فى حالة الحركة Dynamic والكل يهدف وهو يدير الأزمة إلى منع القوة من التحرك من مخازنها .

وسط هذه الظروف المعقدة يختار صاحب القرار قراره من بدائل صعبة وربما سيئة وقد يلجأ إلى التهديد باستخدام القوة ، وعليه قبل أن يفعل ذلك التأكد من أن توازن القوى فى صالحه ، وأنه إن أقدم على ذلك لا يزيد الأمور تعقيدا من جانبه ، ولكن هناك خطرا كبيرا عليه وهو يقوم بتهديده إذ قد يدفع ذلك الطرف الآخر إلى القيام بضربة وقائية مسبقة ، وهنا يبدأ القتال ولذلك فعلى صاحب القرار وهو يفعل ذلك ألا يتجاوز النقطة التى يمكن أن يتحمل فيها الطرف الآخر الهزيمة التى تضعه فى موقف حرج يدفعه دفعا إلى تقبل القتال . والقاعدة الذهبية أن تعمل الأطراف المتنازعة على توفير مخارج متبادلة بدلا من العمل على سد الطرق وقفل القنوات . كذلك عليهم القيام بمبادرات معقولة تساعد على عدم حدوث الصدام المباشر .

وأهم عامل عند التهديد باستخدام القوة هو توفر العزيمة الكاملة لاستخدامها إن تطورت الأمور إلى حتمية ذلك مع توفر القدرة على امتصاص الضربة الأولى التى قد يقدم عليها العدو نتيجة ذلك ، مع توفر القدرة بعد ذلك على توجيه الضربة الثانية . ودائما ما تقوم إسرائيل بتوجيه الضربة الأولى وتمنع العرب من توجيه الضربة الثانية وفى نفس الوقت . وكما حدث فى حرب ١٩٧٣ تعمل على توفير القدرة على امتصاص الضربة الأولى الموجهة إليها ثم القيام بتوجيه الضربة الثانية ، وفى حرب ١٩٦٧ وجهت لنا الضربة الأولى وحالت بيننا وبين توجيه الضربة الثانية وفى حرب ١٩٧٣ وجهنا لها الضربة الأولى فى جبهتى الجولان والسويس ولكن بعزيمة متراخية مكنتها من امتصاصها وتوجيه الضربة الثانية لنا على كلا الجبهتين .

والحل الوحيد للتصدي للأزمات المتلاحقة التي تصنعها إسرائيل هو توفر القدرة على توجيه الضربة الثانية أى توفر القدرة على العقاب، وإن توفرت هذه القدرة فلإن إسرائيل سوف تجد من خلق الأزمات المتلاحقة لأن ممارسة الدبلوماسية دون قوة قادرة على العقاب هو مجرد وهم .

المعلومات والرسائل والوسطاء

عند إدارة الأزمة لابد من توفر المعلومات الحقيقية عن قدرتنا الفعلية وقدرات الطرف الآخر وكذلك عن الأصدقاء ولا بد أن نفرق بين الأخبار In-News والمعلومات formation فالقرارات لا تصدر إلا بناء عن معلومات والمعلومات هي أخبار مؤكدة وإذا حالت الظروف دون توفر المعلومات المطلوبة نتيجة لتقصير أجهزة الحصول على المعلومات على صاحب القرار أن يلح فى طلبها حتى تكون خريطة الموقف واضحة . وسيل المعلومات الذى يتدفق عبر القنوات الخاصة بها لابد من تحليله لتجسيد الصورة الكاملة، فهذا حتمى لصدور قرار سليم مع تذكر أن قرارا سليما بنسبة ٦٠ ٪ يصدر فى الوقت المناسب أفضل من صدور قرار سليم ١٠٠ ٪ بعد فوات الأوان ، وهذا هو العامود الفقرى لإدارة الأزمة كفن إذ يتوقف ذلك على القدرة الخلافة لمدير الأزمة والى لا يمكن توفرها بالمعرفة فقط ولكن بالموهبة أيضا ، والى لا تتوفر لكل مدير أزمة

وقد تصل المعلومات عن نيات الطرف الآخر على شكل رسائل وأخطر الرسائل وأهمها هى تلك التى تطلق عبر القنوات المختلفة بطرق غير محددة أى رسائل دون عنوان المرسل إليه ، وهى تدل على حقيقة النيات، وعموما فلا بد من العناية الكاملة بتسلم الرسائل وفضها وقراءتها وعدم تجاهلها وذلك بالرد عليها وكما قلنا سابقا فليس ضروريا أن تكون هذه الرسائل من تلك التى تكتب وتوضع فى الأغلفة وترسل على صناديق البريد ، بل ربما تكون نتيجة لتصرفات معينة أو كلمات مرسله أو اتصالات لها معنى ، وقد توفر الأطراف المعنية قنوات خلفية Back Channels يتم عن طريقها الاتصالات غير الرسمية كذلك القناة التى قمت بإنشائها وقت أن كنت رئيسا للمخابرات العامة فى الستينات مع وكالة المخابرات المركزية CIA لتبادل الرسائل والى استخدمت بعد ذلك للاتصال بين القيادة المصرية السياسية والبيت الأبيض قبل وأثناء حرب ١٩٧٣ وأخطر الرسائل التى أرسلت عبر هذه القناة هى تلك الرسالة الخطرة التى أرسلها الرئيس السادات يوم ٧ / ١٠ / ١٩٧٣ أى اليوم الثانى لعبور قناة السويس وفيها « إن مصر لا تعزم تعميق الاشتباكات أو توسيع المواجهة » وفسر المرسل إليه وهو الدكتور هنرى كسينجر هذه الرسالة بأن « مصر لا تنوى استئناف عملياتها الهجومية ضد

إسرائيل متجاوزة الأرض التي كسبتها» ودخل إلى قاعة المؤتمر الذي أمر بعقدته لمجموعة الأمن القومي « ليؤكد أن تقديره أن السادات سوف يتوقف بعد عبور القناة فلا أظن أنه وراء اختراق أعماق » ، وبنى على هذه الرسالة الغربية الثمينة كل إستراتيجية الأيام التالية » (*) وكذلك الحال مع ما قالته السفيرة « لإيريل جلاسي » سفيرة الولايات المتحدة في العراق في مقابلتها مع الرئيس صدام حسين يوم ٢٥ / ٧ / ١٩٩٠ بناء على طلب الرئيس العراقي فقد أعطى لكلام السفيرة أكثر مما كان يستحق لأن السفيرة لم يكن لديها ما تقوله !!! فالاستدعاء تم بواسطة الرئاسة العراقية وترتب على التفسير الخاطئ لما قالته السفيرة إلى جانب أسباب أخرى تداعى الأحداث كما هو معروف .

وهناك « الوسطاء » Intetmediaries الذين تدعو الظروف لاستخدامهم إذ يندر أن تدار أزمة دون وسيط ، ولا بد أن نفرق بين الوسيط والمتدخل Intervener فالأول يستمد قوته من رضا الطرفين على وساطته . أما الثاني فلديه القدرة الذاتية على التدخل حتى لو لم يوافق الأطراف أو بعضهم على ذلك ، ويميل البعض إلى اتخاذ الأمم المتحدة كوسيط مثل وساطات همر شولد أو يارنج ، ولكن عادة لا يصل هؤلاء إلى نتائج يعتد بها ويجب أن يكون الوسيط على معرفة تامة بالمشكلة التي سببت الأزمة كما يجب أن يكون على صلة بالطرفين أو الأطراف المعنية .

وللتنسيق بين كل هذه الجهود ينشأ ما يعرف « بمركز إدارة الأزمات » - CrisesMan- agement Centre والغرض الأساسي منه استقبال كل المعلومات والرسائل والنتائج التي يصل إليها الوسطاء ثم تقييم الجهود المبذولة وتحليلها لإيجاد البدائل لمواجهة المواقف المتجددة ثم مساعدة مدير الأزمة على إصدار قراره ، ويجب أن يتوفر لهذا المركز شبكة مواصلات ممتازة للاستقبال والتصدير ، وكذا مكان مخصص للخراط عمل عليها متخصصون لتوضيح الموقف أولا بأول ثم غرفة يجتمع فيها مع صاحب القرار ورؤساء الأجهزة الذين يساعدونه على اتخاذ قراره .

وتنظيم القوات المسلحة سواء في السلم أو الحرب يناسب تنفيذها للقرارات بطريقة عملية لأن القوات المسلحة لاتدير أزمة ، بل هي عنصر من العناصر التي يستخدمها صاحب القرار سواء بالتهديد باستخدامها أو استخدامها فعلا . وعلى ذلك فما يقال أحيانا من أن القوات المسلحة تعد لنفسها مركزا لإدارة الأزمات قول غير دقيق ، بل غير صحيح فهي تتلقى الأوامر من قيادتها السياسية ولديها التنظيم الكفاء الذي ينفذ هذه القرارات .

(*) أمين هويدى الفرص الضائعة - القرارات الحاسمة فى حربى الاستنزاف وأكتوبر - شركة التوزيع والنشر - بيروت - ١٩٩٢ .

ذروة الأزمة The Peak Of The Crisis

لكل أزمة نقطة ذروتها وهي النقطة التي تنحدر فيها الأحداث للوصول إلى المواجهة المباشرة باستخدام القوات المسلحة أو تراجع فيها لفتح الطريق إلى التجميد أو الحل وهذا يقتضى التقييم الصحيح لنيات العدو أى عدم إغفال السبب الحقيقى للأزمة حتى لا يضيع وسط الضباب الذى يفرضه تلاحق الأحداث . وأحيانا يميل طرف من أطراف الأزمة إلى دفع الأمور إلى حافة الهاوية أو إلى الذروة حتى يقلل من عناد الآخرين وعلى مديرى الأزمات التمييز بين الوصول إلى الذروة بهذه الطريقة الضاغطة وبين الوصول الحقيقى إلى الذروة مما ينذر بالخطر .

وفى أزمة السويس علم ١٩٥٦ إثر تأميم الرئيس عبد الناصر لقناة السويس مثلا كان يؤمل أنه بمرور الوقت سوف تتفادى مصر العدوان ، فاحتمالات لجوء الغرب إلى استخدام القوة يصل إلى ٨٠٪ فى الأسبوع الأول بعد التأميم ويتناقص إلى ٤٠٪ فى شهر أغسطس / آب ثم ينخفض إلى ٢٠٪ خلال أكتوبر / تشرين أول ثم ينعدم بعد هذا التاريخ وتتطور الأمور إلى الحل السلمى بعد ذلك ولذلك فإنه وحتى صباح ٢٩ / ١٠ / ١٩٥٦ وهم يوم العدوان الثلاثى لم يصدق المعلومات التى أرسلها كل من ملحقينا العسكريين فى باريس وأنقرة والتى كانت تحوى نص اتفاقية « سيفر » بين الدول المعتدية الثلاثة . . . كان يظن أن الأزمة قد وصلت إلى ذروتها منذ أسابيع وأنها فى طريقها إلى الحل السلمى والسبب فى ذلك هو تجاهل عامل الوقت والمسافة لإتمام حشد القوات اللازمة للعدوان فى قبرص والقواعد الأخرى مما يحتاج إلى وقت ، خاصة وأن أما كنها كانت بعيدة عن القواعد الأمامية للعمليات ، وكذلك الحال فى عملية عاصفة الصحراء التى كانت تحتاج إلى عدة شهور لحشد القوات فى القواعد الأمامية فى السعودية والخليج وتركيا وقد تم ذلك فى عملية « درع الصحراء » .

وعلى صانع القرار أيضا أن يضع عينيه دائما على السبب الحقيقى للأزمة حتى يفهم المعنى الحقيقى للمبادرات والمبادرات المضادة وبعكس ما يعتقد الكثيرون فإن صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥ كانت السبب الحقيقى للعدوان الثلاثى ولم يكن تأميم القناة إلا حافزا له لأن صفقة السلاح كانت تتعلق بتوازن القوى على المستويين العالمى والإقليمى . أما التأميم فكان يمكن تطبيق نتائجه بتعويض حملة الأسهم كما صرح كريستان بينو وزير خارجيه فرسا وقت العدوان الثلاثى «لقد انتقدنا البعض لأننا خضنا حربا من أجل حماية شركة قناة السويس المؤممة ، ولم تكن هذه هى القضية إذ كنت أعرف منذ البداية أنه من الممكن الوصول إلى حل بالاتفاق على تعويضات للشركة

والمساهمين ولكن كانت القضية تتعلق بإستراتيجية العالم الغربى (*) التى كانت تعتمد على حرية الملاحة فى القناة والتى أصبحت مهددة بالوجود السوفيتى فى المنطقة بعد اتفاقية السلاح بين مصر وتشيكوسلوفاكيا إذ غير الوضع الجديد الخريطة الإستراتيجية للمنطقة كما كتب المارشال تمبلر رئيس أركان حرب الإمبراطورية فى دراسة كلفه بها المستر أنطونى إيدن بتاريخ ١٥ / ٥ / ١٩٥٥ «أحدثت صفقة الأسلحة تغييرا جوهريا فى طريقة الدفاع عن الشرق الأوسط فقد قفز السوفيت فوق حلف بغداد ليصبح لهم وجود سياسى فى قلب المنطقة ، وحكومتنا مطالبة بالتنسيق مع الولايات المتحدة لاستعادة المبادرة » كما أكد موشية ديان أن اشتراك إسرائيل فى مؤامرة السويس كان بغرض تخطيط أسلحة الجيش المصرى التى تسلم بها عقب الصفقة التشيكية قبل استيعابها بواسطة القوات المصرية (*) .

وكذلك الحال فى أزمة الصراع العربى الإسرائيلى فإسرائيل تعاني من «الهاجس الاقتصادى الذى يتمثل فى سوق الشرق الأوسط بحيث يدار الاقتصاد إقليميا من خلال صفقات عمل تقوم على طاقات عدة : النفط العربى ، المياه التركية ، الكثافة السكانية ، السوق المصرية الكبيرة وأخيرا الخبرة أو المهارة الإسرائيلية ، وإسرائيل بذلك تواجه خيارا حادا أن تكون إسرائيل الكبرى اعتمادا على عدد الفلسطينيين الذين تحكمهم أو أن تكون إسرائيل الكبرى اعتمادا على حجم واتساع السوق الواقعة تحت تصرفها (*) وهذا الغرض أو كل إلى المباحثات متعددة الأطراف لتنفيذه .

وعلى حافة الفجوة الكبيرة التى تحدها منطقة الذروة التى يتحاشى الجميع الوصول إليها من جانب والغرض الأساسى من الأزمة الذى يريد كل جانب أن يصل إليه ويحققه من جانب آخر يتم تبادل المبادرات ، إما مباشرة بالاتصال المباشر أو بطريقة غير مباشرة عن طريق الوسطاء .

(*) تماما كما حدث فى عملية عاصفة الصحراء فإن كان الغرض من العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ تأمين خطوط المواصلات الغربية ، خاصة خطوط نقل البترول كان الغرض من عملية عاصفة الصحراء عام ١٩٩١ تأمين المنابع وعدم وقوعها تحت سيطرة العراق .

(*) Amin Hewedy with others, chapter 8 , Nasser and the Crisis of 1956, Suez 1956, Edited by WM. Roger Louis , Rog wen, Clarendon Press Oxford 1989.

(*) شمعون بيريز - كلمة ألقاها بمرکز دراسات الشرق الأوسط فى القاهرة ويتلاقى معه فى نفس الاتجاه الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء لشئون الزراعة فى أحاديثه فى الأهرام القاهرية التى ينادى فيها بسوق اقتصادية موحدة بالمنطقة تضم مصر وإسرائيل وآخرها تصريحه يوم ٦ / ٣ / ١٩٩٣ الذى أعلن فيه بدء الإجراءات التنفيذية لسوق الشرق الأوسط .

أسس إدارة الأزمة

لفن إدارة الأزمات أسس يجب أن نعرفها ونطوعها لصالحنا :

١ - ففي إدارة الأزمة لا يتم التعامل أبداً مع الأبيض أو الأسود . . أو كل شيء أو لا شيء ولكن يتم التعامل مع اللون الرمادي الذي يمزج فيه الأبيض مع الأسود وكذلك مع الممكن فلا توجد وجهة نظر صحيحة تماماً أو خاطئة تماماً . . . يعني لا بد من التعامل مع « البين بين » .

٢ - لا يجب أن تتمسك الأطراف بالحقوق الكاملة أو الانتصار الكامل أو الأمن المطلق ، ولكن عليها أن تسعى للحصول على الحقوق الناقصة والانتصار المحدود الذي هو خليط من الهزيمة والانتصار وعلى الأمن المتبادل Mutual Security لأن الأمن المطلق لطرف فيه تهديد لأمن الآخرين .

٣ - وترتيباً على ذلك يتم التحرك أثناء إدارة الأزمة بإرادات ناقصة مع مراعاة مبدأ هام هو « ضعف القوة وقوة الضعف The Impotence of Power and , The Power of Im- potence » لأنه إن تمسك كل طرف بإرادته الكاملة تنتهي إدارة الأزمة إلى التصادم المباشر واستخدام القوة لا يحل المشكلة في ظل الظروف العالمية بل يزيدها تعقيداً .

٤ - أثناء إدارة الأزمة لا بد أن ننظر إلى الموقف التالي بعد تجميدها أو حلها فلا يوجد عدو دائم أو صديق دائم ، ولكن توجد مصلحة دائمة فعند اليوم صديق الغد وصديق اليوم عدو الغد .

٥ - توضع العوامل العالمية في أسبقيتها الصحيحة إذا كانت الأزمة إقليمية لأن سير الأحداث تتوقف عليه المصالح العالمية جنباً إلى جنب مع المصالح الإقليمية .
وقبل إنتهاء الحرب الباردة كان دور القوتين العظميين مضبوطاً بقوانين محددة .

* فكل قوة عظمى تساند « زبائنها » مع مراعاة المصالح المتبادلة حتى لا يتم التصادم المباشر بينهما ، وعلى ذلك فكانت الأزمة تديرها إرادات إقليمية ظاهرة وإرادات عالمية مستترة .

* إذا اضطرت الظروف إلى تدخل إحدى القوتين بقواتها المسلحة في إحدى النقاط الساخنة تحترم القوة العظمى الأخرى هذا التدخل مع تجنب إشراك قواتها المسلحة كما حدث عند تدخل السوفييت في أفغانستان وتدخل الولايات المتحدة في خليج سرت في ليبيا أو التدخل في الفوكلاند أو جرينادا .

* يتبلور الموقف حينئذ في قوة عظمى « متدخلة » وقوة عظمى أخرى « مراقبة » أى قوة داخل الملعب وأخرى خارجه .

* واجب القوتين حصر النزاع حتى لا ينتشر وتظهر القوة المتدخلة بالتأييد الكامل للدولة التى تدخلت من أجلها ، ولكنها فى الحقيقة لا تتقيد كلية بمواقفها بل تحاول توجيهها إلى أغراضها المستهدفة .

* تتدخل الدولة المراقبة عن طريق الإمداد بالسلاح وإحراج موقف القوة العظمى المتدخلة إعلاميا وفى الهيئات الدولية .

* يتم الاتفاق بعد ذلك عن طريق الربط Linkage . يربط الأزمة الإقليمية بأخرى ربما على مسافة مئات الأميال على طريقة « سيب وأنا سيب » أى لا يكون الحل عن طريق « الضربة القاضية » ولكنه يكون بالنقط .

ولكن بعد سقوط الاتحاد السوفيتى كدولة والشيوعية كعقيدة نجد أنفسنا أمام نظام عالمى مراوغ لم تتحدد معالمه بعد ، فقد خيل للناس أنه عالم موحد تحت رئاسة الولايات المتحدة ، كما ظهر فى عملية « عاصفة الصحراء » أى أن « الكل اتحد ضد المخطئ » وبذلك ينتقل العالم من نظام توازن القوى إلى نظام وحدة القوى كما قال الرئيس وودرو ويلسون بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، ولذلك لم تعد هناك قوة عظمى متدخلة وقوة عظمى أخرى مراقبة فالكل تدخل وأخذ اللاعبون أدوارهم داخل الملاعب بدرجات متفاوتة ، وأصبح واضحا أن استخدام القوة العالمية فى إدارة الأزمات الإقليمية أكثر سهولة ويسرا بعد أن اختفى تحدى القوات العالمية الأخرى وفى الوقت نفسه أصبح استخدام القوة على المستوى الإقليمى أكثر صعوبة محفوف بالمخاطر وأصبح من الصعب اللعب على الجانين كما كان يحدث من قبل .

وإذا كان الغرض من إدارة الأزمات فى النظام العالمى ذى القطبين هو منع استخدام القوة فى القتال فإن هذا يظل قائما فى ظل التحولات الحالية مع استثناء واحد هو أن وصول الأزمة إلى ذروتها قد يمهّد الطريق إلى قوى عالمية للتدخل لحسم الموقف ، وبذلك زاد دور « المتدخلين » إلى جانب دور « الشركاء » كما زاد دور الشرعية الدولية وإن كانت تعمل تحت سيطرة ظاهرة من الولايات المتحدة التى تطبق هذه الشرعية بطريقة ، انتقائية وأصبح ما يطبق على العراق لا يطبق على إسرائيل كما أن نقل السلاح أصبح تجارة أكثر منه سياسة ، فأصبح متاحا بطريقة واضحة من دول الكتلة الشرقية سابقا ومن دول الكتلة الغربية وتعدى المعروض من الأنواع التقليدية إلى الأسلحة فوق التقليدية وشديدة التدمير ، وكذلك النووية فى الخفاء .

نحن إذن أمام عوامل وقيود جديدة يجب أن تراعى عند إدارة الأزمات ، خاصة بعد أن أصبح واضحاً أن الانفجارات من داخل الدولة أصبحت تحدث بطريقة أكثر انتشاراً من الانفجارات التي تحدث بين الدول بعضها البعض مما تحتاج إلى العمل بتركيز كامل على إطفاء الأزمات الخارجية حتى يمكن مواجهة الانفجارات الداخلية .

الآزمات العربية

الآزمات العربية على أنواع أربعة : آزمات عربية عالمية ، آزمات عربية إقليمية ، آزمات عربية عربية وأخيراً آزمات عربية داخلية .

١- الآزمات العربية العالمية مثل أزمة العراق والعالم الغربى وأزمة ليبيا مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا .

٢- الآزمات العربية الإقليمية مثل الآزمات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجى نتيجة لاحتلال إيران للجزر العربية الثلاثة فى الخليج وأزمة إيران مع العراق .

٣- آزمات عربية عربية مثل الآزمات القائمة بين العراق من جانب وأغلب الدول العربية ثم أزمة السودان ومصر على منطقة حلايب وما يقال عن تدخل السودان بطريقة أو أخرى لقلقلة الاستقرار المصرى والأزمة القائمة بين الجزائر والمغرب على استفتاء الصحراء .

٤ - الآزمات العربية الداخلية الناشئة عن الحركات الانفصالية كما يحدث فى العراق والسودان وآزمات ناشئة من نظم الحكم والديمقراطية وحقوق الإنسان وسوء الأوضاع الاقتصادية وهى آزمات عامة تعانى منها كل البلاد العربية .

وفى تقديرى أن إدارة الأنظمة العربية لآزماتها المتنوعة تفتقر إلى المهارة ومواكبة قوانين العصر ، ولذلك فإنها آزمات مستمرة بمرور الزمن ولا تجد حلاً علماً بأن صالحنا جميعاً يكمن فى الوحدة المنشودة أو على أقل تقدير العمل العربى الجماعى ، وللعمل الجماعى متطلباته : فهو يحتاج إلى وحدة الأهداف والمصالح ، وإلى وحدة فى تحديد الأعداء والأصدقاء

الفصل التاسع عشر

أزمة السويس واستخدام القوة

في الساعات الأولى من صباح الثلاثاء ١٥ إبريل ١٩٨٦ قامت ٢٠ طائرة حربية أمريكية من قواعدها في المملكة المتحدة ومن حاملات الطائرات المربطة في البحر المتوسط ومن أمام السواحل الليبية بشن عدة غارات على أهداف مدنية ليبية محدثة خسائر جسيمة في الأرواح والمباني . وكان الغرض من هذه العملية الحربية سياسيا هو استخدام القوة لإسقاط نظام معمر القذافي الذي يمثل دولة مستقلة ذات سيادة .

وقد حدث نفس الشيء منذ ٣٠ عاما حينما بدأ العدوان الثلاثي على مصر بعملية قاذش الإسرائيلية بعد ظهر يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ، والتي تلتها عملية موسكتير والتي بدأت بضربة جوية بريطانية فرنسية على المطارات المصرية والطرق وبعض الأماكن المدنية ثم تمت عملية إنزال بحرية للقوات الإنجليزية الفرنسية لاحتلال بورسعيد ثم التقدم غربا لاحتلال القاهرة ، وكان الغرض من العدوان استخدام القوات المشتركة لإسقاط نظام عبد الناصر بعد تأمين قناة السويس في ٢٦ / ٧ / ١٩٥٦ والذي يمثل دولة مستقلة ذات سيادة .

ولذا أسقطنا الفوارق العديدة بين العمليتين فإن جوهر الوسائل المستخدمة فيهما يبقى واحدا ، وهو استخدام القوة في ممارسة السياسة الدولية .

وبين الحدين تمت عمليات كثيرة استخدمت فيها الدول العظمى قواتها المسلحة لفرض سياسات معينة « فالحرب هي استمرار للسياسة ، ولكن بطريقة مختلفة » .

بريطانيا والفوكلاند ، الولايات المتحدة وجرينادا ، والنزول في بيروت أكثر من مرة . وفي منطقة الشرق الأوسط حيث توارى القانون الدولي ، وتآكلت المنظمات الدولية والإقليمية واختلطت الحدود السياسية بالحدود الأمنية وقيام الدول باختراق الحدود رأسيا وأفقيا باستخدام القوات المسلحة ، فإن استخدام القوة كوسيلة رئيسية لممارسة السياسة ما زال سائدا ولا أظنه سيختفى في المستقبل المنظور .

وما حدث في السويس عام ١٩٥٦ كان أزمة بالتعريف العلمى لها في أدبيات السياسة ، إذ إن الأزمة سواء كانت عالمية أو إقليمية إنما تعنى مجموعة من التفاعلات المتعاقبة بين حكومتين أو أكثر لدول ذات سيادة تعيش في حالة صراع شديد بدرجة لا ترقى إلى مستوى المواجهة المسلحة ، مع احتمال عال لنشوبها ووقوعها إذا اقتنع صاحب القرار بوجود موقف يهدد المصالح العليا للوطن .

والأحداث التى أدت إلى العدوان الثلاثى كانت أزمة في الحدود التى أوضحناها :

- فكان تأميم القناة إحدى حلقات أحداث متعاقبة كانت تمس المصالح العليا للأطراف بعد قيام الثورة : رفض الدخول في مناطق النفوذ ، مقاومة الأحلاف خاصة حلف بغداد ، معركة التحرير التى أدت إلى توقيع اتفاقية الجلاء المنقوصة ، معارك القضاء على الرجعية الرأسمالية المستغلة والإقطاع ثم معركة كسر احتكار السلاح .
- وترتب على كل تصادم في هذه الموضوعات الحساسة مواجهات خطيرة كانت تتتابع .
- واتخذت قرارات مصيرية توقف عليها مستقبل العلاقات بين الأطراف أدت إلى اهتزاز الاستقرار الإقليمي ، وخلل توازن القوى على المستويين العالمى والإقليمى .

١ - هل كان التأميم سببا أم ذريعة لاستخدام القوة ؟

كان التأميم كما ذكرنا طريقا شاقا من سياسات الفعل ورد الفعل تخلف عنها تناقضات أقلقت الاستعمار وجعلت فكرة العدوان تحتمر في ذهنه خوفا على مراكزه الوطيدة في المنطقة . ولكن كانت معركة كسر احتكار السلاح في رأى هي السبب الأساسى للعدوان الثلاثى لأنه أمر يتعلق بميزان القوى على الصعيدين العالمى والإقليمى . وتوازن القوى هو العمود الفقري لإدارة الصراع .

كان إنشاء إسرائيل كجسم غريب زرع في المنطقة يهدف أولا وأخيرا إلى الحفاظ على المصالح الغربية في المنطقة ، وكعامل يحول دون تصاعد الحركات الوطنية والمد القومي الذى كان يتفجر بين وقت وآخر على شكل فورات لم تخطئها العين الاستعمارية ، وكانت الوسيلة للمحافظة على هذا الغرض « التحكم في ميزان القوى » لصالح إسرائيل في مواجهة الأمة العربية . فعن طريق القوة قامت إسرائيل وعن طريق القوة لابد وأن تبقى . كانت إسرائيل هي وسيلة الدول الغربية للحفاظ على الاستقرار الإقليمي . فكان ما عرف بالاتفاق الثلاثى الذى تم بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٠ والذى تعهدت فيه الدول الثلاث بالعمل المشترك ضد أى محاولة لاحتلال الأرض باستخدام القوة في المنطقة ، وعلى التشاور المستمر للتأكد من أن شحنات الأسلحة التى تنقل إلى الدول المعنية لا تخل بالتوازن

القائم علما بأن إسرائيل حتى عام ١٩٥٥ وتعدادها لايتجاوز مليونى نسمة كان لها جيش عامل ٥٠٠٠٠٠ يمكن زيادته بمقدار ٢٠٠٠٠٠ فى مدة ٤٨ ساعة عند التعبئة، وكانت لديه من الأسلحة والمهمات مايؤكد تفوقه على جيوش كل الدول المجاورة لحسن تدريبه وكفاءته . أى أن الدول الثلاث وفى ظل الاتفاق الثلاثى كانت تعمل جاهدة على أن يظل لإسرائيل التفوق فى توازن القوى، فإذا اختل هذا التوازن فإن المصالح الغربية سوف تصبح غير آمنة، وكان الأمل أن تظل السيطرة على معادلة التوازن هذه بمنع الدول العربية من الاتجاه إلى منابع جديدة للحصول على السلاح .

ودون الدخول فى أى تفاصيل خاصة باتفاقية السلاح بين مصر وتشيكوسلوفاكيا فى أكتوبر ١٩٥٥ نذكر أن الولايات المتحدة حاولت إيقاف الصفقة بكل السبل، فأرسلت جورج آلان إلى القاهرة فى محاولة يائسة انتهت بالفشل، وفى الأسبوع الثانى من أكتوبر ١٩٥٥ تحدث فوستر دالاس إلى مولوتوف فى هذه المشكلة مقدرا بأن الصفقة التشيكية قريبت من حدوث حرب فى المنطقة، بل قام أيزنهاور بكتابة رسالة إلى الرئيس نيكولاى بولجانين ردا على رسالة كان قد أرسلها الأخير له فى ٢٢/١٠/١٩٥٥ . قائلا بأن « الصفقة قد زادت من احتمال انفجار أعمال العنف فى المنطقة ». كانت كل هذه الإجراءات من أجل انفلات السيطرة على ميزان القوى .

ولنصف إلى ذلك ما قالته المصادر البريطانية فى هذا الشأن فنذكر ماقاله « إيفلن سكابير » نائب وزير الخارجية البريطانية فى الشرق الأوسط فى مذكرته السرية بهذا الشأن « لقد استطاع الروس أن يحددوا نقطة الضعف المركزية لسياستنا فى الشرق الأوسط ألا وهى وجود إسرائيل كمحمية للغرب . ويوجهوا ضربة معلم إذ وبغريزة معصومة من الخطأ اختاروا ذلك الشكل من الإغراء الذى لايمكن لمثل هذا الرجل - أى عبد الناصر - أن يقاومه والذى سيكون مغريا لكل الدول العربية، وسوف يعتمد مستقبل هذا البلد ومستقبل أوروبا الغربية على رد فعلنا المضاد لهذه الصفقة قبل أن يحصل الروس على موطن قدم » . ومرة أخرى نجد أن توازن القوى فى المنطقة كان هو الحافز لتشكيل السياسة البريطانية فى المنطقة .

ويؤيد ذلك ما قاله كرستيان بينو فى حديثه للأهرام « قرأت كثيرا عن اتهامات بأن همنا الأول فى هذه الأزمة كان الدفاع عن مصالح شركة قناة السويس الفرنسية البريطانية وأؤكد لك أن هذا ليس له أساس من الصحة إذ كنت أعلم من البداية أنه من الممكن الوصول إلى اتفاق على تعويضات مناسبة للشركة من خلال المفاوضات . . . ولكن السبب الأهم كان يتعلق بالاستراتيجية الغربية فى ذلك الوقت وهى حرية الملاحة فى القناة التى تهددت بظهور

الاتحاد السوفيتي بعد صفقة الأسلحة المصرية التشكوسلوفاكية كقوة بديلة . كان ذلك هو الذي يحدد مواقفي خلال هذه الأزمة لأن الوضع الجديد كان من شأنه إعادة تشكيل الخريطة العسكرية للعالم كله » .

وإن كانت بريطانيا وفرنسا لهما دوافع أخرى للعدوان ، إلى جانب انفلات السيطرة على موازين القوى في المنطقة فإن الدافع الوحيد لإسرائيل للاشتراك في العدوان كان اهتزاز موازين القوى مع العرب ، كما يظهر مما قاله موشيه ديان في كتابه « يوميات معركة سيناء » إذ قال « إن توفر الأسلحة في أيدي العرب بدرجة كبيرة تفوق من ناحيتي الكم والكيف على ما لدينا يحفز العرب على الهجوم علينا . فقد اشتملت الصفقة على ٢٣٠ دبابة ، ٢٠٠ عربة مدرعة ، ١٠٠ مدفع ذاتي الحركة ، ٥٠٠ مدفع من أنواع مختلفة ، ٢٠٠ طائرة قتال وقاذفة ونقل ، كذلك مدمرات وطوربيدات وغواصات . إن إضافة هذه الصفقة إلى ما هو موجود فعلا لدى مصر قد سبب اختلال توازن القوى الذي كان مهتزا في الأصل بين إسرائيل والعرب . إن تقوية القوة العسكرية لدى حاكم مصر زادت من مكانته وسط شعوب المنطقة وأصبح الزعيم البارز علاوة على أن في ١٩ / ١٠ / ٥٥ شكلت القيادة المشتركة للجيش السوري والمصرية وأصبحت إسرائيل محاطة من جهاتها الثلاث بجيوش خاضعة لقيادة واحدة .

كان توازن القوى قد اهتز على المستوى العالمي إذ بدلاً من استقرار عملية نقل السلاح Arms Transfer ضمن سياسة أحادية القطبية تغيرت وأصبحت ضمن سياسة ثنائية القطبية وتغيرت القوانين التي كانت تتحكم في نقل السلاح كما وكيفاً من دول المركز إلى دول الهامش ودخلت المنطقة كلها في حمى سباق التسلح لكسب معركة توازن القوى .

وكان توازن السياسات قد اختل ضمن التحالف الغربي نفسه للمنافسة بين بريطانيا وفرنسا والدخيل الجديد وهو الولايات المتحدة التي كانت تهيئ نفسها لورثة نفوذها في المنطقة .

وكان توازن القوى المستقر بين البلاد العربية وإسرائيل على الصعيد الإقليمي قد اهتز بدوره .

وكما قلنا فإن ميزان القوى هو القلب النابض لعملية الصراع .

٢ - الاستخدام التأمري للقوة :

في أي عمليات مشتركة ، تنشأ قيادة مشتركة للتخطيط والتجهيز وإدارة العمليات ، ولكن في العدوان الثلاثي لم يكن هذا الذي حدث بالضبط لأسباب لا داعي للخوض فيها فقد تم تشكيل قيادة مشتركة بين القوات البريطانية والفرنسية ولم تشارك فيها قوات العنصر

الثالث في العملية ، بل كان لها قيادتها المنفصلة مع الاحتفاظ بضباط اتصال بين القيادتين . ومن الطبيعي أن تتسم هذه العمليات بالسرية ، فهذا من أهم مبادئ الحرب ولكن كانت الروح التآمرية هي التي سادت تحضيرات هذه الحملة التعيسة ، كان الجهد مبذولا لإبعاد أى شبهة عن القيام بالعمل المشترك ، حتى بعد نهاية العملية أصر الجميع على إنكار أى إتفاق مع إسرائيل لدرجة أن موشيه دايان حينما أصدر كتابه « يوميات معركة سينا » كان خلوا من الحديث عن المؤامرة ، ولم يتم تحرير محاضر عن الاجتماعات التي تمت في سيفر بل تم إحراق كل النسخ للاتفاق المكتوب بعد العدوان الثلاثي بقليل « ولم تعد هناك سوى صور نادرة للغاية من نص الاتفاق عند بعض الذين أتيح لهم حضوره » كما يقول كريستيان ينيو .

عقب التأميم أصدر إيدن أوامره لهيئة أركان الحرب المشتركة بدراسة إمكانية القيام بحملة عسكرية ضد مصر ، فعلا تم وضع الهيكل العام للخطة . ٧٠ التي كانت تقضى باحتلال الإسكندرية ثم التقدم إلى القاهرة لإسقاط حكم عبد الناصر . إلا أن فرنسا تحت ضغط اليمين واليسار طالبت بعملية مشتركة ضد مصر مع بريطانيا وشكلت قيادة مشتركة وضعت الخطة « هاميلكار » التي تعدلت بعد ذلك إلى « موسكتير » وكان رأس الجسر فيها في الإسكندرية لقربها من قبرص ومالطة .

أما إسرائيل فقد دخلت من الباب الخلفى ، إذ كانت اتفاقية كسر احتكار السلاح حافزا لإسرائيل للتحرك المحموم لاستعادة التوازن غير المستقر ، ولم يكن أمامها الا فرنسا التي إستجابت لطلباتها أى أن عملية نقل السلاح كانت السبب في تلاقى السياستين الفرنسية والإسرائيلية وعن طريق طريق فرنسا استكمل مثلث العدوان أضلاعه الثلاثة . كانت رئاسة الأركان الإسرائيلية تقدمت يوم ٢٧ / ٧ / ١٩٥٦ باقتراح إلى بن جوريون للقيام بإحدى عمليات ثلاثة : احتلال سيناء والسيطرة على القناة ، أو احتلال شرم الشيخ ، الاستيلاء على قطاع غزة . إلا أن بن جوريون كان قد رأى الانتظار .

ونتيجة للقاءات متعددة تم توقيع بروتوكولات « سيفر » يوم ٢٤ / ١٠ / ١٩٥٦ والتي تتضمن :

- ١ - تشن إسرائيل هجوما واسع النطاق على مصر يوم ٢٩ / ١٠ / ١٩٥٦ تحتل فيه سيناء حتى المضائق .
- ٢ - تصدر حكومتا بريطانيا وفرنسا نداء إلى الطرفين لوقف العمليات الحربية وانسحاب

قواتهما ١٠ أميال من القناة وقبول احتلال القوات الفرنسية والبريطانية منطقة القناة بصفة مؤقتة لتأمين حرية الملاحة .

٣ - إذا رفضت مصر المقترحات يشن هجوم يوم ٣١ / ١٠ ضد القوات المصرية .

٤ - بوسع إسرائيل احتلال الجزء الغربى من خليج العقبة وجزر تيران وصنافر لتأمين الخليج بالنسبة للملاحة .

٥ - تتعهد إسرائيل بعدم الهجوم على الأردن .

وفى اليوم نفسه وقع بورجيه مانورى وزير الدفاع الفرنسى اتفاقا مع إسرائيل تتعهد فيه فرنسا بتأمين حماية المجال الجوى الإسرائيلى بإرسال سرب مستير مدعم إلى إسرائيل وإرسال سفينتين حربيتين إلى موانئ إسرائيل للحماية سواحلها .

وتم إدخال تعديلات جوهرية على الخطة موسكتير وإستبدلت فيها الإسكندرية بمنطقة بورسعيد - بور فؤاد كقاعدة للعمليات وكان الهيكل العام للخطة .

١ - المجهود الثانوى

أ - تقوم به إسرائيل لخلق حالة صراع مسلح على مشارف القناة كذريعة لشن الهجوم الرئيسى

ب - استدراج أغلب القوات المصرية نحو شرك مدبر فى سيناء

ج - تحاول تدمير القوات المصرية فى المنطقة رفح - العريش - جبل لبنى وتصل إلى مسافة ١٠ أميال من القناة لتأمين الجناح الأيسر للقوات الرئيسة أننا تقدمها لاحتلال القناة .

٢ - المجهود الرئيسى

أ - هجوم جوى مركز بعد ٤٨ ساعة من بداية الهجوم الثانوى وللتمهيد للاقتحام البحرى وقطع خطوط انسحاب القوات المصرية من سيناء .

ب - الاستيلاء على رأس شاطيء فى بور سعيد ثم تطوير الهجوم إلى الإسمايلية ثم وعلى حسب تطور الموقف الداخلى فى مصر، إما الاكتفاء بالتقدم إلى السويس لاحتلالها لإكمال السيطرة على منطقة القناة إذا سقط النظام، أو علاوة على ذلك التقدم غربا لاحتلال القاهرة لحسم الحرب .

٣- ماذا كان يحدث في الجانب القريب من التل ؟

منذ قيام الثورة كانت العواصف كلها تتجمع في ناحية الشرق وكانت القاعدة البريطانية الرابضة في منطقة القناة من أهم التحديات التي كان من الواجب مواجهتها ، وقبل الدخول في المفاوضات مع الجانب البريطاني طلبت القيادة السياسية من قسم الخطط في العمليات الحربية - وكنت أعمل نائبا لرئيسه - تقدير الموقف من الناحية العسكرية إذا بدأت المفاوضات مع الجانب البريطاني وانتهينا إلى الآتي :-

١ - يواجه الجيش عدوين في وقت واحد : فبريطانيا في منطقة قناة السويس وإسرائيل على حدودنا الشرقية .

٢ - لا يمكن أن يكتب للمفاوضات السياسية المقبلة أى نجاح إلا بمساندة القوة العسكرية على أن يعطى الثقل الأكبر لاستخدام القوات الفدائية .

٣ - لا يمكن لمصر خوض معركة دفاعية أو هجومية ضد إسرائيل ، والقوات البريطانية موجودة في منطقة القناة تهدد خطوط مواصلاتنا نحو الشرق .

٤ - العدو الرئيسى في الوقت الحالى هو القوات البريطانية في منطقة القناة والعدو الثانوى هو إسرائيل .

٥ - لابد من إخلاء سيناء من قواتنا العسكرية الرئيسية حتى لا تكون عامل ضغط علينا عند بدء الأعمال الفدائية ضد القوات البريطانية ، إذ يمكن لبريطانيا أن تمنع مرور الإمدادات والذخائر من كوبرى الفردان أو من أى معابر أخرى عبر قناة السويس كورقة ضغط علينا .

وعقد مؤتمر في رئاسة أركان الجيش حضره كل من : جمال عبد الناصر قائد الثورة بدرجة مدير مكتب اللواء محمد نجيب ، عبدالحكيم عامر قائد الجيش ، اللواء محمد إبراهيم رئيس أركان الجيش ، اللواء على عامر مدير العمليات الحربية ، المقدم أمين هويدى نائب مدير قسم الخطط بالعمليات الحربية . وتم الاتفاق في هذا المؤتمر على سحب قواتنا من سيناء إلى غرب القناة مع ترك وحدات رمزية في بعض المناطق الحساسة بغرض إثبات السيادة على أن تعمل الخطة في سرية كاملة ولا يبدأ في تنفيذها إلا بعد إعطاء التعليمات اللازمة .

وقبل بدء المفاوضات أعطيت إشارة البدء لإخلاء سيناء بعد التصديق على الخطط الموضوعة . وكان علينا أن ننم عملية الإخلاء بمفاجأة كاملة وفي أقصر وقت ممكن حتى لا نترك فرصة للقوات البريطانية لكى تتدخل ، وكانت العقبة الكبرى هى توفير وسائل

النقل اللازمة للمعدات الثقيلة بالقطارات ، ولكن الترتيبات الجيدة ساعدت على تنفيذ الخطة بنجاح كامل وكان من ضمن هذه الترتيبات :

١ - كان يسمح بعودة نصف الجنود فقط الذين يقومون في الإجازات إلى وحداتهم بسيئات ويبقى النصف الآخر في أماكنه الجديدة غرب القناة .

٢ - بدئ في تخفيف المعدات في ليال متتابة بالقطارات التي تخترق القاعدة البريطانية واتخذت ترتيبات هائلة للتمويه والخداع .

٣ - كان يحجز من كل قطار يصل إلى العريش أو رفح عدد محدود من عربات السكة الحديد ، وأحيانا القاطرات واحتاج ذلك إلى حسابات دقيقة معقدة للتوفيق بين حجم ونوع الأحمال المراد نقلها ، وبين سعة ونوع وسائل النقل المتاحة .

٤ - واتخذت بعض الترتيبات لإرسال بعض الوحدات إلى سيناء نهرا لإظهار نيتنا في تعزيز قواتنا في الشرق على أن تعود هذه الوحدات ليلا على فترات .

٥ - استمرار إرسال معدلات المواد التموينية دون نقصان حتى لا يشعر البريطانيون بتخفيف القوات .

٦ - منع تداول المكاتبات بخصوص الإخلاء .

وفي الوقت المحدد فوجئت القيادة البريطانية بسيل القطارات تعبر كويرى الفردان ، ولكن بعد انتهاء حرب التحرير في منطقة القناة وتوقيع المعاهدة البريطانية المصرية أعيد التوزيع الإستراتيجى للقوات المسلحة تبعا لتقديرات الموقف المتتابة وقسمت إلى عدة قيادات لكل منها قواته : القيادة الشرقية (سيناء ومنطقة القناة) بقيادة اللواء على عامر ، قيادة القاعدة ، القيادة الشمالية ، قيادة الدلتا .

وحينما وقع العدوان كانت الفرقة ٣ المشاة تحتل مواقعها الدفاعية في القطاعين الشمالى والأوسط بسيئات (رفح - العريش - أبو عوجيله) الفرقة ٨ حرس حدود فلسطين في قطاع غزة والمجموعة الأولى المدرعة في الاحتياط وأبقت القيادة الشرقية باقى القوات الموضوعة تحت قيادتها ، وأهمها الفرقة المدرعة في الاحتياط غرب القناة وتم تشكيل قوات الحرس الوطنى التى انتشرت في أنحاء الجمهورية .

كما قام قسم الخطط بوضع خطة الدفاع عن القاهرة بعد التأميم ، ومن الطريف أن مسودة هذه الخطة كانت محفوظة لدى وبخطى وكان بها خريطة توضح عقد المواصلات في المدينة . وسئلت عن سبب وجودها لدى في أحداث مايو ١٩٧١ باعتبارها دليلا على التآمر والاشتراك في انقلاب إحدى خطواته احتلال مراكز المواصلات في العاصمة !!

كانت المعركة السياسية بعد التأميم على أشدها وكان العدوان متوقعا بعد الأسابيع الأولى للتأميم، ولكنه أخذ يتضاءل بمرور الوقت، فقد كان هناك تصور أنه بعد موافقة مجلس الأمن على النقاط الستة، فإن المشكلة أصبحت في طريقها إلى الحل السياسى، ويدعم ذلك أنه تم تحديد موعد لقاء وزير خارجية مصر ووزيرى خارجية بريطانيا وفرنسا بحضور داج همرشولد سكرتير الأمم المتحدة وحدد يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ - وهو يوم العدوان - موعدا للقاء، أما عن اشتراك إسرائيل في العدوان فكان مستبعدا ولو أنه كان في الحسبان.

إلا أن استبعاد العدوان لدى القيادة العامة للقوات المسلحة فإنه لم يكن كاملا. فقد ورد في تقدير القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية للموقف في شرق البحر المتوسط الصادر في سبتمبر ١٩٥٦ ترجيح قيام بريطانيا وفرنسا بالهجوم على مصر، وذكر التقدير أنه من المحتمل أن يوجه الهجوم ضد منطقة الإسكندرية لقرها من مالطة وقبرص لاستدراج قواتنا المدرعة إلى غرب النيل، وبذلك تنهيا الفرص للعمل في منطقة القناة بنجاح، وعموما فلن يكون الفاصل بين العمليتين كبيرا، ثم انتقل التقرير ليعطى صورة للعمليات المنتظرة كالآتى:

١ - سيقوم العدو بهجمات جوية بغرض شل قواتنا الجوية، والتمهيد للعمليات البرية والبحرية.

٢ - توجيه القوات البرية من قاعدتى ليبيا ومالطة للاستيلاء على الإسكندرية واستدراج قواتنا المدرعة إلى الغرب.

٣ - توجيه القوات المنقولة جوا من قبرص لاحتلال مجموعة مطارات القناة ثم تعزيز هذه القوات بعناصر مشاة ومدركة من قبرص للاستيلاء على منطقة القناة.

٤ - قد يصاحب ذلك قيام إسرائيل بعمليات تعرضية على الجبهة الشرقية لاحتلال القواعد المتقدمة بها وقد توجه هذه العمليات ضد العريش لعزل قواتنا في قطاع غزة.

٥ - استخدام قاعدتى الإسكندرية والقناة لحشد قوات إضافية للانطلاق نحو القاهرة في هجوم مزدوج.

ثم عادت القيادة العامة للقوات المسلحة تؤكد على بعض النقاط التى تحتاج إلى عناية خاصة في تعليمات العمليات الحربية وأهمها.

١ - حرمان العدو من الاستيلاء على منطقة القناة بأى ثمن.

٢ - مراقبة منطقة بير عديب على البحر الأحمر وتعطيل أى عمليات إنزال بها أو التقدم غربا نحو القاهرة.

٣ - منع أى قوات معادية فى بورسعيد من التحرك جنوبا لاحتلال الإسمايلية .

٤ - القضاء على أى قوات معادية تهبط جوا بالمنطقة .

٥ - وضع خطط النسف الضرورية لتنفيذ الأغراض المتفق عليها على أن يعتبر بدء انزال أى قوات معادية على منطقة القناة أمرا بتنفيذ هذه العمليات .

وعند بدء العدوان يمكن أن نقول إن التوزيع الإستراتيجى للقوات المصرية قد اتسم بالحكمة فى تلك الفترة إذ وزعت فرقة مشاة مدعمة على الحدود للدفاع عن منطقة العريش وأبو عويجيلة ، واحتفظ بباقى القوات موزعا بين احتياطى القيادة الشرقية ، واحتياطى القيادة العامة للقوات المسلحة بعيدا فى غرب القناة .

٤ - فكرة عامة عن استخدام القوة لدى القوات المضادة .

فمنذ ظهر يوم ٢٩ / ١٠ / ١٩٥٦ كنت الضابط النوبتجى فى العمليات الحربية ، وكان المقدم توفيق عبد الفتاح الضابط المناوب فى القيادة العامة للقوات المسلحة ، واتصل بى ذاكرا أن معلومات مؤكدة وصلت الآن تفيد أن جماعات إسرائيلية تقوم بتقطيع خطوط المواصلات السلكية فى سيناء بالقرب من عمر متلا ، وأن الحرب فعلا قامت بيننا وبين إسرائيل . وتم استدعاء باقى الضباط فى أفرع القيادة العامة للقوات المسلحة . كان القرار قد اتخذ لإدارة العمليات من مركز القيادة فى كوبرى القبة ، واتخذ مكان بديل يمكن الانتقال إليه فى مدرسة الخديوى إسماعيل بجاردن سيتى ، وقد تم فتح مركزى القيادة إذ كانت الترتيبات قد اتخذت من قبل لتهيئتهما للقيام بهذا الواجب .

وكان السؤال المحير بعد قيام إسرائيل بإنزال قوات المظلات على الفتحة الشرقية لمر متلا هو: لماذا فى الشرق وليس فى الغرب؟ وكان هناك اتجاه تبلور فى صباح ٣٠ / ١٠ / ١٩٥٦ - وكنت أنزعجه - أن الإنزال لو تم فى الفتحة الغربية لمر متلا لكان القصد منه منع أى قوات مصرية من عبوره نحو الشرق ومادام الإنزال تم شرق عمر متلا أى فى الفتحة الشرقية وفى أعلى الجبل فإن الغرض هو تشجيع قواتنا للتمركز شرق القناة أى كمصيدة تدبر لها .

وتلخصت الإجراءات الأولية فى الآتى بعد :

١ - على قوات الفرقة الثالثة على الحدود الشرقية الدفاع عن مناطقها لآخر طلقة وآخر رجل ، وفعلا قامت قواتنا فى الشرق بخاضعة فى منطقة أبو عويجيلة بخوض معركة دفاعية كبرى وناجحة أشاد بها موشيه دايان نفسه فى « يوميات معركة سيناء » وعطلت التقدم السريع للقوات الإسرائيلية أياما غالية مكنت القوات المصرية من الإفلات من المصيدة التى كانت تعد لها .

٢ - دفعت الفرقة الرابعة المدرعة صباح ٣٠/١٠/١٩٥٦ إلى مواقعها في منطقة بير روض سالم لمواجهة العدو الإسرائيلي حسب تطور الموقف .

٣ - صدرت التعليمات بإسقاط قوات المظلات المصرية غرب منطقة الكونتلا لقطع أى اتصال بين القوات الإسرائيلية التى هبطت في شرق ممر متلا، وبين أى قوات لاحقة تعززها بعد التغلب على مقاومة قواتنا بالقرب من الحدود، وقد حملت بنفسى تعليمات هذه العملية إلى قائد القيادة الشرقية إلا أنها لم تنفذ إذ قمت واللواء صلاح الموجى أركان حرب القيادة بإقناع القيادة العامة بعدم جدوى العملية بعد تطور الأوضاع .

٤ - صدرت التعليمات إلى اللواء الثانى المشاة بالتقدم نحو الشرق لتطهير ممر متلا من أى قوات معادية تكون قد احتلته ثم إزاحة القوات الإسرائيلية في الفتحة الشرقية للمضيق وصدرت تعليمات للواء الفدائيين الذى يتبع القيادة العامة للقوات المسلحة بقيادة عبد المجيد فريد للدفاع عن طريق بير عديب - المعادى .

٥ - كانت قواتنا الجوية توالى هجماتها على حشود العدو في طلعات متتالية ناجحة .

٦ - وجهت المدمرة إبراهيم باشا إلى حيفا لضربها من البحر وقد تم أسر هذه المدمرة .

وفى يوم ٣١/١٠/١٩٥٦ قامت الطائرات الكانبرا البريطانية بعملياتها ضد المطارات والقوات المصرية بعد رفضنا الإنذار الموجه لكل من إسرائيل ومصر تبعاً لما اتفق عليه في معاهدة سيفر . أيقنت القيادتان السياسية والعسكرية المصريتان بوجود التواطؤ . أما قبل ذلك فكان احتمال هذا التواطؤ غير موجود بل يمكن الجزم أنه كان منعدياً .

وهنا صدرت أوامر الانسحاب من سيناء تحت ستار المعركة الدفاعية المستميتة التى كانت قواتنا في الشرق تخوضها وبإصرار حتى تعطى الفرصة لقواتنا التى اندفعت في الشرق خاصة الفرقة المدرعة بالانسحاب غرباً إلى مواقعها الجديدة .

ولكن كيف صدرت أوامر الانسحاب؟ وقد عاصرتها بنفسى لوجودى داخل مركز إصدار القرار .

حينما أصبح الشك في التواطؤ يقينا عقد جمال عبد الناصر اجتماعاً في القيادة العامة للقوات المسلحة في حجرة جانبية لقاعة الخرائط التى كنا نتوزع حولها - وكنت قد عدت من فورى من الإسكندرية بعد إبلاغى القيادة الشرقية لعملية إسقاط القوات غربى نخل والاتفاق على إلغائها . وقد حضر اجتماع الغرفة المغلقة بعض أعضاء مجلس الثورة وقد رأى عبد الناصر سحب قواتنا فوراً من سيناء لإنقاذها من الفخ الذى نصب لها قبل فوات الأوان، وإن كان عبد الحكيم عامر عارض الانسحاب من الناحية العاطفية البحتة ويقول

عبد اللطيف بغدادى فى مذكراته - وكان حاضرا داخل غرفة الاجتماع بعد عودته من الإسماعيلية حيث قابلته فى غرفة نائب القيادة الشرقية - الآتى : « كان عامر يرى أن استمرار القتال سيدمر البلاد وأن الشعب سيكره النظام وهو يفضل ترتيبا على ذلك إيقاف القتال وأن صلاح سالم أيد ذلك مضيفا أنه على عبد الناصر إعلان وقف القتال والاستسلام على أن يسلم جميع أعضاء مجلس الثورة أنفسهم لتريفليان السفير البريطانى ، وسرعان ما عاد صلاح سالم إلى صوابه وتطوع لقيادة منطقة السويس ، وقد رأيت به بنفسى وهو يغادر حجرة الاجتماع مسرعا ليلوى على شىء ليستقل عربة جيب إلى السويس حيث قيادته الجديدة .

ووضعت خطة الدفاع عن بورسعيد فى انتظار عملية الإنزال وبدأت معركة بورسعيد والتي صمدت إلى أن توقف القتال .

وفى تلك الظروف الصعبة كانت الإستراتيجية العامة لمصر كالآتى :

- ١ - عدم قبول الانذار البريطانى الفرنسى وكان هذا أول صدمة لقوى العدوان .
 - ٢ - إفلات القوات المسلحة من مصيدة سيناء بأقل خسائر ممكنة تحت ستار المعركة التعطيلية التى كانت قواتنا تخوضها فى الشرق .
 - ٣ - تجنب الدخول فى معارك جوية مع القوات المعادية .
 - ٤ - الدفاع عن مدن القناة إلى آخر طلقة وآخر رجل وتمركزت القوات المسلحة فيها كنواة لتمرکز حولها قوات جيش التحرير والفدائيين على طول القناة وفى العمق ووزعت الأسلحة على الشعب دون أى قيد من القيود .
 - ٥ - تعطيل الملاحه فى قناة السويس .
 - ٦ - صمود الجبهة الداخلية التى التفت حول قيادتها ، وخرج الشعب العربى من المحيط إلى الخليج فى تظاهرات عارمة تؤيد مصر وقائدها .
- وفشل العدوان

٥- الخلاصة

١ - لقد انتهى الصراع بتحويلات خطيرة فى موازين القوى على الصعيدين العالمى والإقليمى .

(أ) فعلى الصعيد العالمى انضم كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة فى جهد مشترك لتطويق الأزمة بعد الإنذار الروسى ، ومعنى ذلك أن القوتين العظميين كانتا فى ذلك

الوقت تقومون بجهد مشترك للحفاظ على النظام العالمى السائد .

(ب) وعلى الصعيد الإقليمى فإن تطورا خطيرا قد حدث فبعد أن كان الصراع يدور على أساس القطب الواحد وهو القطب الغربى أصبح ثنائى القطبية بعد أزمة السويس .

٢ - وأدت الحرب إلى تغيير طبيعة العلاقات داخل التكتل الغربى ، إذ حلت الولايات المتحدة بصفة نهائية محل حليفيتها لسد الفراغ فى المنطقة عن طريق «فكرة الحلف الإسلامى بزعامة سعود» وسبق ذلك محاولاتها لفرض مشروع إيزنهاور .

٣ - انتقل مركز الثقل الإقليمى - ولو إلى حين - من منطقة قناة السويس إلى الخليج العربى وهى الإستراتيجية التى عرفت بإستراتيجية شرق السويس .

٤ - حينما يفشل الردع يبدأ القتال ، وهذه نظرية سليمة فى الصراع العالمى تجعل الحفاظ على السلام أعلى من نفقات الحرب ، ويكفل خلل توازن القوى فى منطقة ما عاملاً على قيام الأقوى بالعدوان ، وإذا كانت القوة هى إحدى وسائل ممارسة السياسة فإنها بالقطع ليست وسيلتها الوحيدة ، ولاشك أن بريطانيا وفرنسا لولا لجوءهما إلى استخدام القوة لكان الحل أفضل مما وصل إليه عن طريق استخدامهما . إذ إنه ليست العبرة فى استخدام القوة ، ولكن العبرة فى تحويل أثر ذلك إلى حقائق سياسية ، الأمر الذى لم يحدث فى أزمة السويس .

٥ - إن الاستقرار العالمى أو الإقليمى لا يمكن أن يتم تحت تهديد نووى ، أو رادع تقليدى أو ضم الأراضى أو طرد السكان . . . إن مثل هذا الاستقرار استقرار ردىء حتى لو أدى إلى اتفاق سياسى إذ إن مثل هذا الاتفاق يعبر عن توازن القوى للموقعين عليه فقط ولا يعبر علاوة على ذلك عن توازن مصالحهم .

ولكن بالرغم من ذلك فإن استخدام القوة فى النظام العالمى أمر حدث فى الماضى ويحدث فى الحاضر، وسيحدث فى المستقبل سواء استخدمت وهى فى حالة السكون أى الردع ، أو فى حالة الحركة أى القتال .

وعلىنا أن نتذكر ذلك فالليوتوبيا هى مقتل الساسة .

الفصل العشرون

إدارة أزمة سقوط الطائرة

بان أميركان فوق لوكربي !!!

لم تكن الضربة الجوية التي وجهها الرئيس السابق للولايات المتحدة رونالد ريغان إلى الجماهيرية الليبية في ٢٦ / ٤ / ١٩٨٦ أخرجت في سلسلة الأزمات التي تواجهها ليبيا . فهي في مواجهات متتالية ربما من صنع أيديها وربما من صنع غيرها ممن يترصدون بها في الآكام الكثيفة لغابة السياسة الدولية المليئة بالنمور المفترسة والثعالب الماكرة .

وفي كثير من الأحيان تكون القرارات الليبية سببا مباشرا في إتاحة الفرصة أمام الغير لتجسيد أزمات ربما تحدث في الوقت غير المناسب للمسيرة العربية فتحول الأنظار بعيدا إلى اتجاهات فرعية تحول دون التركيز على الأخطار الداهية والأزمات الحقيقية التي تهدد المصير العربي .

فحينما تولت لجنة الطوارئ السلطة في الكرمين لمدة ٧٢ ساعة في سبتمبر / أيلول ١٩٩١ وأزاحت السلطة الشرعية في الاتحاد السوفيتي متمثلة في الرئيس جوربا تشوف سارع النظامان الليبي والعراقي وبعض الفصائل الفلسطينية بتأييد الانقلاب عقب البيان الأول مباشرة ، وعلقت وقتئذ على هذا الموقف في «تأملات في جريدة الأهالي» بقولي « مرة أخرى لا اعتراض لنا على أي موقف فالحديث كله عن تأييد أو اعتراض يتم دون توفر المعلومات الكافية التي يصدر على أساسها قرار رجل الدولة . . الحديث كله عن مرحلة صناعة القرار قبل إصداره . كان الموقف غامضا تحوطه السحب الكثيفة التي تمنع الرؤية فكان الأخرى أن نترث حتى تتوفر المعلومات عن الاتجاه الحقيقي للعاصفة وحتى ينقشع الضباب خاصة في نظام سوفيتي جديد أصبح له مؤسساته التي قللت من دور الحزب وأجهزة الأمن والقوات المسلحة ، كان القرار متسارعا في إعلان عن العواطف ، أكثر منه ترجمة أمانة لإعمال العقل وإجراء الحسابات ، فالقرار لا يصدر دون رؤية أو تعقل ، ولكنه يطبخ دائما على نار هادئة أو حامية حسب الظروف وب عقل بارد ليس به ذرة من انفعال ، لأن صاحب القرار لن

يتحمل نتائجه خاصة في أنظمتنا الغربية حيث لا حساب أو مساءلة، ولكن النتائج تقع دائما على رأس الشعب الذى لاحول له ولا قوة(*) .

حدث ذلك منذ أسابيع تتابعت فيها الأحداث وفرقت فيها الزلازل لتغير في كثير من الثوابت التى تمسكنا بها ربما بحق وربما بغير حق ، ومن ضمن ما تغير كان القرار الليبي سواء في مرحلة صناعة أو مرحلة صدورة ، فقد لمست ذلك بنفسى أثناء وجودى في ليبيا لحضور ندوة أشرف عليها مركز دراسات العالم الإسلامى عن الدروس المستفادة من حرب الخليج وتأثير ذلك على الأمن القومى العربى

(* * *)

هبطنا في مطار طرابلس وأزمة سقوط الطائرة بان أميركان فوق لوكربى بإسكتلندا تتصاعد في سرعة رهيبية لتهدد بعدوان جديد على ليبيا وبأزمة ساخنة في منطقة تتوالد فيها الأزمات المتنوعة بحيث لا تخبو أزمة الا وتشتعل أخرى ، وبذلك لا ترك فرصة للبحث المتعمق عن الأسباب الحقيقية التى تحفز على عدم استقرار المنطقة لتتفرع إلى التنمية ورفع مستوى معيشة شعوبها .

وقبل أن نسترسل في الحديث ، ما هى قصة هذه الطائرة ؟

في ٣١ ديسمبر (كانون أول) عام ١٩٨٨ سُحنت حقيبة على الخطوط المالطية في السفرية ك م . ١٨ المتجهة إلى فرانكفورت على أساس أن محطتها الأخيرة مطار جون كيندى عبر فرانكفورت ولندن وتحتوى الحقيبة على ملابس ومظلة شمسية وقنبلة موجودة في جهاز مضبوط للانفجار في الطائرة أثناء طيرانها ، وحولت الحقيبة إلى خطوط بان أميركان الرحلة رقم « بى - ٣ - ١ » إلى BA 103 A في فرانكفورت المتجهة إلى نيويورك عبر لندن وبعد ٣٧ دقيقة من طيرانها من لندن انفجرت القنبلة فوق لوكربى بإسكتلندا وتسببت في مقتل كل ركابها البالغ عددهم ٢٥٩ بالإضافة إلى طاقم الطائرة وعدده ١١ فردا .

وعقب هذه المأساة التى لايمكن أن يوافق على حدوثها إنسان عاقل تضاربت التصريحات الأمريكية ، وتناقضت اتهاماتها ، فأعلن أحد مسئولى المخابرات الأمريكية أن تفجير الطائرة تم بناء على خطة مشتركة بين إيران وسوريا وليبيا ، وهى الدول التى كانت تتهمها واشنطن في ذلك الوقت برعاية الإرهاب ، ونفت الدول الثلاث أى صلة لها بالحادث إلا أن رواية أخرى كانت قد بدأت تجد تأييدا متزايدا في أوساط المخابرات الأمريكية وتتلخص في أن إيران هى التى وراء الحادث وذلك انتقاما لإسقاط البحرية

(*) أمين هويدى - الأهلى في ١٨ / ٩ / ١٩٩١ .

الأمريكية طائرة إيرانية فوق مضيق هرمز في ٣ يوليو / تموز ١٩٨٨ وكان جميع ركاب الطائرة الإيرانية قد لقوا مصرعهم في الحادث إلا أن الولايات المتحدة إعتذرت عن ارتكاب الحادث مبررة إياه بأنه نجم عن خطأ بشري حدث إبان الحرب العراقية الإيرانية، وجل من لا يخطئ ولكن سرعان ما تحول أصعب الاتهام الأمريكي إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومقرها دمشق وأكدت المخابرات الأمريكية أنها هي التي قامت بتفجير الطائرة . وكما نلمس كانت قرارات الاتهام متضاربة متناقضة .

وفي أوائل عام ١٩٨٩ نام الموضوع وكتب على الملف « تحفظ القضية لعدم معرفة الفاعل) وعلمنا أن نقف هنا لحظة لمعرفة معنى حفظ القضايا السياسية . في مسرح السياسة الدولية، فليس معنى قفل التحقيق إنهائه ولكن معناه دائماً وضعه على الرف ليكون جاهزاً لإبرازه وقت الحاجة . . ليس مهما معرفة الفاعل أو تحديد من ارتكب الجريمة، ولكن الأهم من ذلك أن « يلبس » من يقع عليه الخيار الجريمة التي قد يكون قد ارتكبها فعلاً أو التي قد يكون بريثاً منها لخلق نقطة ساخنة، تكون سائراً لإجراء معين عقد العزم على القيام به وتنفيذه . لأن ممارسة الدبلوماسية تتم بطريقة منفصلة عن العامل الأخلاقي، وتأييداً لذلك فإنه يحكى أن ونستون تشرشل زار أحد المدافن ووجد مكتوباً على شاهد أحد الموتى « كان دبلوماسياً مبدعاً وعلى جانب كبير من الأخلاق » . فعلق وهو يضع باقة من الورد على المدفن « لم أكن أعلم أن قبراً واحداً يمكن أن يدفن فيه شخصان » . وأعاد قبعته العالية إلى رأسه وانصرف وهو يتظاهر بالحزن العميق .

وفي ١٥ نوفمبر / تشرين ثانى ١٩٩١ سحب ملف القضية الذى كان قد سبق حفظه لعدم معرفة الفاعل من فوق الرف وأعلن المتحدث باسم البيت الأبيض أن الرئيس جورج بوش أصبح متيقناً أن ليبيا وراء الحادث المؤسف وأن الرئيس يجرى مشاورات مع عدد من قادة دول العالم من بينهم رئيس الوزراء البريطانى جون ميجور للاتفاق على إجراءات عقابية دولية ضد ليبيا ، وأضاف بأن واشنطن تحتفظ لنفسها بحق العمل المنفرد ونفى المتحدث - ويسابحان الله - أن يكون لسوريا أو إيران علاقة بالحادث . وسرعان ما أصدرت السلطات القضائية البريطانية والأمريكية قراراً باتهام كل من عبد الباسط محمود والأمين خليفة - قيل إنها في المخابرات الليبية - بارتكاب الحادث وطالبت بريطانيا التي ترضى بأن تكون وبصفة دائمة ذيلًا للسياسة الأمريكية لتحفظ لها بدور على مسرح الأحداث بتسليم المتهمين الليبيين لمحاكمتها أمام المحاكم البريطانية لأن الحادث وقع فوق اسكتلندا وهي جزء من أراضيها !!!

والسؤال الأول بعد أن سردنا القصة المثيرة هو: لماذا وقع الخيار على ليبيا « لتلبس »

الجريمة التي كان ملف تحقيقاتها قد حفظ لعدم معرفة الفاعل؟ والسؤال الثاني هو لماذا سحب الملف من فوق الرف الآن وفي هذا الوقت بالذات؟

* * *

والسؤالان يفرضان نفسيهما وسط أعاصير الأحداث .

لماذا ليبيا بالذات؟ ليبيا لها ملف « سوابق » مكتظ بالتهمة في مجال الإرهاب « فالجماهيرية العظمى » - ولأسباب غير واضحة متهمه بتدعيم كل حركات التطرف في العالم ، سواء كانت عربية أو غير عربية بداية من « أبو نضال » ومرورا « بكارلوس » و« الألوية الحمراء » و« ثوار إيرلندا » ونهايه بدعم الهنود الحمر . . . والدولة « ذات السوابق » من السهل « تلييسها » سابقة أخرى حتى لو أنها انتوت التوبة والهداية ، فالماضى يلاحق صاحبه علاوة على أن الخصوم يعتقدون أن الجماهيرية لم تسلك هذا الطريق عن طواعية ولكن كان ذلك رغم أنفها خوفا من تكرار « علقه » عام ١٩٨٦ وأنها مستعدة للعودة إلى أعمالها السابقة إذا تيسرت الظروف كما حدث عند تدعيمها للجنة الطوارئ في موسكو التي انقلبت على الشرعية حتى قبل توفر المعلومات عن حقيقة اتجاه الرياح ويضيف هؤلاء أن الجماهيرية دولة مشاكسة « لا تريد أن تدخل المصيدة كالأخرين ، وكان موقفها في حرب الخليج يحوطه علامات الاستفهام فلا يعرف أحد على وجه الدقة هل كانت مؤيدة للعراق أم مناهضة له ثم إنها من الدول القليلة التي لم تتركب القطار السريع إلى مدريد وتعارض المفاوضات العربية الإسرائيلية باعتبار أن الصراع وجود وليس صراع حدود ثم - هكذا يقولون - فإن النظام الليبي خارج عن العرف الدولي في منظماته وهياكله وتسمياته وفوق كل ذلك فهو نظام يمتلك ترسانة حربية مقلقة بغض النظر عن الشكوك في قدرتها القتالية ، كما ثبت في الحرب الطويلة في تشاد كما تمتلك المعامل الكيماوية التي يظنون أنها تنتج الأسلحة الكيماوية في سلسلة تطلعاتها لتمتلك الأسلحة شديدة التدمير ، ولا ينسون أنها حاولت شراء قنبلة ذرية من الصين الشعبية في أيام « العذرية الثورية » بعد الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ .

إذن فالملف المكتظ بالأحداث والشكوك والمواقف يرشح ليبيا لكى « تلبس » تهمة نفت ارتكابها بشدة وقت حدوثها ومازالت تنفيها حتى الآن .

طيب ولماذا سحب الملف الآن من مكانه على الرف في الخزائن المقفلة ؟ مر على الجريمة سنوات ثلاث ونسيها البعض وتناساها البعض الآخر ثم قاربت المدة القانونية على سقوط الاتهام من الانتفاء ، وكان من الممكن التفاوضي عنها في ظل النظام العالمى الجديد الذى يرفع شعارات التعاون المتبادل وحل التناقضات دون استخدام القوة مع العمل على التعايش معها . . . وطبعاً ليس أمامنا الإجابة على السؤال الصعب إلا الاستنتاجات

فصعوبة الموضوع تكمن في أنه يتعلق بالنيات، والنيات علمها عند الله سبحانه وتعالى وعلى أى حال فقد تكون الإجابة في أحد الاحتمالات التالية وربما فيها جميعا:

● قد يكون للتغطية على الجمود الحالى غير المبرر للمحاولات الخاصة بالصراع العربى الإسرائيلى، خاصة بعد « مهرجان مدريد » ودقة الموقف الأمريكى أمام الأعباء « إسحاق شامير » . . وفى مواجهة ذلك لأبأس من خلق أزمة جديدة مضى على حدوثها ثلاث سنوات حتى ينشغل العالم بأزمة فرعية عن الأزمة الرئيسية، وهى الاحتلال الإسرائيلى لفلسطين، ونحن نعتقد أنه كلما ازداد الموقف الإسرائيلى تعنتا فى الشرق كلما زاد احتمال استخدام القوة ضد ليبيا فى الغرب فسياسات الدول العظمى تفضل التحرك على مواجهات واسعة تنتحاشى أن تحاصر نفسها فى مواجهات ضيقة، وكذلك فهى تميل إلى سياسة الترابط Linkage أى ربط الأزمات بعضها ببعض .

● وقد يكون الهدف تحجيم الدور الليبى بصفة جذرية والجرى وراء ترسانتها الحربية ومعاملتها الكيماوية فبعد محاولاتها لتمشيط العراق فلا بأس من تعزيز ذلك بتمشيط ليبيا .

● وربما يكون الهدف الأمريكى الضغط على ليبيا فى الغرب لتلين بعض المواقف العربية فى الشرق التى مازالت تشدد، فإثارة الأزمة قد تكون رسالة غير مباشرة موجهة إلى سوريا لأن التنازلات الثقيلة التى قدمتها ليست بكافية .

● وربما يكون الهدف هو تثبيت الموقف الأمريكى القائد فى النظام العالمى الجديد باعتباره « الشرطى العالمى الوحيد » الذى أخذ مسئولية تنظيم المرور فى العالم والسيطرة على كل الأنوار الحمراء والخضراء والصفراء على ظهر الكوكب الذى نعيش فيه .

* * *

وعلى هامش الأزمة يمكن للعين المدققة أن تلتقط بعض الغرائب .

فقد اطلعت وأنا فى ليبيا على مذكرة المدعى العام الأمريكى، والمذكورة لم تتهم الجماهيرية كدولة بالجريمة، ولكن كان الاتهام مركزا على فردين من ليبيا نصت المذكرة على ارتكابها حادث تفجير الطائرة منذ ثلاث سنوات فوق اسكتلندا، كما أن مذكرة المدعى الأمريكى لم تطالب بتسليم الليبيين لمحاكمتهم فى دول أجنبية لأن الرجل يعرف تماما أن القوانين الدولية تمنع ذلك، وبالرغم من هذه الحقائق إلا أن السلطات الأمريكية تطالب بتسليم المتهمين الليبيين استنادا إلى قانونين أمريكيين صدرا عام ٨٤، ١٩٨٦ يعطيانهما الحق فى ملاحقة الأعمال الإرهابية المرتكبة ضد الأمريكيين فى الخارج، ومعنى ذلك أن هناك تناقضا حادا بين رجال القانون ورجال السياسة فى الولايات المتحدة، ويزداد الأمر غرابة حينما نجد أن

بريطانيا العظمى تطلب من الجماهيرية العظمى أيضا تسلم المتهمين في نفس الوقت ، ومعنى ذلك أنه إذا تحقق المستحيل وقبلت ليبيا تسليم المتهمين فإن أزمة حقيقية سوف تتولد عن الطلب المزدوج من بريطانيا والولايات المتحدة بتسليم المتهمين ، وهنا قد تتفق الدولتان على أحد الحلول الآتية للخروج من المأزق : فلما أن يحاكم المتهمان أولا في واشنطن وبعد صدور الحكم ينتقلان إلى بريطانيا العظمى لمحاكمتها من جديد ، أو يحاكم فرد من الاثنين أمام المحاكم الأمريكية ويحاكم الآخر أمام المحاكم البريطانية ، وإذا تعذر ذلك قد يحاكم المتهمان في دولة محايدة !!! ألا تعتقدون معى أن الموقف غريب وعجيب !!

ثم وفي نفس الوقت أثبتت سلطات التحقيق اللبنانية أخيرا تورط شبكة تابعة لجهاز الموساد الإسرائيلي في تفجير أحد مباني الجامعة الأمريكية في بيروت ، وهو ما يتطلب من أمريكا التعامل مع كافة الأحداث بمكيال واحد . . فهل ستفعل ذلك أم إنها ستطبق سياستها بطريقة انتقائية كما حدث في إصرارها على تدمير الترسانة العراقية بما في ذلك الأسلحة شديدة التدمير مع ترك إسرائيل بترسانتها النووية لتصبح القوة العظمى الإقليمية في المنطقة ، هل ستطبق الولايات المتحدة الأمريكية الشرعية الدولية بطريقة انتقائية في حادث الإرهاب كما طبقتها بضرب العراق الذي رفض تنفيذ قرارات مجلس الأمن وعدم التصدي لإسرائيل ، وهى ترفض تطبيق قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة بتعنت واستخفاف وعنجهية لا يمكن أن تقوى عليها لو أن المعاملة كانت بالمثل ؟ ألا تعتقدون معى أن الموقف غريب وعجيب !!؟

ثم إذا انتقلنا إلى ليبيا نفسها لوجدنا موقفا غريبا كما لمستة بنفسى ، فليبيا الرسمية تدير الأزمة بطريقة حكيمة وذكية تدل على أنها تعلمت من الماضى فهى تلجأ إلى الأساليب القانونية والدبلوماسية الهادئة وتخلت عن التصريحات العصبية ، وتحاول أن تجعل من الأزمة أزمة عربية أمريكية وليست ليبية أمريكية وعينت قاضيا بدرجة رفيعة للتحقيق مع المتهمين على ضوء مذكرة المدعى العام الأمريكى ودعت كل الدول المعنية لترسل مندوبها لحضور المحاكمة . . . إجراءات طيبة وحكيمة .

ولكن اللجان الشعبية تتصرف وكأنها حصان جامح انفلتت عن قيادته ، فهى مازالت ترفع الشعارات الساخنة التى يتعذر تنفيذها ومازالت تتبع الصخب والصوت العالى الذى لا ينفع ولا يجدى وتنادى بالويل والثبور تحت مظلة الثورية بمفهومها الخاطئ ، لأن الثورية الحقيقية هى التى تتعامل مع الممكن وتدير الأزمة بطريقة ناجحة تتفادى بها المواجهة ، وعلى الجماهيرية أن تنسق تحركاتها وأن تعمل على كبح جماح الأحصنة الجامحة لتسير مع الركب حتى تكمل المشوار .

قال الحكيم والقائد الصينى العظيم « صن تزو Suh - Tzo » منذ مائة سنة قبل الميلاد « إذا كان العدو هو الأقوى واثار الأعصاب لا تحاول إثارته وتجنب المواجهة وإذا كان العدو هو الأضعف وهادئ الأعصاب اعمل على إثارته حتى يقع فى الفخ » . والأزمة تدور بين صياد ماكر يعمل على توريط فريسته حتى ينقض عليها ، فإذا كان الصياد ينصب الفخاخ فعلى الفريسة مفاداتها ، والأزمة كلها أولا وآخرها ليست قانونية لمعاقبة مجرم ولكنها سياسية حتى يتم إعادة رسم خريطة المنطقة حتى تبقى ليبيا خارج الملعب تعاني من مشاكلها وتلحق جراحها ، فهذا أفضل من تركها حرة تسبب المشاكل للآخرين فوضعها فى القفص مؤقتا يساعد على عدم تعطيلها ما يتم بين العرب الآخرين وإسرائيل تطبيقا لاستراتيجية الترابط .

الفصل الحادى والعشرون

النظام الإقليمى العربى بعد توقف الحرب العراقية الإيرانية(*)

لم يكن أحد يذهب به الخيال أن يتجه النظام العراقى دون سابق إندار بعد إيقاف الحرب العراقية الإيرانية إلى مهاجمة الكويت ويعلن ضمها إليه كإحدى محافظات ممدعا إلى عملية «عاصفة الصحراء» لإجباره على العودة من حيث أتى وماتلا ذلك من بناء نظام إقليمي صعب وثقيل بعد نظام إقليمي مواتٍ للعرب بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ولكى نعرف مدى الفرق بين ما كنا عليه وقتئذ وبين ما أصبحنا عليه بعد حرب الخليج الثانية أضفنا هذا الفصل عسى أن يفيدنا فى نظرتنا المستقبلية وحتى لانستمر أسرى لما حدث .

١ - النظام الإقليمى بعد توقف الحرب

ليس معنى توقف الحرب العراقية الإيرانية توقف الصراع فى المنطقة بوجه عام أو بين العراق وبعض الدول العربية وإيران ، فقد توقف القتال بناء على قرار مجلس الأمن ٥٩٨ واتخذت قوات حفظ السلام الدولية مواقعها للفصل بين المتحاربين إلا أن المفاوضات مازالت مستمرة متعثرة حتى الآن لاتجد حلا للأسباب التى دعت إلى قيام الحرب ، وفى تقديرنا فإن النقطة الحرجة التى ستحول دون اتفاق قريب هى الوضع فى شط العرب ومصير اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ . أما عن تبادل الأسرى والتعويضات واحتلال العراق لجزء من الأرض الإيرانية فكلها تفريعات جانبية للتناقض التاريخى بين البلدين .

ولذلك فالمرحلة الحالية هى مرحلة الاستقرار القلق والسلام المراوغ ومرحلة اللاسلام

(*) أقيمت الأفكار الرئيسية فى هذا الفصل فى مؤتمر صبيح دعت إليه وزارة الخارجية فى أبو ظبى بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية بفترة قصيرة .

واللاحرب والتي يحاول فيها كل طرف كسب معركة « توازن القوى » من سباق تسليح مستمر تحسباً للاحتتمالات ، ولا يمكن لأحد أن يحدد تماماً إلى أى مدى يستمر هذا الوضع في المستقبل ولا إمكانية استئناف القتال من جديد إذا رأى أحد الطرفين أن ذلك سوف يعدل من أوضاعه إلى الأفضل ، والحكم في ذلك هو الحالة التي سوف تسير عليها محاولات تعديل موازين القوى . وفي رأينا فإن الحرب توقفت وموازن القوى في صالح العراق سواء من ناحية الكم أو الكيف ، سواء في القدرة القتالية للقوة الضاربة العراقية ، أو في قدرة العراق على شل المجهود الحربي الإيراني بطريقة أفضل ، أو في حصوله على أوراق ضاغطة تتمثل في احتلاله لمساحات من الأراضي الإيرانية .

وعلى أى حال فليس من المصلحة العربية أو العراقية استئناف القتال مرة أخرى لأن ما يبدو من المناورات الدولية الجارية يشير إلى احتمال تدخل دولي لإجبار العراق على التوقف إن استؤنف القتال مرة أخرى في أوضاع قد لا تكون أفضل مما هي عليه الآن . ولذلك فمهما استمرت المحاولات لإطالة فترة اللاسلام واللاحرب ومهما قدمت الإغراءات لدفع العراق لاستئناف القتال فمن واجب النظام العراقي وبإقناع من الدول العربية ألا يلتقط الطعم .

ولتنفيذ هذه الإستراتيجية يمكن اتباع الاقتراحات التالية :

* أن يتبع العراق إستراتيجية الردع لتجنب القتال ولابد أن يصل الردع العراقي إلى الحد الذي يقنع الطرف الآخر وهو يعيد حساباته أن نتيجة استئنافه للقتال ستوقع به خسائر لا قبل له بها تؤدي إلى سقوط نظامه وتجعله أكثر التصاقاً ببائنة المفاوضات .

* أن تستمر الجهود العربية في مساندة العراق ومساعدته على الصمود في مرحلة تنفيذ قرار مجلس الأمن والارتفاع بمستوى قدرته الرادعة ومنعه من التورط في قتال ليس في صالح أهدافنا القومية وبالتأكيد يهدد أمن دول الخليج .

* أن يتزامن التطبيع العربي مع إيران مع الخطوات التي تقدم عليها لتحقيق المصالح العربية واستقرار الأوضاع في المنطقة ، مع محاولة تشجيعها على الاعتدال وتوفيق أوضاعها لتتفق وتتسم مصالحها مع مصالح العائلة الإقليمية وعلى الدول العربية التي لها علاقات خاصة مع إيران إقناعها بالدخول في حوار جاد للتسوية بدلاً من استمرارها في سياسة « كل شئء أو لا شئء » فهي سياسة غير واقعية وغير حكيمة ولم تجلب على مدى التاريخ إلا الويل والدمار للأطراف التي راهنت عليها . . . إن السلام الطويل لن يكون إلا نتيجة لاتفاقيات تعتمد على توازن المصالح وليس فقط توازن القوى .

* قيام الدول العربية بالتنسيق مع العراق لشن « هجوم سلام » فاقترح البدائل التي

تحرك الجمود الحالى وسواء استجابت إيران أو أعرضت فإن النتيجة إيجابية فى الحاليتين لأن فى حالة الاستجابة فإن هذا يحقق مانريد وفى حالة الإعراض فإن ذلك سيزيد فى عزلة إيران داخليا وخارجيا .

وعلى العرب — خاصة دول الخليج — أن يبنوا خططهم على أن الصراع سوف يستمر فى المنطقة لفترة غير منظورة حتى بعد الاتفاق على تنفيذ قرار مجلس الأمن للأسباب التاريخية المعروفة ، وكذلك لطبيعة النظام الثورى فى إيران إذ من طبيعة هذه النظم التطرف وعدم التخلّى بسهولة عن أغراضها الثورية لاعتقادها أنها صاحبة رسالة لابد من تنفيذها حتى بتخطى الحدود السياسية بتصدير الثورة لأنها تضع حدا فاصلا بين علاقاتها مع الآخرين كدولة وعلاقاتها كثورة ، وإن لم تعلن عن ذلك وغلفته بالسرية والكتمان . فبالرغم من محاولات التطبيع بين إيران وبعض دول الخليج فإن ذلك لن يتم على حساب مصداقية الثورة الإسلامية فى المنطقة أو على حساب علاقاتها المصرية مع القوى الثورية فى هذه الدول ، كما ورد فى تقرير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية ، فهناك إذن فرق بين إيران الدولة وإيران الثورة وعلى الدول العربية أن تتعامل مع كل من السياستين العلنية والتحتية للإدارة الإيرانية فى وقت واحد ، وقد يظن البعض أن هناك تراجعا من طهران عن سياستها الثورية فهذا أمر نتمناه مع تذكر أن السياسة ليست مجرد أمانى وأقوال ولكنها أفعال ، فهم مازالوا يؤمنون بغرسيه الخليج وبأنه منطقة نفوذ لهم وأنهم الدولة الإقليمية العظمى فى المنطقة تتحكم فى الخليج والمضيق ولذلك فهم يؤمنون بأن الشاه كان على حق باستيلائه على الجزر وهم يتحدثون عن علاقاتهم التاريخية مع هؤلاء الذين يعيشون فى الشاطئ الغربى للخليج وأن الفقيه مسئول عن الدعوة الإسلامية فى المنطقة ويقول فى تعليقاته فى أكتوبر عام ١٩٨٨ إلى السلطات الثلاثة « إننى لن أسمح مادمت حيا أن تتغير سيرة سياستنا الراهنة » وإجراءات إيران الأخيرة بخصوص رواية «آيات شيطانية» لسليمان رشدى تدل على تغليبها للاتجاه الثورى على النتائج السياسية التى تحتاج الى إتباعها فى موقفها الصعب .

إذن فنحن أمام مرحلة توقف فيها القتال مع استمرار الصراع بوسائل أخرى غير القوات المسلحة وعلى الدول العربية أن تحجب بوضوح عن الأسئلة التالية :

ماهى الإستراتيجية العربية فى مرحلة المفاوضات لمحاولة تنفيذ القرار ٥٩٨ ؟

ماهى الإستراتيجية العربية لو امتدت هذه الفترة واختل توازن القوى لصالحها؟

كيف يمكن توزيع الأدوار منعا للاستقطابات المتعددة لتحقيق المصالح العربية؟

على الدول العربية أن تحدد استراتيجيتها فى التعامل مع كل من إيران الدولة التى تريد

الإسراع في تطبيع ظاهري وإيران الثورة التي تستخدم ذلك في تحقيق أغراضها التي تتناقض مع الأغراض العربية حتى تقضى على العزلة الإقليمية التي أوجدت نفسها فيها وتشق الصف العربي علاوة على ذلك ، علما بأن الموقف العربي في اتجاهاته مع إيران متناقض أصلا . . إيران تقسم دول المنطقة إلى درجات ثلاثة :

الأولى وتشمل عمان ودولة الإمارات وقطر وهي تريد توثيق علاقاتها معها ولو إلى حين .
الثانية وتشمل الكويت والبحرين وهي تريد توثيق علاقاتها معها لفتح الطريق أمام سياستها الثورية .

الثالثة وهي السعودية والتي تعتبر التطبيع معها بمثابة انتحار للثورة .

فهل في ظل العلاقات العربية - العربية الحالية أو العلاقات العربية الإيرانية القائمة يمكن الاتفاق على استراتيجية عربية واحدة مع كل من إيران الدولة وإيران الثورة؟ ما الموقف إذا استمرت إيران في توثيق علاقاتها مع الجماعات الثورية التي تعمل تحت الأرض في بعض الدول العربية علما بأننا لانميل إلى الأخذ برأى البعض من أن إيران سوف تركز مركز ثقل سياستها نحو باكستان وأفغانستان ، خاصة بعد الانسحاب السوفيتي من الأخيرة ولكننا نعتقد أنها ستركز سياستها في الخليج جنوبا ثم غربا حيث إن النتائج أكثر بريقا وحسما من وجهة نظرها .

أسئلة ملحة تحتاج إلى إجابة واضحة من دول مجلس التعاون وكذلك من دول إعلان دمشق .

٢ - النظام الإقليمي العربي - حقائق جيوبوليتيكية :

تبلورت عدة حقائق جيوبوليتيكية أثناء الحرب العراقية الإيرانية وبعدها يمكن إجمالها في الآتي :

١ - تآكل قوة الدولة المفردة على مواجهة التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية ، وفي غياب الإرادة القومية المتمثلة في الجامعة العربية اتجهت الدول العربية إلى تكوين أنظمة «تحت إقليمية» على أساس تنفيذ الممكن بدلا من التمسك بما تراه مستحيلا بغرض خلق أنواع عن التعاون أو العمل الجماعي بحثا عن تكوين إرادة جماعية جزئية لتعويض مالمسته عن عجز الإرادة القطرية ومن تآكل الإرادة القومية الشاملة ومهما قيل من سلبيات هذه المحاولات فإن مجرد اتجاه الأنظمة الحاكمة إلى العمل الجماعي سواء بالإعلان الذي ينقصه جدية التنفيذ أو بالتنفيذ الذي ينقصه الإقدام والمحاط بالشكوك السياسية بين أعضائه يؤكد

هذه الحقيقة . ولكن بالرغم من هذه الاتجاهات فإن الإرادة . العربية الشاملة أو الجزئية غير قادرة على فرض نفسها على مسرح الأحداث . فالمسألة ليست تنظيم وتجميع كتل . . . وضمها إلى بعضها البعض ولكن المسألة في حقيقتها هي ضم إرادات وإمكانات فردية أو جزئية مع بعضها لينتج عن ذلك إرادة جديدة فاعلة تنقل دولها المشتركة إلى حالة أفضل وهي تواجه التحديات . . . إن أى إجراء في هذا المجال يحتم علينا أن نتساءل أولاً : ماذا يضيف إلى إرادتنا سواء على المستوى القطرى أو تحت الإقليمى أو الإقليمى ؟

٢ - هناك نقط ساخنة بعرض المساحة العربية تستنزف قدراتنا . . فإذا ركزنا على المشرق العربى لوجدنا أن دول مجلس التعاون في مركز دائرة الأزمات وليس قوس الأزمات كما أسماه زبيجنو بريجنسكى مستشار الأمن السابق للرئيس جيمى كارتر . هذا المركز وسط محيط دائرة تقع عليها هذه النقاط : الحرب العراقية الإيرانية ، الصراع العربى الإسرائيلى ، التناقضات الأثيوبية العربية بخصوص إرتريا ، مشكلة الجنوب في السودان إن يجرى في محيط الدائرة يؤثر على مركزها سلبا وإيجابا إذ يدفعها لتصبح طرفا فيما يجرى شاءت أم رفضت .

٣ - إن دول مجلس التعاون جزء من كتلة استراتيجية أكبر تحد شرقا بالعراق والخليج العربى وغربا بالبحر الأحمر ووادى النيل وشمالا بالبحر المتوسط وجنوبا ببحر العرب . هذه الكتلة تضم منابع النفط وخطوط مواصلاته ولا يمكن الفصل بينهما لأن تأمين المنبع مع تعرض خطوط المواصلات استراتيجية فاشلة علاوة على أن هذه الكتلة تتحكم في ثلاث بوابات فهي مضيق هرمز ، وباب المندب ومضيق قناة السويس فخطوط الملاحة المتجهة من الخليج إلى الشرق الأقصى كذا المتجهة إلى شرق وغرب أفريقيا يتحكم فيها مضيق هرمز بينما يتحكم في خطوط الملاحة المتجهة إلى أوروبا عبر البحر الأحمر المضائق الثلاثة . لقصرها وانخفاض تكاليفها ومعنى ذلك أن قطع خطوط المواصلات في أى جزء من أجزائه لا يقطع فقط تدفق النفط عبر خطوط المواصلات أى النقل بل يعنى في نفس الوقت قطعه من المنبع أى الإنتاج . كما أن قطع النفط من المنبع أى الإنتاج يؤثر في حجم الملاحة عبر المضائق أى النقل .

٤ - زادت أهمية البحر الأحمر كخط مواصلات لبتترول الخليج نتيجة للتهديد الإيرانى لحرية الملاحة في الخليج عبر مضيق هرمز سواء باستخدام القوات الجوية أو البحرية أو الصواريخ ، ونتيجة لذلك مدت السعودية خط أنابيب لنقل البترول عبر شبه الجزيرة غربا إلى ينبع على البحر الأحمر ثم مدت العراق نتيجة للإجراءات السورية خط أنابيبها عبر تركيا إلى البحر المتوسط ثم أوصلت حقولها الجنوبية بخط الأنبوب السعودى فأصبح جزء كبير

من البترول العراقي ينقل بواسطة خط الأنابيب السعودي عبر شبه الجزيرة إلى ينبع وقامت إيران أيضا بمد أنابيب ودفع موانئ الشحن شرقا في اتجاه مضيق هرمز لتبتعد عن مدى الطيران العراقي كما مدت اليمن الشمالي خط الأنابيب من منابع بترولها المكتشف حديثا إلى ميناء الشحن في رأس عيسى على البحر الأحمر كما يزمع اليمن الجنوبي القيام بإجراء مماثل بعد حل مشكلة الحدود مع اليمن الشمالي على أساس المشاركة في إنتاج الحقول التي كانت محل خلاف(*) وإذا أضفنا إلى ذلك خط الأنابيب المصري من عين السخنة إلى سيدى كرير على البحر المتوسط كذا خط البترول الإسرائيلي من إيلات إلى أسدود لتجسد أمامنا أهمية البحر الأحمر المتزايدة الأمر الذي يحتم علينا وضعه في الاعتبار عند رسم استراتيجية الأمن القومى للمنطقة .

ويزيد من أهمية هذا البحر الآن وجود الخط الملاحي الجديد من نوبيع إلى العقبة ليصل بين مصر والبلاد العربية شرق خليج العقبة بعد أن حال وجود إسرائيل دون ذلك كما أنه يوجد على البحر الأحمر ثلاث قوميات هى القومية العربية والإسرائيلية والحبشية علاقاتها متناقضة الأمر الذى يحتم وضعه أيضا في الاعتبار عند رسم استراتيجية الأمن الخليجي لأن البحر الأحمر يشكل الخطوط الخلفية للمنطقة .

٥ - علاوة على التهديدات الداخلية فإن التهديدات الخارجية لدول مجلس التعاون قد تكون :

(أ) من الغرب تقوم أثيوبيا بتهديد الملاحة في البحر الأحمر مما يسبب تهديدا مباشرا للسعودية وغير مباشر لمواصلات باقى دول المجلس . . . إن كل الأغراض الإستراتيجية لدول المجلس - عدا السعودية - خارج مرمى التهديدات الأثيوبية سواء قامت بذلك بمفردها أو بالتعاون مع آخرين . ونحن نعتبر أن هذا التهديد بعيد الاحتمال .

(ب) من الشمال بواسطة إسرائيل وفي قدرتها القيام بعمليات مثل عمليات ضرب المفاعل أوزيراك في بغداد أو رئاسة المنظمة في تونس تهدد بها منابع البترول سواء بالوكالة أو لخدمة أغراضها الخاصة وتدخل كل من السعودية والكويت داخل مدى القوات الجوية الإسرائيلية ويمكن لإسرائيل أن تهدد باقى الدول باستخدام التمويل بالوقود من الجو أو بالبحر على إحدى حاملات الطائرات في الخليج أو بالدوريات بعيدة المدى كما يمكن لإسرائيل أن تهدد خطوط المواصلات في البحر الأحمر بوسائل متعددة .

(ج) التهديد الحقيقى من الشرق يأتى من إيران بعد أن أثبت العراق أنه درع الدفاع

(*) وذلك قبل وحدة اليمنين .

عن شبه الجزيرة من ناحية الشرق(*) بينما يتصاعد الخوف من سقوط البصرة في إحدى مراحل الحرب أصبحت الكويت في خطر حقيقى كذا دول الخليج ولاحتياج إيران للقيام بعمليات غزو لردع دول المنطقة فكل الأغراض الاستراتيجية داخل مدى قواتها الجوية وصواريخها ويمكن لإيران أن تتحكم في حرية الملاحة في الخليج ولا يحول دون ذلك القوات العراقية أو الأجنبية التى كثفت من تواجدها بناء على استدعاء الدول المعنية ولا ينتظر انسحابها في المستقبل المنظور .

(د) أما عن التهديدات العالمية فهى خارج قدرة دول المنطقة للتفاوت الكبير بين حجم التهديد والإمكانات المتاحة .

وعلىنا أن نلاحظ أن تعرض دول المجلس لهذه التهديدات ليست متساوية فبينما نجد أن السعودية معرضة من كافة الاتجاهات بكل التهديدات نجد الكويت معرضة بالتهديد من الشمال الشرقى بينما البحرين وقطر ودولة الإمارات تواجه هذا التهديد الأساسى من إيران وبينما تتفاوت التهديدات إلا أن الدول مرتبطة بالسعودية وهى الدولة الإقليمية العظيمة داخل المجلس وتشكل العمود الفقري للسياسة الدفاعية وهذا يرر لنا تناقضا بين الحاجة إلى الاعتماد على السعودية من جانب والخوف من توريط باقى الدول فى نزاعات لا تهددها بصفة مباشرة ولكنها تهدد السعودية فعسب من جانب آخر ولكن المصير الواحد لهذه الدول يقضى على مثل هذه التناقضات .

٣ - النظام الإقليمى العربى - حقائق إستراتيجية

أظهرت الحرب العراقية الإيرانية حقائق إستراتيجية لا تخطئها العين :

١ - الوفاق الإستراتيجى العربى الذى كان يركز على إسرائيل كالعدو الأساسى الذى لا خلاف عليه لم يعد قائما إذ تعددت المواجهات العربية مع تهديدات إقليمية أخرى أصبحت الأسبقية الأولى لدى الدولة التى توجهها (الصحراء والمغرب ، تشاد وليبيا ، سوريا ولبنان ، العراق وإيران ، السودان ومشكلة الجنوب . . .) هذا بالإضافة إلى المعاهدة المصرية الإسرائيلية التى انتقلت بها إسرائيل من العداء إلى التطبيع وفى ظل الخلاف على العداء والصداقة يتعذر تصور إستراتيجية واحدة تجمع أطرافا لهم نظرات متناقضة حول هذا الموضوع الخطير .

٢ - إن إيران وهى تواجه العراق أساسا كدولة عربية فى المواجهة لم تفرق بينها وبين غيرها من الدول العربية الخليجية مثل الكويت والسعودية أو دولة عربية أخرى

(*) لم يكن من المنصور ما قام به النظام العراقى بعدئذ من هجوم على الكويت وإعلان ضمها إليه .

في المنطقة وإن أطاع إيران أيام الشاه مازالت هي بعينها في ظل النظام الجديد، بل زاد عليها تصدير مبادئ الثورة استمرار وضع يديها على الجزر العربية الثلاثة واستمرار اتصالاتها بماسمتها بالجماعات الثورية في المنطقة والحفاظ على دورها كشرطي الخليج والدولة الإقليمية العظمى في المنطقة علاوة على إسرائيل وإصرارها على حقها في التصرف في حرية الملاحة في الخليج والسيطرة على بوابته في مضيق هرمز.

٣ - حينما اتفقت بعض الدول العربية في منطقة الخليج على الاتجاه الرئيسي للتهديد من ناحية إيران أثبت العمل الجماعي وجوده في المحافظة على الأمن القومي العربي لدول المنطقة فلقد قاتل العراق بجيشه ومعداته وإلى جانبه قوات عربية أخرى بأحجام متفاوتة ودعم سياسي عربي ناقصا قطعة أو قطعتين وقوة مالية ضخمة من بعض البلدان العربية القادرة، وصمد في الحرب الاقتصادية نتيجة للمساندة العربية سواء في المحافظة على حرية الملاحة في الخليج أو في السياسة البترولية التي عوضت العراق عن النقص في الإنتاج والتسويق علاوة على استخدام المساحة العربية الشاسعة لخدمة القوات وتوفير الموانئ التبادلية للتصدير والاستيراد أو توفير خطوط التبادلية لنقل البترول عن طريق خط الأنابيب السعودي إلى ينبع أو عن طريق شراء أو إنتاج الأسلحة والذخيرة اللازمة للقتال.

٤ - يعتمد الأمن القومي أولا وأخيرا على موازين القوى والحقيقة المؤكدة أن إيران لم تقبل بإيقاف النيران إلا نتيجة الانتصارات العراقية العسكرية التي بدأت بعد استعادة الفاو وكانت مراكز الأبحاث الإستراتيجية بل الدول العالمية والإقليمية تراهن على أن لدى إيران التفوق من ناحية موازين القوى وأنها هي التي ستطلق الطلق الأخيرة فتعدادها ٥٠ مليون في مقابل ١٦ مليون للعراق وقدرتها الاقتصادية تفوق كثيرا قدرة العراق علاوة على أن النظام القائم ورث بعد الشاه أكبر وأحدث ترسانة أسلحة متطورة إذ كانت الولايات المتحدة تعدده ليكون (شرطي الخليج) والقوة الإقليمية المتطورة في المنطقة إلى جانب إسرائيل، ولكن بالاستغلال البارع للأماكن المتاحة والتخطيط الجيد والإصرار على أن يكون عائد الإنفاق على الدفاع منعكسا على زيادة القدرة القتالية إلى جانب المساعدات العربية التي سيذكرها التاريخ تمكن العراق من رفع نفقات الدفاع عام ١٩٨٧، مثلا إلى ١١ مليار دولار مقابل ٦,١١ مليار دولار لإيران وتمكن أيضا أن يحشد في قطاعاته الثلاثة علاوة على قوات الاحتياط العام ٥ فرق

مدرعة، ثلاث فرق ميكانيكية، ثلاثين فرقة مشاة، ٤٥٠٠ دبابة، ٤٠٠٠ عربية مدرعة، ٥٠٠ طائرة قتال، في الوقت الذي أدت فيه استراتيجية طهران إلى تفكيك الجيش النظامي خوفاً منه على الحكم ثم الاعتماد على فرق حرس الثورة والقوات الخاصة منخفضة التدريب والقيادة تحارب في ظل عقيدة كثافة الكتلة البشرية ومتجاهلة مبدأ كثافة قوة النيران ومهارة من هم خلف السلاح . . . أن ضمان أكبر عائد في نفقات الدفاع لزيادة الكفاءة القتالية هو مفتاح الموقف إن مواجهة التفوق العددي أو الكمي للعدو لا بد وأن يكون عن طريق التفوق النوعي والكيفي . . . والتفوق الكيفي لا يتم أبداً عن طريق زيادة حجم نفقات الدفاع ولكن بالفائد الحقيقي من الانفاق سواء من ناحية كفاءة المعدات أو صيانتها أو التدريب عليها وفوق كل ذلك التخطيط الماهر لاستخدامها فيها وجدت له . . . إن الطريقة الخاطئة التي تتبعها أغلب النظم العربية وهي استيراد السلاح والمعدات ثم وضع الخطة لاستخدام ما استوردته لا بد وأن تتغير لكي يسبق وضع الخطة استيراد أو تصنيع الأسلحة اللازمة لتنفيذها . فلا بد أن يكون السلاح المستورد أو المصنع صالحاً ومناسباً للخطة الموضوعية مسبقاً وبدوره يصبح السلاح في خدمة الغرض بدلاً من أن يكون الغرض في خدمة السلاح .

٥- أن تعديل موازين القوي يتم حالياً من خارج المنطقة فأى دولة إقليمية قادرة على أن تبدأ القتال في الوقت أو المكان أو بالطريقة التي تريدها وفي الوقت الذي تريده وبالطريقة التي تريدها ولكن بعد الطلقة الأولى تفقد الدولة قدرتها على إيقاف القتال في الوقت أو المكان أو بالطريقة التي تريدها لأن استمرار القتال يحتاج إلى طاقة والطاقة غير متوفرة ذاتياً أو إقليمياً والقادر على المنح قادر على المنع بما يخدم مصالح دولة المنع وعلى ذلك فالمشكلة الحقيقية للدولة الإقليمية هي في جعل السلاح تجارة وليس سياسة وذلك عن طريق تعدد مصادر السلاح بطريقة محكمة تتوزع فيها الأدوار والواجبات وبالتصنيع الجزئي على الأقل للمعدات والذخائر الحرجة وهذا يتم بكفاءة أكبر على مستوى العمل العربي الجماعي .

ما هي خطتنا؟ ماذا تحتاجه هذه الخطة؟ من أين نستورد هذه الاحتياجات؟ ما مقدرتنا على تصنيع بعض هذه الاحتياجات؟ الوقت اللازم لتغطية احتياجات الخطة الموضوعية؟ كيف نتدرب؟ كيف نوفر القيادة والسيطرة والمواصلات؟ ثم الجهود لتعديل الخطة الموضوعية؟ . . . وتبدأ الدائرة من جديد .

٦ - القدرة على الوصول إلى عمق العدو عامل لحسم الموقف على المواجهة ، فالتفوق الجوي العراقي الذى هدد العمق الإيراني طوال فترة القتال اضطر إيران إلى تعويض النقص في القوات الجوية باستخدام الصواريخ متوسطة المدى إلا أن نجاح العراق في تحقيق حالة « التعادل » في الصواريخ علاوة على التفوق الجوي أجبر إيران على إيقاف حرب الصواريخ أو حرب المدن كخطوة سبقت قبولها بقرار مجلس الأمن ٥٩٨ الذى رفضته من قبل .

فإذا كان العدو لديه الرادع المصدق الذى يصل إلى عمقى فلا بد أن أبذل جهدى لأوفر الرادع المصدق الذى يصل إلى عمقه .

٧ - لم تكن دول مجلس التعاون ضمن خططها الأمنية أو أمكانياتها المتاحة قادرة على حماية حرية الملاحة سواء في مياهها الإقليمية أو في الخليج واضطر الموقف إلى طلب المساعدة الأجنبية فوجدت الأساطيل للقيام بالمهمة داخل الخليج وخارجه وما تبع ذلك من استخدام تسهيلات ضرورية من بعض دول المنطقة تكفل لهذه القوات القيام بواجباتها وعلينا أن نتذكر أن هذه القوات أو معظمها مازالت موجودة في المنطقة في انتظار ماسوف تتطور إليه الأمور .

٨ - إن حالة الاستقرار المهزوز في المنطقة أصبح مفروضاً بواسطة الإرادة الدولية عن طريق قوات الطوارئ في أكثر من مكان : قوات متعددة الجنسيات في سيناء قوات طوارئ في جنوب لبنان ، قوات في الجولان ، قوات في الضفة الغربية ، قوات أخرى بين العراق وإيران . . . علاوة على الأساطيل الموجودة هنا وهناك . . . إذن فالأوضاع الحالية في المنطقة مفروضة في واقع الحال بإرادة دولية . . . ما الموقف إذن ؟ هل يستمر الوضع على ما هو عليه ؟ إن السلام القلق في المنطقة ، وخمود النيران هنا وهناك وليس إطفائها وعدم حل الأزمات بل زيادتها بطريقة تراكمية توجب الإقدام على العمل الجماعى بدون تأجيل وعلى التسليح تحسباً للانفجارات التى تحدث هنا وهناك دون سابق إنذار .

الخلاصة :

تأثير توقف الحرب العراقية الإيرانية على نظامنا الإقليمي يتلخص في :

١ - توقف الحرب ليس معناه انتهاء الصراع وعلى العالم العربى خاصة الدول المجاورة لإيران أن ترسم سياستها على أساس .

(أ) قد تطول فترة (اللاسلم واللاحرب) والتي لا يستبعد فيها استئناف القتال .

(ب) التعامل مع إيران الدولة التي تريد تطبيقاً في علاقتها مع الدول المجاورة وإيران الثورة التي تسعى إلى تصدير مبادئها عبر حدودها السياسية .

٢ - الاستراتيجية الناقصة التي لا تسعى لمواجهة التهديد بكل أبعاده استراتيجية عرجاء فالوقف الجوبوليتيكي يؤكد عدم الفصل في نظرنا بين منابع البترول وخطوط مواصلاته وبهذه المناسبة فكما فكرت العراق والسعودية في إيجاد بديل لمضيق هرمز ببناء خط الأنابيب هل يمكن لدول الخليج أن تفكر نفس التفكير بإنشاء بدائل لها عبر أنبوب يمر إلى خور فكان على بحر العرب تحسباً للظروف ؟ .

٣ - الإرادة العربية غير مستغلة تماماً سواء على المستوى الإقليمي أو المستويات غير الإقليمية و الموقف في دول مجلس التعاون يحتاج إلى تعزيز كامل لنمو إرادته فتجتمع دوله ليعنى إطلاقاً تجمع إراداتها .

٤ - يجب أن تركز الدول العربية على استراتيجية الردع آخذة في اعتبارها الدروس المستفادة من الحرب العراقية الإيرانية ، خاصة الصواريخ التي فتحت أمامنا مجالات واسعة لنمو الإرادة، كذا الحرب الكيماوية والبيولوجية لردع التهديد النووي الإسرائيلي بصفتها قنبلة الفقراء .

٥ - لابد من خوض معركة توازن القوى على أساس الكيف وليس على أساسى الكم ، تعويض العجز في القوة البشرية عن طريق الارتقاء بالوسائل النوعية ، كما يجب الاهتمام ببناء القدرات علماً أن القدرة هى محصلة مجموع القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية في الدولة أو مجموعة الدول التي تتعاون في عمل جماعى واحد .

٦ - على الرغم من أن النظام الإقليمى العربى يتجه إلى تجنب الخلافات العربية - العربية إلا أن المراحل التى وصل إليها هذا الاتجاه لا يضيف إلا القليل للإرادة العربية الشاملة والصراع فى رأى صراع إرادات مدعمة بعوامل القدرة والقوة ، فالسياسة بدون قوة رادعة رضية بلا أنياب .

وسط هذا الموقف المضطرب قامت حرب الخليج الثانية للأسف فقام العراق بغزو الكويت الأمر الذى لم يتوقعه أحد ، وتغير النظام الإقليمى تغيراً كاملاً فسقطت الثوابت وأجيزت المحرمات وتغيرت لهجة التفاهم فقد أطاحت (عاصفة الصحراء) بكثير من المفاهيم أخضعت البعض منا لها والبعض الآخر يحاول أن يحنى رأسه للعاصفة فى انتظار انكسارها بعد وقت قصير أو طويل فعلم ذلك عند الله .

الفهرس

أهداء	٥
مقدمة	٧
١ - الباب الأول : النظام العالمى	١١
الفصل الأول : اللنظام العالمى القلق	١٢
الفصل الثانى : سيناريوهات ثلاثة لتطور النظام العالمى القلق	١٩
٢ - الباب الثانى : مفهوم استخدام القوة	٢٧
الفصل الثالث : مفهوم استخدام القوة فى ظل النظام العالمى المراوغ	٢٨
الفصل الرابع : سوق السلاح هل هو تجارة أم سياسة ؟	٣٦
الفصل الخامس : مبادرة بوش للحد من انتشار الأسلحة	
فى منطقة الشرق الأوسط	٤٦
٣ - الباب الثالث : البيروسترويكاً تغير مفاهيم الصراع	٥٥
الفصل السادس : وسقط الاتحاد السوفيتى فى ظل الترسانة النووية	٥٦
الفصل السابع : البيروسترويكاً وإعادة البناء	٦٢
الفصل الثامن : مستقبل البيروسترويكاً وتأثيرها على الموقفين العالمى والإقليمى	٧٠
الفصل التاسع : الكومنولث والشرق الأوسط	٧٩
٤ - الباب الرابع : نحن والولايات المتحد وأوروبا	٨٥
الفصل العاشر : هيئة الأمم المتحدة تصبح مؤسسة عسكرية	٨٦

٩١.....	الفصل الحادى عشر : السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط الملتهب
١٠٠.....	الفصل الثانى عشر : العالم الإسلامى من خلال منظار أمريكى
١٠٤.....	الفصل الثالث عشر: أزمة هاييتى ومبدأ مونرو.
١٠٨.....	الفصل الرابع عشر: البيت الأوروبى
١١٣.....	الفصل الخامس عشر : العلاقات العربية مع الجماعة الأوروبية
١١٨.....	الفصل السادس عشر: الحوار بين الشمال والجنوب
١٢٣.....	٥ - الباب الخامس - الفكر الإستراتيجى المعاصر وإدارة الأزمات
١٢٤.....	الفصل السابع عشر : الفكر الإستراتيجى المعاصر
١٢٩...	الفصل الثامن عشر : فن إدارة الأزمات العربية فى ظل النظام العلمى المراوغ
١٤٢.....	الفصل التاسع عشر: إدارة أزمة السويس واستخدام القوة
١٥٥.....	الفصل العشرون : إدارة أزمة سقوط الطائرة بان أميرىكان فوق لوكربى
	الفصل الحادى والعشرون : النظام الإقليمى العربى بعد
١٦٢.....	توقف الحرب العراقية الإيرانية

رقم الإبداع : ٩٧ / ١١٤٧٢

I.S.B.N.: 977 - 09 - 0400 - 7

مطابع الشروق

القاهرة: ٨ شارع سيويه المصرى - ت ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - فاكس: ٨١٧٧٦٥ (٠١)

وركن الكتاب على مفهوم استخدام القوة في السياسة ، فهي التي تحقق توازنا تبني عليه توازن المصالح ، لأن الاستقرار الحقيقي لا يمكن أن يتم إلا على أساس اتفاقيات حكمية مبنية على توازن المصالح ، والاتفاقيات التي تبني على أساس توازن القوى هي اتفاقيات رديئة لأنها مؤقتة .

ثم تحدث الكتاب عن الفكر الإستراتيجي المعاصر ، وكيف تحولت الإستراتيجية إلى فن إدارة الأزمات ، حيث تغير مفهوم الأزمة وإدارتها في ظل النظام العالمي الماروغ . وتحدث الكتاب عن إدارة أزمة السويس ، وإدارة أزمة لوكربي . ثم ختم المؤلف كتابه بالتحدث عن النظام الإقليمي بعد الحرب الخليجية الأولى بين بغداد وطهران .

والمؤلف حاصل على بكالوريوس العلوم العسكرية ، وماجستير العلوم العسكرية من كلية أركان الحرب المصرية ، ومن كلية القيادة والأركان بليفنوورث - كنساس بالولايات المتحدة ، وماجستير الصحافة والترجمة والنشر من جامعة القاهرة .

عمل كمستشار للرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، وسفيرا بالمغرب والعراق ، ووزيرا للإرشاد القومي ، ووزيرا للدولة لشئون مجلس الوزراء ، ثم وزيرا للدفاع بعد نكسة ١٩٦٧ ، ورئيسا للمخابرات العامة في نفس الوقت .

له أكثر من ٢٥ كتاب باللغتين العربية والإنجليزية في الصراع الدولي والإقليمي وإدارة الأزمات .



التحولات الإستراتيجية الخطيرة

البيروسترويك وَحَرْبُ الْخَلِيجِ الْأَوَّلِ

أراد المؤلف أن يقدم آراءه في مواضيع هامة وتحولات إستراتيجية خطيرة بعد أن فجر ميخائيل جورباتشوف «البيروسترويك والجلاسنوست» في موسكو ، وهنا اعتبر البعض أن ماحدث نهاية للتاريخ ، واعتبر البعض أن ماحدث بداية لنظام عالمي جديد ، ولكن تساءل المؤلف: جديد في ماذا؟ وجديد لمن؟

وأين يتجه العالم الآن : هل يتجه إلى نظام الهيمنة ، أما نظام وحدة القوى ، أم نظام توازن القوى ؟

دار الشروق

القاهرة: ٨ شارع سبويه المصري - رابعة العدوية

ص.ب: ٣٣ البانوراما - مدينة نصر

هاتف: ٤٠٢٣٩٩ - ٢٦٢٣٥٤٨

فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)